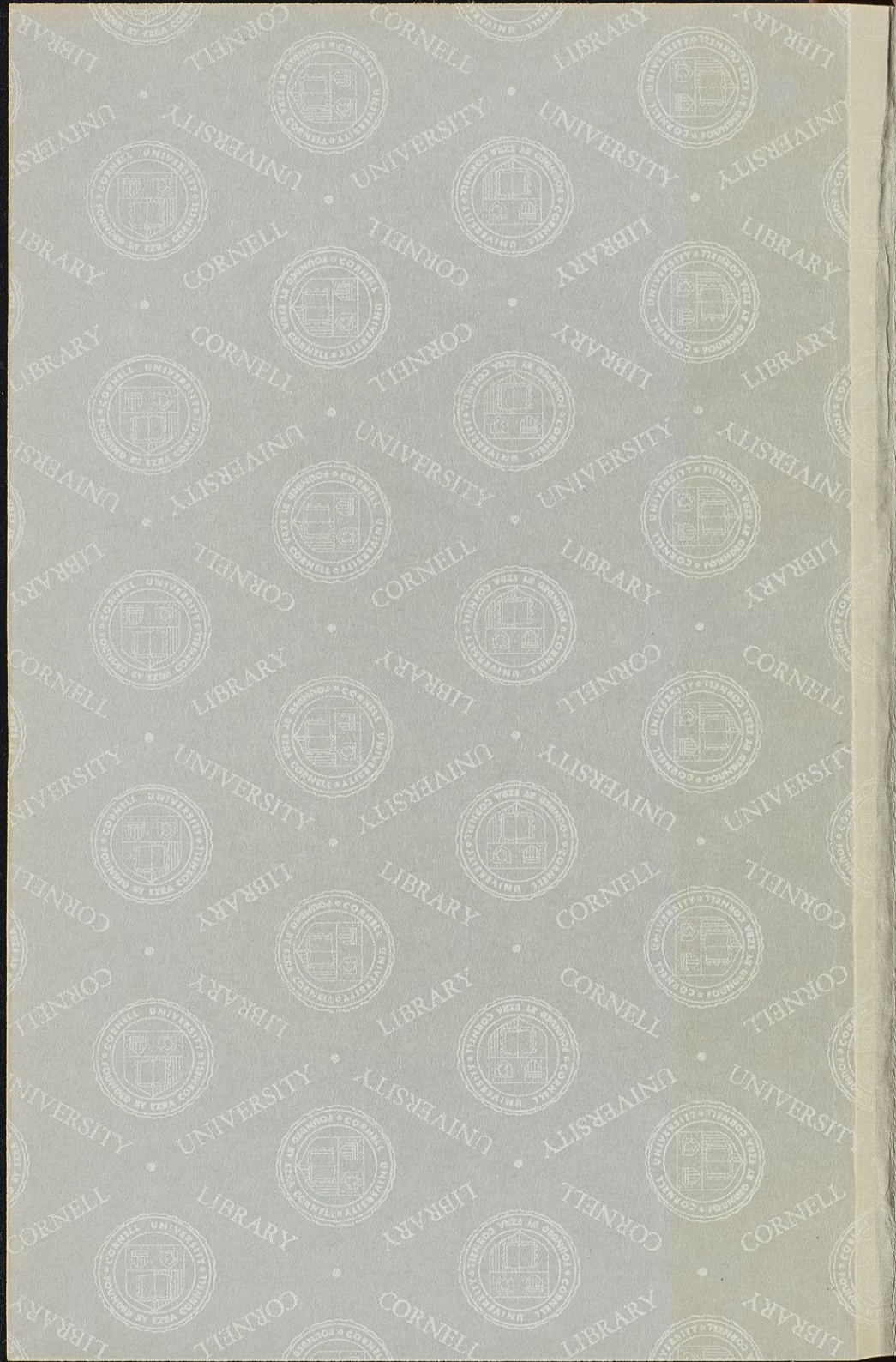


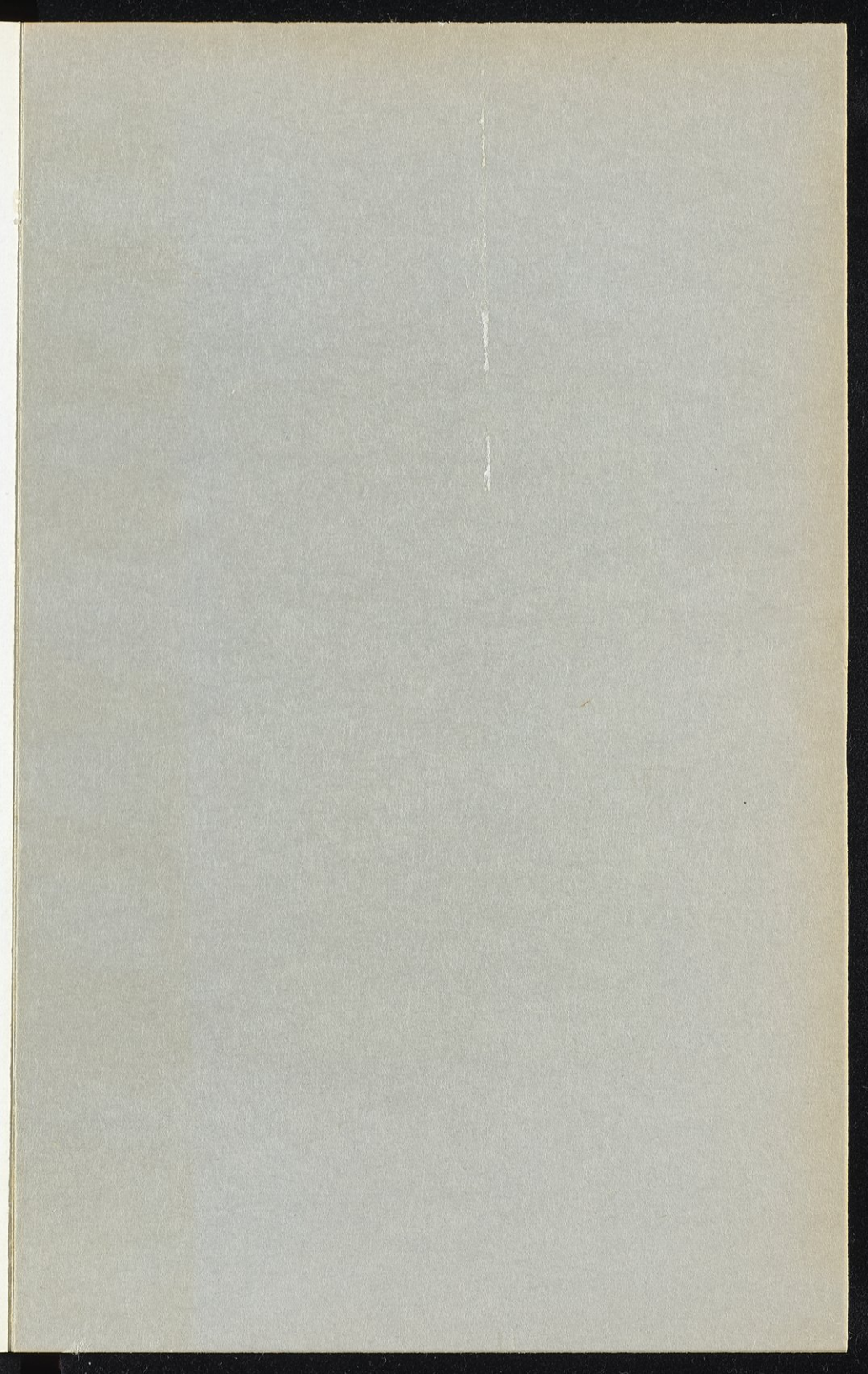
5C
311
H96

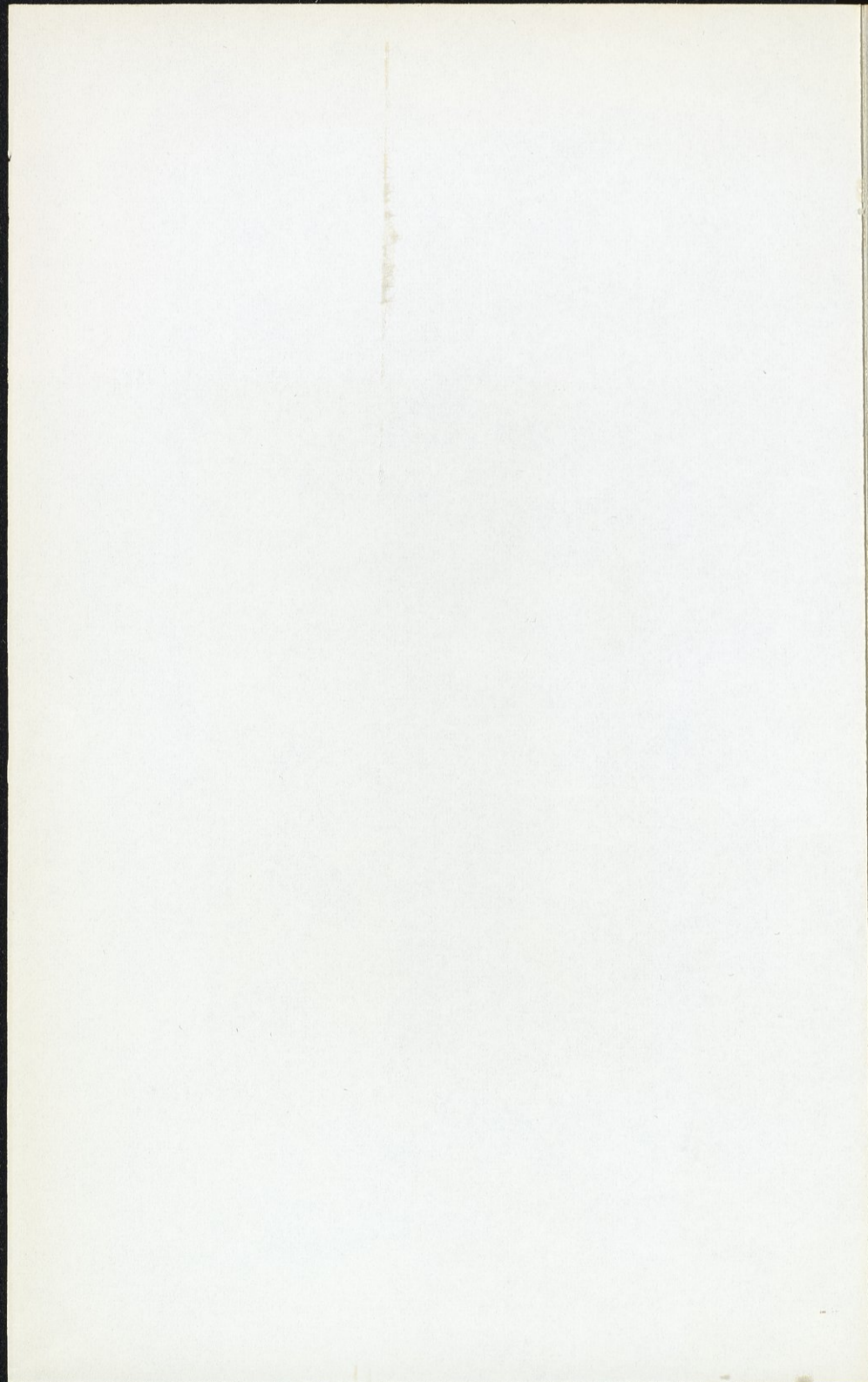
CORNELL
UNIVERSITY
LIBRARY

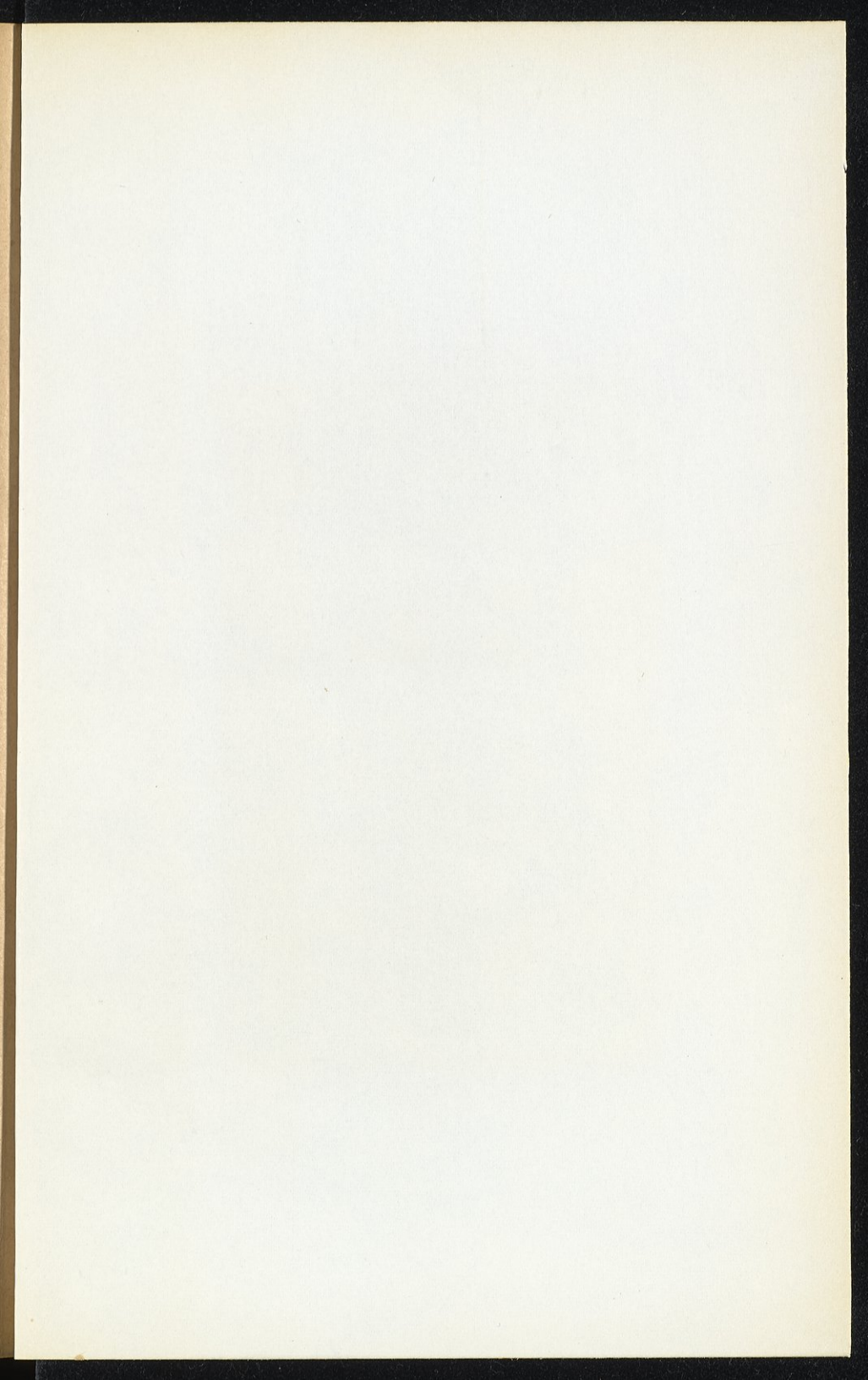


BOUGHT WITH THE INCOME
OF THE SAGE ENDOWMENT
FUND GIVEN IN 1891 BY
HENRY WILLIAMS SAGE









أبوخلدون
سَيَّاطِعُ الْحِصْرِيِّ

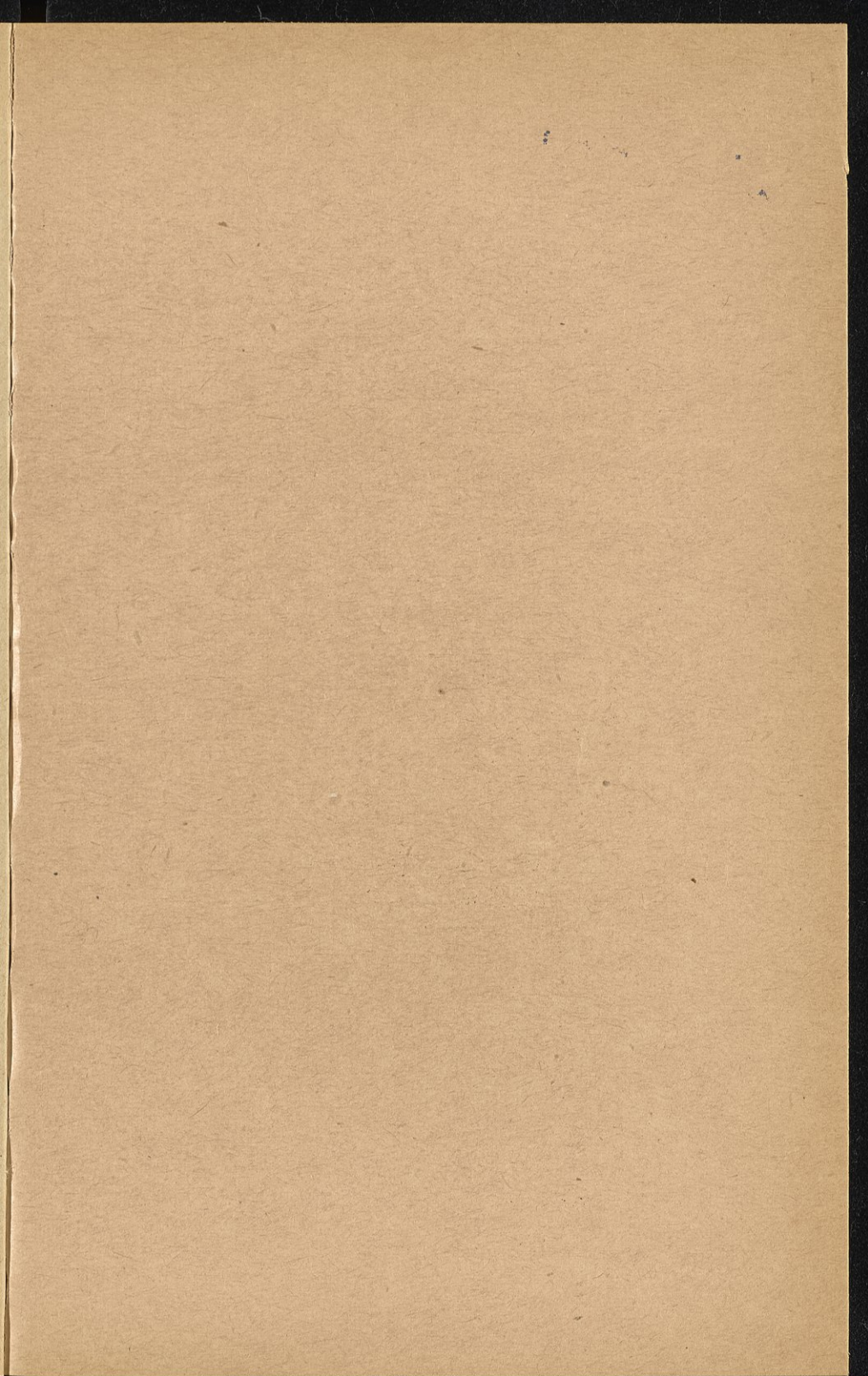
محاضرات

في
فِلسَفةِ الفِكرِ
نور الفكرة الفوتيرية
زايير

أقيمت في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة
بدعوة من كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

مطبعة السالكين

١٩٥١ م



الدكتور سنيته قطار

مع عجات الادوية الشفاء
بجامعة الدول العربية



محاضرات

في

نشوء الفكرة القومية



- ١٩٤٣ بيروت دراسات عن مقدمة ابن خلدون — الجزء الأول
 ١٩٤٤ بيروت دراسات عن مقدمة ابن خلدون — الجزء الثاني
 ١٩٣٧ بغداد نقد تقرير لجنة مؤترو — عن معارف العراق .
 ١٩٣٩ بغداد الاحصاء (محاضرات في علم الاحصاء) . .
 ١٩٤٤ دمشق تقارير عن إصلاح المعارف في سوريا . . .
 ١٩٤٥ دمشق تقارير عن أحوال المعارف في سوريا . . .
 ١٩٣٨ } بغداد مجلة التربية والتعليم — (خمس مجلدات) . .
 ١٩٣٢ }

* * *

- ١٩٤٧ بيروت يوم ميسلون
 ١٩٤٨ بيروت صفحات من الماضي القريب
 ١٩٤٨ بيروت أصول التدريس — الأصول العامة
 ١٩٤٨ بيروت أصول التدريس — تدريس اللغة العربية
 ١٩٥٠ القاهرة حولية الثقافة العربية (السنة الأولى)
 ١٩٥١ القاهرة محاضرات في نشوء الفكرة القومية
 ١٩٤٤ القاهرة آراء وأحاديث في التربية والتعليم
 ١٩٤٤ القاهرة آراء وأحاديث في الوطنية والقومية
 ١٦٥١ القاهرة آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة

آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع } تحت الطبع
 آراء وأحاديث في القومية العربية }

[المؤلفات المذكورة في القسم الأول من هذه القائمة نفدت]

B767447

55

S

H 5

أبوخلدون
سَيَاطِعُ الْحِصْرِيِّ

محاضرات

في
تَسْوِيرِ الْفِكْرَةِ الْفِقْهِيَّةِ

ألقيت في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة
بدعوة من كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

مطبعة السبائك

م ١٩٥١

1872

1872

المحاضرة الأولى

تعالوا نرى في هذه المحاضرة الأولى كيف نشأ الفكر القومي في أوروبا
وكانت أوروبا في القرن الثامن عشر في حالة من الضعف والاضطراب
والفوضىّة وكان الأوروبيون يفتخرون بوليتيكا فيليبس التي كانت
تعتبرها أوروبا الغربية منارة للحضارة والتمدّن

ولكن في القرن الثامن عشر ظهرت في أوروبا فكرة جديدة هي فكرة
القومية التي كانت تعتبرها أوروبا الغربية منارة للحضارة والتمدّن
والتي كانت تعتبرها أوروبا الغربية منارة للحضارة والتمدّن

والتي كانت تعتبرها أوروبا الغربية منارة للحضارة والتمدّن

نظرة عامة على الفكر القومي في أوروبا

والتي كانت تعتبرها أوروبا الغربية منارة للحضارة والتمدّن

نشوء الفكرة القومية

والتي كانت تعتبرها أوروبا الغربية منارة للحضارة والتمدّن

والتي كانت تعتبرها أوروبا الغربية منارة للحضارة والتمدّن

الاقطابات السياسية التي نجمت عنها في أوروبا

(منذ أوائل القرن التاسع عشر)

والتي كانت تعتبرها أوروبا الغربية منارة للحضارة والتمدّن

والتي كانت تعتبرها أوروبا الغربية منارة للحضارة والتمدّن

والتي كانت تعتبرها أوروبا الغربية منارة للحضارة والتمدّن

والتي كانت تعتبرها أوروبا الغربية منارة للحضارة والتمدّن

من المعلوم أن « مؤتمر فيينا » المشهور انعقد سنة ١٨١٥ ، بغية إعادة تنظيم أوروبا ، بعد انتهاء الأعاصير التي أثارتها والانقلابات التي أوجدتها الحروب النابوليونية الطويلة .

وقد قرر المؤتمر المذكور التمسك بمبدأ « حقوق الملوك الشرعية » ، ووضع خارطة سياسية جديدة ، لمعظم بلاد القارة الأوروبية ، عملاً بهذا المبدأ .

غير أن هذه المقررات والتنظيمات لم تتضمن للبلاد المذكورة « الاستقرار السياسي » الذي كان ينشده المؤتمرين .

وقد طرأ على أوضاع أوروبا السياسية — منذ مؤتمر فيينا — من التطورات والانقلابات ما لم يسجل التاريخ مثيلاً لها ، في أي عهد من العهود الغابرة .

فإننا إذا ألقينا نظرة فاحصة على خارطة أوروبا السياسية التي تقررت بعد مؤتمر فيينا ، وقارناها بالخارطة السياسية التي تقررت بعد الحرب العالمية الأولى ، وجدنا بين الخارطتين اختلافاً كبيراً جداً ، ورأينا أن هذا الاختلاف بلغ في بعض النواحي حداً يقرب من التعاكس والتضاد .

فإننا نجد — مثلاً — ان القسم الجنوبي الشرقي من القارة الأوروبية كان ملوناً في الخارطة الأولى بلون واحد ، يدل على مملكة واسعة الأرجاء ، — هي السلطنة العثمانية — ، تمتد من جبال الكاربات وسهول المجر وسواحل الأدرياتيك الى البحرين الأسود والأبيض ، وتشمل جميع جزر بحر الأيجه

في حين أننا نجد في الخارطة الثانية مكان هذا اللون الواحد ، ستة ألوان مختلفة ، جعلت هذا القسم من الخارطة شبيهاً بقطعة زخرفية غريبة التخطيط والتلوين ، تدل على الدول العديدة التي قامت مقام تلك السلطنة العظيمة .

وبعكس ذلك ، نجد ان القسم الغربي الوسطى من القارة الأوروبية كان — في الخارطة الأولى — ملوناً بعشرات من الألوان المختلفة ، جعلت هذا القسم منها شبيهاً بالفسيفساء ؛ في حين أننا نجد في الخارطة الثانية ، مكان هذه القطعة المفسفة ، لوناً واحداً ، يدل على امبراطورية عظيمة ، وهي ألمانيا التي تكونت من اتحاد تلك الدول الكثيرة .

إننا نشاهد بين الخارطتين فروقاً مماثلة لما ذكرناه آنفاً في وسط القارة وفي جنوبها الوسطى أيضاً : مكان امبراطورية النمسا المنقرضة من جهة ، ومكان دولة إيطاليا القائمة من جهة اخرى .

إنن ، نحن أمام سلسلة طويلة من حوادث الاتحاد والانحلال ، والانفصال والانضمام ، والاستقلال والاندماج . . . حدثت خلال قرن واحد ، وغيرت معالم أوروبا السياسية تغييراً كلياً .

فقد تكونت — خلال هذه المدة — دولتان كبيرتان ، هما ألمانيا وإيطاليا : قامت الأولى مقام الدويلات الألمانية الكثيرة التي كان عددها يزيد على الثلاثمائة في أواخر القرن الثامن عشر وكان لا يزال قريباً من الأربعين في أواسط القرن التاسع عشر . واما الثانية ، فقد قامت مقام ثمانية أقطار ودول كانت مستقلة ومنفصلة بعضها عن بعض ، عند ابرام معاهدة فيينا .

وانحلت وانقرضت — خلال المدة المذكورة — دولتان عظيمتان ،

هما الامبراطورية النمساوية ، والسلطنة العثمانية . فقد انقسمت اراضي الأولى بين سبع دول مختلفة . كما توزعت اراضي الثانية على ست دول جديدة (هذا يقطع النظر عن اراضيها الاسيوية والافريقية التي تجزأت هي ايضا الى اقسام عديدة)

ومن جهة أخرى ، قد تولدت دول عديدة ، على أساس الانفصال عن بعض الدول القديمة : فانفصلت بلجيكا عن هولندا ، والمجر عن النمسا والنرويج عن السويد ، وفنلاندا عن روسيا ، وايرلاندا عن انكلتره ، كما استقلت اليونان وبلغاريا ورومانيا وآلبانيا عن الدولة العثمانية .

وفي الأخير ، تكونت ثلاث دول ، على أساس الانفصال من جهة والاتحاد من جهة أخرى : فقد تكونت يوغوسلافيا من اراض كانت منقسمة بين الدولة العثمانية والامبراطورية النمساوية . كما تكونت تشيكوسلوفاكيا من اراض كانت موزعة بين ألمانيا وروسيا والنمسا .

وعادت بولونيا الى الحياة عن طريق « استقلال واتحاد » أجزائها الثلاثة التي كانت تحت سيطرة الدول الثلاث المذكورة .

ولم يبق خارجاً عن نطاق هذه التغيرات والانقلابات الأساسية في القارة الأوروبية الا قسمها الجنوبي الغربي من جهة ، وقسمها الشمالي الشرقي من جهة أخرى .

ان جميع هذه التحولات والانقلابات الدولية العظيمة ، قد تمت خلال قرن واحد ؛ ولا نعدو الحقيقة كثيراً ، اذا أنقصنا هذا العدم ، وقتلناه خلال ستين سنة . وذلك لأن التغيرات التي طرأت على خارطة أوروبا

نضرات عامة
السياسية حتى سنة ١٨٦٠ كانت محدودة جداً ، فإنها انحصرت تقريباً
في انفصال بلجيكا عن هولاندا ، واستقلال قسم صغير من بلاد اليونان
عن الدولة العثمانية . واما سائر التغيرات الهامة ، فقد حدثت بعد التاريخ
المذكور بوجه عام . ولا حاجة الى القول أن الفترة التي مضت بعد ذلك
حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، كانت أقل من ستين سنة .

ولذلك ، لانكون من المعالين أبداً اذا قلنا : أن التغيرات
والانقلابات السياسية الخطيرة التي ذكرناها آنفاً ، قدمت بسرعة خارقة
للعادة ، في مدة ستة عقود من السنين تقريباً .

• • •

واما العامل الأساسي الذي أنتج هذه التحولات السياسية الخطيرة
بهذه السرعة الخارقة ، فكان « نشوء الفكرة القومية » ، وتغلغلها في
نفوس الشعوب ، تغلغلا جعلها من القوى « المؤثرة » و « المبادئ الفعالة »
في تكوين الدول وتوجيه السياسة الدولية .

وتتلخص هذه الفكرة — من حيث الأساس — في وجوب
« تأسيس الدول على أساس القوميات » . لأن كل أمة من الأمم تكون
« عضوية اجتماعية طبيعية » ذات كيان معنوي خاص فيحق لها أن
تستقل في ادارة شؤونها ، دون أن تخضع لمشيئة أمة أخرى ، وأن تؤسس
« دولة خاصة بها » مستقلة ومنفصلة عن غيرها .

نشأت هذه الفكرة — وأخذت تتغلغل في النفوس — في أوائل
القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي كانت معظم الدول القائمة في أوروبا
مؤسسة على أسس تختلف عن مقتضيات « مبدأ القوميات » اختلافاً

كلياً: إذ كان هناك دول كثيرة، تحكم كل واحدة منها أمماً عديدة، كما كان هناك أمم عديدة توزعت كل واحدة منها بين دول كثيرة.

وعندما أخذت الفكرة الآتفة الذكر تنتشر بين الشعوب وتتغلغل في النفوس —، وأصبحت من المبادئ والمعتقدات الفعالة التي تدفع إلى العمل، — كان من الطبيعي أن تزعزع وتتخلخل أركان الكثير من الدول القائمة؛ وكان من الطبيعي أن تتغير وتتطور أوضاع معظم الدول وفق مقتضيات « الفكرة القومية » ومطالب « مبدأ القوميات »

كان من الطبيعي أن تتفكك أوصال الدول المؤلفة من أمم متعددة، وكان من الطبيعي — بعكس ذلك — أن تتحد أوصال الدول التي تنسب إلى امة واحدة.

وكان من الطبيعي — لهذه الأسباب كلها — أن تظهر على مسرح السياسة بعض الدول الجديدة وأن تزول من المسرح بعض الدول القديمة. فأخذت السلطنة العثمانية — مثلاً — تتحلل وتتفكك شيئاً فشيئاً، إلى أن انقرضت تماماً. لأنها كانت تتألف من أمم عديدة، لكل واحدة منها لغة خاصة وتاريخ خاص. وعندما بدأت هذه الأمم تشعر بقوميتها، صارت تنزع إلى الاستقلال، وتكافح وتجاهد في سبيل الاستقلال؛ إلى أن استطاعت أن تنفصل وتستقل عن السلطنة المذكورة.

وأخذت الدول الألمانية تتحد شيئاً فشيئاً، إلى أن كونت دولة متحدة تماماً. لأنها كانت تنسب إلى أمة واحدة، ذات لغة واحدة، وتاريخ مشترك. وعندما أخذت شعوب هذه الدول تشعر بالقومية الألمانية صارت تنزع إلى الاتحاد، إلى أن استطاعت أن تكون دولة واحدة لأمة واحدة.

وانقرضت الامبراطورية النمساوية لأسباب تشبه أسباب انقراض الدولة العثمانية؛ واتحدت إيطاليا تحت عوامل شبيهة بالعوامل التي أدت إلى اتحاد ألمانيا . وتكونت جميع الدول التي ذكرتها آنفاً ، تحت تأثير الفكرة القومية ومبدأ القوميات .

ولهذه الأسباب ، اتفق المؤرخون والكتاب على تسمية القرن التاسع عشر باسم « عصر القوميات » .

قلت ، خلال حديثي هذا ، أن هذه الانقلابات السياسية الخطيرة ، قد حدثت بتأثير « الفكرة القومية » .

إن قولي هذا قد يبدو غريباً في الوهلة الأولى . لأنه - من المعلوم - أن هذه الانقلابات اقترنت بحروب كثيرة ؛ وذلك قد يحمل على الظن بأن الانقلابات المذكورة حدثت من جراء تلك الحروب .

غير أن قليلاً من التعمق في درس الوقائع لا يترك مجالاً للشك في أن هذا الظن وهم خاطيء تماماً ؛ وأن هذه الحروب لم تكن من الأسباب الموجبة للانقلابات التي ذكرتها آنفاً ، بل كانت من الوسائل المشهولة لها . وأما الدافع الأصلي لها فكان نشوء الفكرة القومية ، وانتشارها بين الشعوب ، وتغلغلها في النفوس ، كما قلت ذلك سابقاً .

في الواقع ، إن وحدة ألمانيا لم تتم إلا بعد حرب السبعين . غير أنه يجب أن لا يغرب عن البال ، إن الحرب المذكورة لم تنشب بين الدول الألمانية ، إنما نشبت بين بروسيا وفرنسا . وإذا كانت هذه الحرب ، قد ساعدت على اتحاد ألمانيا ، إنما ساعدتها من جراء المكانة المعنوية التي خلقتها على

بروسيا؛ لأن هذه المسكنة سهلت اتفاق جميع الدول الألمانية على الاعتراف برعايتها، وجمعت جميع الملوك والأمراء في تلك الدول على الالتفاف حول ملكها، وعلى انتخابه إمبراطوراً على ألمانيا. فلا مجال للشك إذن في أن العامل الأصلي في هذا الاتحاد، كان انتشار الفكرة القومية واختيارها في النفوس، منذ عدة عقود من السنين.

إن تغلغل هذه الفكرة وهذه النزعة في نفوس الشعوب الألمانية، هو الذي أوجد التيار القوي العميق الذي جرف الدول الألمانية ورؤسائها جرفاً...

ومما يبرهن على ذلك برهنة قطعية: إن الاتحاد الذي حدث بعد حرب السبعين كان اتحاداً ناقصاً، لأنه أسس الأمبراطورية الألمانية على أسس «فدرالية»، وأما وحدة ألمانيا الحقيقية الكاملة، فقد تمت بعد انكسارها في الحرب العالمية الأولى.

إن درس سائر الوقائع التي ذكرناها آنفاً، يوصلنا إلى نتائج مماثلة لهذه، ويبرهن لنا على أن الحروب لم تكن من العوامل الأصلية في هذه الانقلابات.

فيحق لنا أن نكرر القول بدون تردد: أن الانقلابات الخطيرة التي شرحتها آنفاً حدثت من جراء نشوء الفكرة القومية وتغلغلها في النفوس، وتخميرها تخميراً طويلاً.

بعد أن تأكدنا من هذه الحقيقة، يجدر بنا أن نتساءل: لماذا لم تنشأ هذه الفكرة إلا في القرن التاسع عشر؟ لماذا لم يسيطر هذا المبدأ على

السياسة الدولية قبل القرن المذكور؟

إن جواب هذين السؤالين بتجلى لنا بوضوح تام ، من بين العقائد والتقاليد السياسية والاجتماعية التي كانت راسخة في النفوس ، قبل القرن التاسع عشر :

كان مفهوم الدولة عندئذ مرتبطاً بمفهوم « الملك » تمام الارتباط ، ومنفصلاً عن مفهوم « الأمة » كل الانقصال .

كانت الدولة - قبلاً - بمثابة « مملكة » بكل معنى الكلمة : إنها كانت تتمثل بشخص الملك وحده ، وتعتبر ملكاً له ، فتحضخ لمشيئته ، خضوعاً مطلقاً ، لا يقيد أي قيد .

كلنا نعلم الكلمة التي اشتهرت عن لسان لويس الرابع عشر - ملك فرنسا المفخم : « الدولة ، أنا !! » غير أنه يجب أن نعلم في الوقت نفسه أن هذه الكلمة لم تكن - في حقيقة الامر - خاصة بالملك المشار إليه وحده ، بل كانت بمثابة « لسان حال » ملوك أوروبا بأجمعهم . إنها لم تكن صحيحة بالنسبة إلى الدولة الفرنسية وحدها ، بل أنها كانت صحيحة بالنسبة إلى جميع الدول الأوروبية بأسرها .

كان يحق للملوك أن يتصرفوا بمملكاتهم تصرفاً مطلقاً ، كما يتصرف الافراد بالاراضي والعقارات التي يملكونها .

وكان يحق للملوك أن يبيعوا أو يهدوا بعض المقاطعات من مملكتهم إلى ملوك آخرين ، أو أن يبادلوها بمقاطعات تابعة إلى ممالك أخرى . وكانت المقاطعات تخضع لقوانين الارث وأنظمة الصداق أيضاً ، وفقاً

للتقاليد الموروثة من القرون الوسطى . ولذلك كثيراً ما كانت تنتقل المدن والبلاد من مملكة إلى أخرى ، ومن حكم إلى آخر ، تبعاً لظروف زواج الملوك وشروط وراثتهم

وكثيراً ما كانت الممالك تتوسع أو تنقلص ، تنضم بعضها إلى بعض أو تنفصل بعضها عن بعض ، حسب أهواء الملوك أو رغباتهم ، ومن جراء تغير احوالهم الشخصية ، بين زواج ، وتصاهر وتوارث ووفات ...

كل ذلك ، علاوة على الحقوق التي كانوا يكتسبونها ، عن طريق القوة والغلبة ، بفضل الحروب والمعاهدات

وأما الشعوب ، فكانت من العناصر المهملة التي لا شأن لها في جميع هذه الأمور . لأنها كانت تعتبر من رعايا المملكة ، أيا كان صاحبها ومالكها . وكان عليها أن تطيع أوامر الملك ، مهما كان نوعها . وخلاصة القول كانت الشعوب محرومة من حق النقض أو الإبرام في شؤون الملك والسياسة ، بوجه عام

وكان جميع شعوب المملكة تتساوى في هذه التبعية والرعية . فما كان يوجد بينها شعب حاكم وشعوب محكومة . في الواقع أن بعض الشعوب كانت تستفيد من أوضاع الملك أكثر من غيرها ؛ وذلك من جراء انتساب الملك إليها ، أو قيام العاصمة في كنفها . غير أن كل ذلك كان يحدث بطبيعة الحال ، دون أن يقصده أحد ، وربما دون أن ينتبه إليه أحد . فالحكم كل الحكم كان بيد الملك أولاً ، وبيد من يوليه ثقته من أتباعه ومقربيه ثانياً .

أن هذه الأحوال الاجتماعية والسياسية لم تكن من وضع رجال

الفقه والقانون ؛ بل كانت من نتائج الوقائع التاريخية التي سبقت تكوين الدول الأوروبية ، والاعتقادات الدينية التي انتشرت بين الناس واستقرت في النفوس منذ قرون عديدة . وكان الناس يعتقدون « إن الملوك يحكمون البلاد بتفويض وتخويل من الله ؛ ويستمدون حقوقهم وسلطانهم من مشيئة الله » ولذلك كانوا يسلمون بأنه يترتب على جميع رعايا الدولة أن يطيعوا وأمر الملك ، كما يطيعوا وأمر الله .

وكان هذا الاعتقاد قد انتشر بين الناس وتغلغل في النفوس ، وأصبح من المبادئ العامة التي يتولى رجال الدين تلقينها في المعابد ، خلال مختلف التعاليم والطقوس .

والكي أئين لكم قوة هذه التلقينات الدينية وشدتها ، سأقرأ عليكم بعض الفقرات المقتبسة من كتاب ديني مطبوع في باريس سنة ١٨٠٨ .

هذا الكتاب من نوع كتب « علم الحال المسيحي » التي تعرف باسم ال « كانيشيزم » . وقد وضع للاستعمال في الكنائس الكاثوليكية في جميع أنحاء « الامبراطورية الفرنسية » . وهو مرتب على طريقة السؤال والجواب ، كما هو معتاد ومتعارف في أمثال هذه الكتب الدينية .

عندما نتصفح هذا الكتاب نجد بين الأسئلة التي يتضمنها سؤالاً هاماً يتعلق بهذا الموضوع :

— ما هي واجبات المسيحيين نحو الأمراء الذين يحكمونهم ؟ وما هي على وجه أخص واجباتنا نحن ، نحو امبراطورنا نابليون الأول ؟

يلي ذلك جواب طويل ، يذكر هذه الواجبات بالتفصيل . ثم يأتي سؤال آخر ، يعقبه جواب حاسم بليغ :

— لماذا فرضت علينا كل هذه الواجبات ؟

— لأن الله الذي يخلق الممالك ويوزعها كما يشاء ، أغدق على امبراطورنا خصالاً ومزايا كثيرة ، ونصبه سلطاناً علينا ، وجعله وكيلاً لقدرته ، وصورة له على الأرض . ولهذا السبب كان تقديم الاحترام والخدمة إلى امبراطورنا بمثابة تقديم الخدمة والاحترام إلى الله نفسه ... هذا ، ونفهم من الأسئلة والأجوبة التي تبلى ذلك :

« إن الذين يقصرون في أداء واجباتهم نحو الامبراطور ، يكونوا — على رأى الحواري القديس بولس — قد خرجوا على النظام الذي أسسه الله ، فيستحقون لذلك اللعنة الأبدية »

وبعد ذلك كله ، نجد في الكتاب سؤالاً وجواباً يوسعان أمر « التفويض الإلهي » توسيعاً كبيراً ، ويجعلانه يشمل ورثة الملوك وأولياء العهد أيضاً :

— هذه الواجبات ، هل تربطنا نحو ورثته الشرعيين أيضاً ؟

— نعم ، لاشك في ذلك . لأننا نقرأ في الكتاب المقدس بأن الله ، فاطر الأرض والسماء ، يعطى الساطنات — بفضل مشيئته ورحمته — ليس إلى شخص الملك نفسه فحسب ، بل إلى أسرته أيضاً .. »

ولاحظوا أن هذا الكتاب الديني موضوع ومطبوع في عهد امبراطورية نابليون . يعني : بعد أن كانت قد عصفت في أجواء فرنسا عواصف الثورة الكبرى ، التي هدمت صرح الملكية ، وأطاحت برأسى الملك والملسكة ، مع رؤوس الآلاف من الكبار والنبلاء ؛ وتصوروا — بناء على ذلك — كم كان شديداً تأثير هذا الاعتقاد القديم في النفوس ،

قبل حدوث تلك الثورة التي أثارَت مطامح الشعب واندفاعاته ، وأصدرت منشور حقوق الإنسان !

من البديهي إن « فكرة حقوق القوميات » التي ذكرتها ووصفتها آنفاً ، ما كان يمكن أن تنشأ وتترعرع في جو مشبع بمثل هذه المواعظ والاعتقادات الدينية .

ولكنه ، من البديهي أيضاً ، ان أمثال هذه الإعتقادات كان محكوماً عليها بالزوال السريع . لأنها ما كان يمكن أن تبقى مسيطرة على العقول ، بعد انطلاق النفوس من عقال التقاليد القديمة ، وسلوكها سبل البحث المنطقي والتفكير الحر .

كان من الطبيعي أن يدرك المفكرون ما في هذا الإعتقاد من ضلال وتضليل ، وأن يتوصلوا في آخر الأمر إلى نظرية « الحق الطبيعي » المنبثق من الطبيعة البشرية والحياة الإجتماعية . وكان من الطبيعي أن يقولوا - بناء على هذه النظرية - « أن مصدر جميع السلطات هو الشعب » . وكان من الطبيعي أن تجد هذه الآراء والنظريات هوى في نفوس الناس ، وتنتشر بينهم انتشار النار في الهشيم .

وهذا ما حدث فعلاً ، منذ النصف الأخير من القرن الثامن عشر . وهذا ما سبب حدوث الثورة الفرنسية الكبرى ، وثورات الحرية التي أخذت تتوالى في سائر أنحاء أوروبا ، في أوقات مختلفة وبأشكال شتى .



ولكن هذا المبدأ - الذي يرجع جميع السلطات إلى الشعب - كان يحتوي بذور مبدأ خطير آخر ، هو مبدأ « حقوق القوميات » .

لأنه ، بعد التسليم بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات ، كان من الطبيعي أن يتبادر إلى الأذهان سلسلة أسئلة هامة : ما هو الشعب ؟ ومن يتألف ؟ وكيف يظهر مشيئته ؟ و بأية طريقة يستعمل سلطانه ؟

ذلك لأن معظم الدول القائمة عندئذ كانت بعيدة عن التجانس من الوجهة القومية . بل إنها كانت مؤلفة من شعوب وأمم عديدة ، يختلف بعضها عن بعض بكثير من الخصائص الهامة والنزعات الخاصة .

وعندما اتسح أمام جميع أفراد الشعب ، مجال التفكير والنظر في أمور البلاد ومصالح المجتمع ، كان من الطبيعي أن تعمل هذه النزعات الخاصة عملها ، وتجعل الناس يشعرون باختلاف الأمم التي ينتسبون إليها ، على الرغم من وحدة الدولة التي يتبعونها . وكان من الطبيعي أن تتولد - من جراء ذلك - مسائل خطيرة ، مثل قضايا « شعب الأكرية وشعوب الأقلية » و « الأمة الحاكمة والأمم المحكومة » وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك كله إلى تقرير مبدأ « حقوق القوميات » : بحق لكل أمة من الأمم أن لا تخضع لحكم أمة أخرى ؛ وأن تؤلف دولة خاصة بها ، تكون فيها هي مصدر السلطات بأجمعها ، فلا تصبح ضحية تحكم جماعة غريبة عنها .

ولذلك أخذت الأمم تشعر بكيانها الخاص ، وتنزع إلى تقوية هذا الكيان . فصارت لا تعبأ كثيراً بالحدود السياسية التي تفصل الدول القائمة بعضها عن بعض ؛ بل أخذت تسعى - تارة - إلى الانفصال عن الدولة التي تحكمها ، لتأليف دولة مستقلة عنها ؛ وتعمل - طوراً - للاتحاد

مع فروعها المنتسبة إلى دول أخرى ، لتكوين دولة موحدة تجمع نمل
الامة بأجمعها .

وهذا ما أوجب الانقلابات السياسية الخطيرة التي شرحها آنفاً .

- ٣ -

إن تأثير نظرية « حق القوميات » في الأوضاع السياسية والدولية ،
ظهرت شيئاً فشيئاً ، وفي مملكة بعد أخرى . واستوقفت أنظار الكثيرين
من الكتاب والمفكرين ، خلال سيرها واختارها .

وكان البعض منهم يستشربها ، والبعض منهم يتوجس خيفة منها ؛
والبعض يدعو إليها ، والبعض يناهضها ؛ وكل ذلك حسب ما كان يتوقع
منها لبلادهم من المنافع أو الأضرار .

وقد نشر - الكاتب البلجيكي المشهور « أميل لافلاي » -

سنة ١٨٦٨ - مقالا عن ذلك ، قال فيه :

« إنى أوقف ذاهلا ومدهوشاً ، عندما أفكر في الانقلابات العظيمة

التي ستحدث من جراء تغلغل الفكرة القومية في النفوس » .

وكتب المفكر الشهير « أرنست رينان » يقول : « أنا أرجح

كثيراً « حقوق الملوك الشرعية » اللطيفة ، على الحقوق التي تستمد قوتها
من مبدأ حقوق القوميات » .

وكانت البعض يجذبون هذا المبدأ بالنسبة إلى بعض البلاد ،

ويستنكرونه بالنسبة إلى بلاد أخرى ، وذلك تبعاً لمنافع بلادهم منها .

وكان عدد كبير من مفكري فرنسا - مثلاً - يروجون للمبدأ بالنسبة إلى

إيطاليا ، ولكنهم يكافحونه بالنسبة إلى ألمانيا . وكان السياسي المشهور

«تيار» يصرح بأن أهم أسباب حنقه على الوحدة الإيطالية ، هو : اعتقاده بأنها «ستكون سابقة - وقدوة - لوحدة ألمانيا» .

وعندما رأى أن ألمانيا سائرة في طريق الإتحاد ، أخذ يحدد لها الخطط ، محاولاً توجيهها الإتجاه الذى تقتضيه مصالح فرنسا ، تحت ستار «المصالح الأوربية والمنافع البشرية» . وقد قال في خطاب ألقاه في المجلس النيابى سنة ١٨٦٦ : «بنى أرجو من سياسة الألمان أن يدركوا أن مصالح أوربا تقتضى بأن تبقى ألمانيا مؤلفة من دول مستقلة ، على أن ترتبط بعضها ببعض على نظام فدرالى . . .» .

ولكن ، للطبيعة أحكام ، لا تخضع لمشيئة الأشخاص ، ولا تتأثر من الدعايات التى تقوم لها أو عليها . وللطبيعة الإجتماعية أيضاً سنن ، تسير عليها ، غير آبهة بالأضرار أو المنافع التى تنجم عنها .

ولذلك سارت فكرة «حقوق القوميات» سيرها الطبيعى ، ووصلت إلى نتائجها المحتمومة ؛ وأعدت بناء الدول الأوربية ، على أسس جديدة ، تختلف عن أسسها القديمة اختلافاً كلياً .

ومما تجب ملاحظته فى هذا الصدد ، أن نشوء فكرة «حقوق القوميات» لم يجر فى كل البلاد على وتيرة واحدة . بل أنه جرى فى مختلف البلاد على أنماط متنوعة ، اختلفت باختلاف الأحوال السياسية ، والأطوار الإجتماعية ، والعوامل التاريخية التى كانت قائمة فيها .

وعندما نستعرض تاريخ الحركات القومية فى مختلف البلاد الأوربية نجد أنفسنا أمام نماذج عديدة ، يختلف بعضها عن بعض بمعام واضحة .

وأنا أرى من المفيد أن أشير هنا إلى أبرز هذه النماذج، لإعطاء فكرة عامة عن سير الحركات القومية، بمختلف مظاهرها :

(أ) — كانت الأمة الألمانية تتمتع بأدب راق وثقافة عالية . ومع هذا كانت مجزأة إلى دول ودويلات كثيرة. ولكن هذه الدول والدويلات كانت مستقلة تماماً . فالمشكلة القائمة أمام ألمانيا ، كانت تنحصر في قضية الاتحاد وحدها . وأما الموانع التي تحول دون اتحاد هذه الدول والدويلات فكانت تتأق — في الدرجة الأولى — من أنانية الملوك والأمراء ، وتمسكهم بالامتيازات التي كانوا يتمتعون بها . فالحركات القومية في ألمانيا قامت على أساس ضمان تعاون الدول الألمانية ، وتفاهم ملوكها وأمراءها .

(ب) — وأما في إيطاليا ، فالأمر كان يختلف عن ذلك اختلافاً يبنياً : فإن إيطاليا أيضاً كانت تتمتع بأدب راق ، وثقافة لا بأس بها ؛ ومع هذا كانت منقسمة إلى أقطار عديدة ، منفصلة بعضها عن بعض من الوجهة السياسية . غير أن بعض هذه الأقطار كانت تابعة لدول أجنبية ، وبعضها في حالة دولة مستقلة . فالحركات القومية في إيطاليا قامت على أساس تخليص الأقطار من سيطرة الأجنبي من جهة ، وتوحيد الدول المستقلة تحت تاج واحد من جهه أخرى .

(ج) — وأما في بلاد اليونان ، فكان الأمر يختلف عن هذين النموذجين في وقت واحد : فإن الشعب اليوناني كان قد أضاع استقلاله وكيانه السياسي تماماً . وكان قد ظل تحت حكم السلطنة العثمانية قروناً عديدة . ولم يبق له شيء من خصائصه الأصلية غير لغته الخاصة ومذهبه الأرثوذكسي . فنشأت الفكرة القومية في بلاد اليونان على أساس تذكير

التاريخ ، وإثارة الحماس الديني في ظل الكنيسة الأرثوذكسية التي كانت حافظت على كيائها الخاص محافظة تامة .

(د) — أما في بلغاريا ، فكانت الأمور تختلف عن كل ماسبق اختلافاً كبيراً . فإن الأمة البلغارية كانت أضاعت استقلالها تماماً ، وكانت دخلت بأجمعها تحت حكم السلطنة العثمانية . وفضلا عن ذلك كانت أرثوذكسية المذهب ، فكانت تابعة إلى الكنيسة اليونانية . وهذه الكنيسة كانت تعمل على نشر اللغة اليونانية بين الشعب البلغاري بوسائل شتى . فالفكرة القومية في بلغاريا ، نشأت على أساس إحياء اللغة البلغارية وتذكير التاريخ البلغاري ، ثم الاستقلال عن الكنيسة اليونانية أولاً ، وعن الدولة العثمانية ثانياً .

(هـ) — وأما عند الأتراك ، فالأمور كانت أكثر تعقيداً من جميع النماذج التي ذكرناها آنفاً . لأن الشعب التركي كان العنصر الحاكم في دولة إسلامية كبيرة ، تجمع بين السلطنة والخلافة . فالشعور القومي عندهم ظل تابعاً إلى الشعور الديني مدة طويلة . وذلك أوجد بعض الحالات الخاصة التي حملت القوم على معالجة الأمور بأساليب ووسائل خاصة . وكان أهم هذه الوسائل : إصلاح اللغة والأدب بنظرات قومية بحثة ؛ وإعادة النظر في مباحث التاريخ ، على أساس تبعيدها من النظرات الدينية ؛ وإيجاد تاريخ تركي جديد ، يشير في النفوس حس الفرور والمباهاة بأجداد الأجداد

أني لن أسترسل في استعراض جميع أنواع الحركات القومية بالتفصيل . بل

سأكتفى بسردهم النماذج وأهم الصفات المميزة . وسأتوسع بوجه خاص في وصف الحركات التي قامت أولاً في ألمانيا ، ثم في بلاد البلقان ، ثم بين الأتراك . وسأختم هذه لمحاضرات ، باستعراض الحركات القومية التي قامت في البلاد العربية ، أولاً : حتى الحرب العالمية الأولى ، وثانياً : بعد الحرب المذكورة .

— ٤ —

إني تكلمت إلى الآن عن « الفكرة القومية » وعن « مبدأ قوميات » وعن « حقوق القوميات » ، على وجه الإجمال . وسأتكلم في المحاضرات القادمة عن نشوء هذه الفكرة ، وعمل هذا المبدأ في بعض البلاد على وجه التفصيل .

ولكني أرى من المفيد ، أن أتق من الآن نظرة عجل على عناصر القومية وعواملها أيضاً : ما هي العناصر التي تتكون منها القومية وتتألف منها الأمة ؟

أن أول ما يخطر على البال في هذا الصدد : هو وحدة الأصل والمنشأ . يظن الناس عادة أن كل أمة من الأمم ، تنحدر من أصل واحد ؛ ويؤمنون أن جميع أفراد الأمة الواحدة يكونون بمثابة الأشقاء الذين ينحدرون من صلب أب واحد . .

غير أن هذا الظن لا يستند إلى أساس صحيح . لأن جميع الأبحاث العلمية — المستمدة من حقائق التاريخ ومن مكتشفات علم الإنسان — لا تترك مجالاً للشك في أنه لا توجد على وجه البسيطة أمة تنحدر من أصل واحد حقيقة .

ونستطيع أن نقول ، بكل جزم وتأكيد : أن وحدة الأصل والدم ،
في أية أمة من الأمم ، إنما هي من الأوهام التي استتوت على المقول
والأذهان ، من غير أن تستند إلى برهان .

ومع هذا ، يجدر بنا أن نلاحظ ، أن الاعتقاد بوحدة الأصل ،
يعمل عملاً هاماً في النفوس ، ولو كان مخالفاً للحقيقة والواقع . والشعور
بالتقاربة يؤثر في النفوس تأثيراً شديداً ، ولو كانت هذه التقاربة غير حقيقية .
وأما أهم العوامل التي تدفع إلى الاعتقاد بوحدة الأصل وإلى الشعور
بالتقاربة في الشعوب ، فهي وحدة اللغة والاشتراك في التاريخ .

فإن اللغة ، هي أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد البشري بغيره
من الناس . لأن اللغة ، هي : أولاً ، واسطة التفاهم بين الناس . وثانياً ،
آلة التفكير عند الفرد . وثالثاً واسطة نقل الأفكار والمكتسبات من
الآباء إلى الأبناء ، ومن الأسلاف إلى الأخلاف .

ولهذا نجد أن وحدة اللغة توجد نوعاً من الوحدة في الشعور والتفكير ،
وتربط الأفراد بسلسلة طويلة ومعقدة من الروابط الفكرية والعاطفية ؛
وتكوّن أقوى الروابط التي تربط الأفراد بالجماعات .

وبما أن اللغات تختلف من قوم إلى قوم ، فمن الطبيعي أن مجموع
الأفراد الذين يشتركون في اللغة ، يتقاربون ويتماثلون ويتعاطفون أكثر
من غيرهم ؛ فيؤلفون بذلك أمة متميزة عن الأمم الأخرى .

ونستطيع أن نقول لذلك : أن الأمم يتميز بعضها عن بعض ، في
الدرجة الأولى بلغاتها ؛ وأن حياة الأمم تقوم — قبل كل شيء —
على لغاتها . وإذا أضاعت أمة من الأمم لغتها ، وصارت تتكلم بلغة

أخرى ، تكون قد فقدت الحياة ، واندجبت في الأمة التي اقتبست عنها لغتها الجديدة .

ولا نغالى إذا قلنا : ان اللغة هي روح الإمة وحياتها ؛ وأنها بمثابة محور القومية وعمودها ، وهى أهم مقوماتها ومشخصاتها .
وأما التاريخ ، فهو بمثابة شعور الأمة وذاكرتها . فإن كل أمة من الأمم ، إنما تشعر بذاتها، وتتعرف إلى شخصيتها ، بواسطة تاريخها الخاص .
ونستطيع أن نقول : أن الذكريات التاريخية تقرب النفوس ، وتوجد بينها نوعاً من القرابة المعنوية .

والأمة المحكومة التى تنسى تاريخها الخاص ، تكون قد فقدت شعورها ووعياها ؛ وهذا الشعور وهذا الوعي لا يعود إليها ، إلا عندما تتذكر ذلك التاريخ وتعود إليه .

ولهذا السبب ، نجد ان الأمم المستولية والحاكمة ، تعتمد قبل كل شىء إلى مكاتفة تاريخ الأمة المحكومة ، وتبذل ما استطاعت من الجهود لإقصاء ذلك التاريخ من الأذهان .

وأما اليقظات القومية — بعد عهد الحكم الأجنبي ، — فتبدأ إعادة ، بعكس ذلك ، بتذكر التاريخ القومى ، وبالاهتمام به اهتماماً خاصاً .

ويتبين من كل ما تقدم ، أن اللغة والتاريخ هما العاملان الأصليان اللذان يؤثران أشد التأثير في تكوين القوميات . ونستطيع أن نقول : أن اللغة بمثابة روح الأمة وحياتها ، والتاريخ بمثابة وعى الأمة وشعورها .

والأمة التى تنسى تاريخها تكون قد فقدت شعورها ، وأصبحت

في حالة السبات، وإن لم تفقد الحياة. وتستطيع هذه الأمة أن تستعيد وعيها وشعورها، بالعودة إلى تاريخها القومي، وبالاهتمام به اهتماماً فعلياً. ولكن الأمة إذا ما فقدت لغتها، تكون عندئذ قد فقدت الحياة، ودخلت في عداد الأموات.

أن هذه الحقائق ستظهر بوضوح أكبر، عندما نتتبع في المحاضرات القادمة، صفحات نشوء الفكرة القومية عند مختلف الأقسام.

ظلمة ضامية

وقبل أن أحتم هذه النظرات العامة في هذه المحاضرة التمهيدية، أود أن أشير إلى فكرة خاطئة، أخذت تنتشر في بعض المحافل الفكرية وتجد آذاناً صاغية عند بعض الشبان:

يتوهم البعض أن فكرة « حقوق القوميات » قد انتهت من عملها في هذا القرن، ودخلت في أغوار التاريخ. والعالم الآن قد تعدى مرحلة « التنظيم القومي » ووصل إلى مرحلة « التكتل الدولي والأممي ». يقول ذلك عدد كبير من المفكرين الأوروبيين؛ ويأخذ عنهم هذا القول — على علته — عدد غير قليل من الكتاب والمفكرين في مختلف الأقطار العربية.

لاشك في أن هذا القول يوافق الحقيقة بالنسبة إلى أغلب البلاد الأوروبية؛ لأن الفكرة القومية هناك أمت نشوءها، وحققت مطالبها، ووصلت إلى أقصى النتائج المتوقعة منها. فلم يبق أمامها هناك أى مجال لعمل آخر وتأثير جديد.

فإن تأثيراتها المتواصلة أدت إلى انحلال السلطنة العثمانية والامبراطورية النمساوية ؛ كما أنها حققت الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية ؛ وخدمت استقلال الكثير من الأمم الأوروبية ، مثل اليونان والبلغار ، واليوغوسلاف والهنغار . . ولم يبق أمامها مجال لعمل جديد في تلك البلاد ، بعد أن أصبحت دولها « قومية » ، وأممها « مستقلة ومتمحدة » وفق ما تقتضيه الفكرة المذكورة .

ولكن الأمر لم يكن كذلك في البلاد الشرقية بوجه عام ، وفي البلاد العربية بوجه خاص : لأن نشوء الفكرة القومية في هذه البلاد تأخر كثيراً عن نشوئها في البلاد الأوروبية . ولا نغالي إذا قلنا : ان هذه الفكرة لا تزال حديثة العهد في هذه البلاد . أنها لا تزال في بدء نشوئها ، وفي الصفحات الأولى من تأثيرها الفعال . فلا يزال أمامها عملاً طويلاً ، سيؤدي إلى انقلابات معنوية وسياسية هامة ، في جميع أنحاء العالم العربي ، وبين جميع الشعوب العربية .

وأما « التكتل الدولي » الذي يشار إليه في هذا المقام ، فإنه لم يكن مخالفاً لمبدأ « استقلال القوميات » ، بل أنه جاء متمماً له مبدأ المذكور ، ومكمل له : ذلك لأن الشعوب المنتسبة إلى أمة واحدة تستقل وتتحد ، وتكتسب كياناً سياسياً ، يحملها على تأليف « دولة قومية » . والدول القومية التي تتكون على هذا المنوال ، تأخذ تسعى إلى التكتل وفق ما تقتضيه مصالحها الأساسية .

وأما التكتل الذي قد يسعى إلى السير في اتجاه مخالف لما يقتضيه مبدأ

القوميات ، والذي قد يحاول أن يضم أجزاء الأمة الواحدة إلى كتل دولية مختلفة .. فإنه يكون تكتلا اصطناعياً ، لا يمكن أن يدوم طويلاً ، بل يكون معرضاً إلى الانحلال ، عاجلاً أو آجلاً .

وأما القول بأن « عصر القوميات قد انتهى » نظراً لانتهاء أعماله وآثاره في أوروبا ، فيشبه قول من يذهب إلى أن موسم الأمطار انتهى من العالم ، نظراً لانتهائه في بعض الأقطار من الكرة الأرضية ! أو قول من يظن أن موسم نضوج الأثمار قد انتهى ، نظراً لانتهاء نضوج الأثمار في بعض الأشجار التي يشاهدها ، متوهماً أن كل أنواع الأشجار تنضج في وقت واحد في جميع أقطار العالم !

ولذلك ، أكرر القول بأن « الفكرة القومية » لم تتم بعد مهمتها في هذه البلاد ؛ وإن كانت قد آتمتها في كثير من البلاد . ولا شك في أنها ستؤدي مهمتها في هذه البلاد أيضاً ، عاجلاً أو آجلاً .

إني سأتكلم عن تاريخ نشوء الفكرة القومية ، معتقداً بأن هذه الأبحاث التاريخية ستلقى نوراً كشافاً على تفكيرنا السياسي ، وستساعدنا على التنبؤ بما سيكون عليه مستقبل الفكرة القومية في البلاد العربية . وستسمح لنا باصدار « حكم صحيح » على ما يجب أن يكون عليه سلوك الناشئة العربية إزاء الفكرة القومية

وأظن أنني عندما أنتهى من استعراض هذه الأبحاث التاريخية ، سيقدر ذلك كل واحد من السامعين الكرام ، من تلقاء نفسه ، وسيصدر حكمه في هذا الباب دون أن ينتظر سماع حكمي فيه .



المحاضرة الثانية

نشوء الفكرة القومية
في

ألمانيا

وتصادم النظريتين الفرنسية والألمانية
في تعريفها وتحديدتها

أن تاريخ الوحدة الألمانية من أهم وأمتع صفحات التاريخ في القرون الأخيرة .

لأن ألمانيا كانت — في العقد الأخير من القرن الثامن عشر — منقسمة إلى ٣٦٠ وحدة سياسية ، مستقلة بعضها عن بعض استقلالاً مطلقاً . غير أن عدد هذه الوحدات السياسية ، أخذ يقل شيئاً فشيئاً ، بسبب أتحاد واندماج بعضها ببعض : فقد نزل هذا العدد إلى ٢٤٨ سنة ١٨٠٣ ، وإلى ٣٩ سنة ١٨١٥ . ثم إلى ٢٥ سنة ١٨٧١ . إلا أن هذه الوحدات الأخيرة ، كوثت في السنة المذكورة « دولة اتحادية » — فدرالية — ، وتنازلت لها عن جميع السلطات المتعلقة بجميع الشؤون العسكرية والخارجية .

هذا . وعدد الدول المكونة لهذه الدولة الاتحادية أيضاً لم يبق على حاله ؛ بل أنه نزل إلى ١٧ سنة ١٩١٨ ، وفي الأخير — في سنة ١٩٢٣ — زالت هذه الوحدات الباقية أيضاً من الوجود ، وتركت محلها إلى « الريخ الألماني » ، أعني إلى الدولة « الألمانية الموحدة » توحيداً تاماً . ولا حاجة إلى القول ، بأن العامل الأصلي في هذه التحولات الكبيرة كان « نشوء الفكرة القومية » في ألمانيا ، وتغلب هذه الفكرة على فكرة الدولة القديمة الباقية من القرون الوسطى .

إنني سأستعرض اليوم ، أهم المراحل التي مرت عليها فكرة القومية في البلاد الألمانية .



إن تاريخ الفكرة القومية في ألمانيا ، يبدأ بصورة واضحة ،
بالحروب النابوليونية .

كانت ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر في وضع غريب وشاذ جداً
من الوجهة السياسية . لأن معظم أقسامها كانت في حالة شبيهة باقطاعيات
القرون الوسطى : أنها كانت منقسمة إلى عدد كبير من الدول والدويلات
والمدن الحرة . وكان الحكم يعود في بعضها إلى رؤساء دينيين وفي
بعضها الآخر إلى رؤساء زمنيين . وكان بين هؤلاء الرؤساء ، ملوك وأمراء
ودوقات وجراندوقات ، وكان بجانب ذلك كله مدن حرة عديدة ، مستقلة
في إدارة شؤونها متمتعة بسيادة تامة في أمورها الداخلية والخارجية؛ وكان
عدد هذه الوحدات السياسية في أواخر القرن الثامن عشر يزيد على ٣٥٠
في الواقع ، كان هناك ما يسمى - بصورة رسمية - باسم «الامبراطورية
المقدسة» . ولكن هذه الامبراطورية كانت بمثابة اسم بلاجسم ،
لا تتمتع بأية سلطة حقيقية . فكانت كل واحدة في هذه الوحدات
السياسية - الكبيرة والصغيرة - مستقلة في شؤونها استقلالاً تاماً .
فكان لكل واحدة منها حكومة خاصة وجيش خاص وقوانين خاصة .
وإذا استثنينا من بينها « مملكة بروسيا » ، استطعنا أن نقول : أنها
كانت في منتهى الضعف من جميع الوجوه السياسية والعسكرية .
ولكن .. مع ذلك .. كانت ألمانيا قد وصلت إلى مرتبة عالية
جداً من التقدم والرقى في ميادين العلوم والفنون والآداب . وكان بين
أبنائها أدياء عباقره مثل شيللر وغوته ، وفلاسفة عظام ، مثل كانت وهيغل ،

وعلماء مشهورين في كل فرع من روع العلوم المختلفة مثل غوس وهومبولد وفرز. وكان لها عدة جامعات راقية، اشتهرت كل واحدة منها بعدد غير قليل من الاساتذة والمفكرين .

وخلاصة القول : كانت ألمانيا قوية وراقية وموحدة من حيث الثقافة ، على الرغم من كونها ضعيفة ومشتتة ومتأخرة من حيث السياسة . وكان العلماء والأدباء والمفكرون قلما يلتفتون إلى الأوضاع السياسية . وكثيراً ما كانوا يفكرون تفكيراً عالمياً ، ويسترسلون وراء أحلام الانسانية حتى أن الفيلسوف العظيم « عمانوئيل كانت » كان كتب رسالة في « السلم الدائم » ، أعلن فيها اعتقاده بأن الدول سترضخ إلى أحكام القوانين ، كما يرضخ الأفراد . وزعم أن الحاجات الاقتصادية ستقضى على الحروب قضاءً مبرماً .

هذه كانت حالة ألمانيا ، عندما قامت الثورة الكبرى في فرنسا . وقد قوبلت أخبار هذه الثورة ، بحماس واستحسان ، في محافل المفكرين ، في جميع أنحاء ألمانيا ؛ لأنها بدت لهم كفاتحة عهد جديد في تاريخ البشرية ، سيضمن الحرية لجميع الأفراد ولجميع الأمم . كان رجال الثورة يذيعون كل يوم خطبا رنانة ، تبشر العالم بيزوغ عهداً مثل وأكمل

وقد أعلن هؤلاء سنة ١٧٩٠ أن فرنسا تتجرد من كل نزعة توسعية ، وأنها تعتبر حدودها الحالية ، حدوداً مقررة بالمقدرات الأزلية .

كما أنهم صرحوا سنة ١٧٧١ « أن الأمة الفرنسية لن تقدم على أية

حرب ترمى إلى الفتح والتوسع ، ولن تستعمل قواها ضد حرية أية أمة من الأمم »

وكان من الطبيعي أن تستقبل أمثال هذه التصريحات والاعلانات بالتحميد والتصفيق ، في جميع أنحاء ألمانيا . وكان من الطبيعي أن تقوى في نفوس مفكري الالمان « النزعة العالمية » ، التي كانوا يحملونها ، وحب الانسانية الذي كانوا يدعون اليه .

غير أن الوقائع لم تلبث إن كذبت هذه البيانات والتصريحات ، وخيبت الآمال التي كان علقها مفكرو الالمان ، على هذه الثورة :

قبل أن يمضي سنة كاملة على التصريحات الأخيرة ، أخذت فرنسا تحشد الجيوش ، وبدأت تخوض غمار حروب طويلة

في الواقع أن رجال الثورة أعلنوا في بادئ الأمر ، أن هذه ستكون من « الحروب التحريرية التي تخاصم الملوك ، لتضمن الحرية والسلام للشعوب ، وتخاصم القصور لتساعد الأكواخ »

غير أن الحماس العسكري والحربي الذي دب في نفوس الفرنسيين ، لم يتأخر في توجيه هذه الحروب نحو التوسع والفتوح :

وقد صرح أحد رجال الثورة — سنة ١٧٦٥ — من منابر مجلس الثورة نفسها ، أنه « يحق للجمهورية الفرنسية ، بل يجب عليها ، أن تلاحق وتضم إليها البلاد التي تلائم مصالحها ، سواء أكان ذلك عن طريق الفتوحات ، أم عن طريق المفاوضات والمعاهدات » .

وهذه الصورة استسلمت فرنسا الثورية إلى أطباع « الفتح والتوسع » استسلاماً علنياً . ومن المعلوم أن هذه الأطباع وصلت إلى حدها الأقصى

بعد تويج نابليون ، وتنصيبه امبراطوراً على فرنسا.

ومما يلفت النظر ، أن ألمانيا صارت أولى أهداف هذه الأطماع وأشق ضحاياها . لأن انقسامها إلى دويلات كثيرة ، صغيرة وضعيفة ، سهل على نابليون أن يتغلب عليها ، وأن يتصرف في شؤونها كما شاءت أطباعه وأهواؤه .

بدأ نابليون إجراؤه في شؤون ألمانيا ، من لدول والدويلات الجنوبية المتصلة بنهر الراين ؛ وألحق قسماً منها لفرنسا الحاقاً مباشراً ، وكون من قسم آخر منها مملكة جديدة سماها باسم «مملكة وستفاليا» ونصب أخيه «جروم» ملكاً عليها . ثم كون دولة اتحادية تجمع عدداً غير قليل من الدويلات الألمانية ، سماها باسم «اتحاد الراين» وأعلن نفسه حامياً عليها . وبعد كل ذلك هجم على بروسيا نفسها ، ودحر جيوشها في موقعة «ينا» المشهورة ، ثم زحف إلى برلين واستولى عليها ، وأملى على ملك بروسيا ، في تيلسيت ما شاء من الشروط : فصل من المملكة أكثر من نصف أراضيها ، وفرض عليها غرامة مالية باهظة ، ورقابة عسكرية قاسية . وبعد ذلك ، جعل ألمانيا الشمالية قاعدة للاستعدادات العسكرية التي كان يقوم بها لغزو روسيا . وفضلاً عن كل ذلك جند عدداً كبيراً من الألمان ، واستخدمهم في الحروب الروسية . وقد بلغ عدد الألمان الذين جندهم واستخدمهم نابليون بهذه الصورة مئات الآلاف . وقد قدر الخبراء عدد الضحايا من هؤلاء الجنود بأكثر من مائة وخمسين ألفاً

* * *

أن هذه الوقائع والكوارث ، كان من الطبيعي أن تولد رد فعل شديد في نفوس الألمان : صار الكل يشعرون شعوراً واضحاً بأن هذه الرزايا

كانت من نتائج « فقدان الوحدة القومية » و « ضعف الروح الوطنية »
 والمفكرون الذين كانوا يسرون وراء المثل الإنسانية العليا ، - ويفخرون
 بكونهم عالمين يسمون بشعورهم فوق الأوطان - رأوا بأعينهم نتائج
 هذه النزعات . وشاهدوا كيف أن الجنود الذين كانوا انسحبوا من أمام
 الجيوش الفرنسية - دون أن يحاولوا الدفاع عن أوطانهم - ارغموا فيما
 بعد على الانتظام في سلك الجيش الفرنسي ، وعلى الحرب تحت إمرة
 الفرنسيين ، خدمة لأطباع امبراطور فرنسا !

فكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الوقائع في نفوسهم تأثيراً عميقاً ، وأن
 تغير اتجاه نزعاتهم تغييراً سريعاً .

ولهذا السبب تولد في نفوس الألمان ، تيار قوى جازف من الحماسة
 الوطنية المقرونة بالرغبة الملحة في الاتحاد .

وقد سرى هذا التيار في نفوس الجميع بسرعة كبيرة ، واستثار بوجه
 خاص هم رجال الفكر والسياسة ، ودفعهم إلى العمل عملاً متواصلًا في
 سبيل تخليص البلاد من ربة فرنسا .

أن مركز هذه المساعي والحركات ومحورها الفعال كانت بروسيا .
 وقد اجتمع فيها كبار رجال الفكر والأدب والسياسة من جميع أنحاء ألمانيا ،
 وتضافروا على خلق روح جديدة في البلاد .

اندفع الأدباء والشعراء - وعلى رأسهم آرنست وغور- بصورون الرزايا التي
 أملت بالبلاد تصويراً مؤثراً ، ويلهبون روح الوطنية ، ويشيرون حب
 الاستقلال والاتحاد بأشعار حماسية جداً . ويقول مؤرخو الأدب الألماني
 إن التار يخ لم يشهد في دور من أدواره تدفق هذا القدر من الأدب الحماسي

الوطني ، المثير للهمم والحافز إلى العمل .

واندفع كذلك للمفكرون والمعلمون ، وعلى رأسهم فيخته المشهور ، إلى نشر الخطب والمقالات وإلقاء الدروس والمحاضرات ، لاستثارة روح التضحية ، وتقوية نزعة الاتحاد في النفوس .

ومن جهة أخرى ، أخذ رجال السياسة أيضاً ، يقدمون على إجراء إصلاحات إدارية واجتماعية ، لتهيئة السبل لحركات الوحدة والاستقلال . لأنهم اعتقدوا اعتقاداً جازماً بأن الناس لن ينزعوا إلى الاستقلال نزوعاً قوياً ، ما لم يذوقوا طعم الحرية .

كانت القوانين المرعية في بروسيا - في ذلك التاريخ - تميز طبقات المجتمع بعضها عن بعض تمييزاً صريحاً فعلياً . فكانت - مثلاً - تحرم الفلاحين ورجال الطبقة الوسطى من حق تملك أراضي النبلاء ، حتى عن طريق الشراء . كما أنها كانت تمنع النبلاء من ممارسة المهن ، مهما كان نوعها . وقد أدرك رجال الإصلاح ما في هذه الأحوال من المناقاة لقتضيات الوحدة القومية ؛ فألغوا القوانين المذكورة ، واستعاضوا عنها بقوانين جديدة ، تزيل هذه القيود ، وتبيح لجميع أفراد الوطن حق امتلاك الأراضي وحق ممارسة المهن في وقت واحد ، وتجعل الناس يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة ووطن واحد .

وبجانب أمثال هذه الإصلاحات والتنظيمات الإدارية والاجتماعية ، قام رجال الجيش أيضاً بتنظيم الحياة العسكرية على أسس جديدة تماماً . كان نابوليون اشترط على بروسيا - في معاهدة الصلح التي أملاها عليها - أن لا يزيد عدد أفراد جيشها عن ٤٢٠٠٠ جندياً . واحتفظ لنفسه

بحق مراقبة الجيش المذكور للتأكد من مراعاة هذا الشرط . ولذلك بحث رجال الجيش - وعلى رأسهم « شارنهورست » و « غنايزناو » - عن طرائق تضمن تدريب جميع المواطنين على الحياة العسكرية ، دون تزيد عدد أفراد الجيش عن المقدار المقرر في المعاهدة . فقررروا أن يتوصلوا إلى هذه الغاية عن طريق تقصير مدة التدريب العسكري والخدمة العسكرية الفعلية . ولهذا السبب ، أخذوا - من جهة - يهتمون بتعميم الرياضة البدنية بين الشبيبة ، وابتدعوا - من جهة أخرى أنظمة عسكرية بارعة ؛ واستطاعوا بهذه الصورة أن يعدوا جميع المواطنين للخدمة العسكرية إعداداً تاماً ، دون أن يخرجوا علىحكام المعاهدة التي كانت فرضت عليهم فرضاً . وقد استمرت هذه الجهود والتدابير التنظيمية والإصلاحية بدون انقطاع مدة سبع سنوات ، وخلقتم في بروسيا روحاً جديدة ، تختلف عن الروح التي كانت سائدة أيام « ينا » اختلافاً كلياً . حتى إذا ما بدأ نابوليون يقراجم عن موسكو ، أقدمت بروسيا على التجنيد العام . وكونت بغتة جيشاً كبيراً قوياً ، انضم إلى جيوش الحلفاء ، وانتصر على الفرنسيين في معركة لايبسيك المشهورة ، وحجى بذلك العار الذي كان لحق بالجيش البروسي وبالأمّة الألمانية في موقعة ينا .

عندما عدت العوامل التي ساعدت على نهضة بروسيا بعد كبوتها ذكرت اسم فيخته . أن الخطب التي وجهها للفكر المشار إليه إلى الامّة الألمانية، قد أثرت في النفوس تأثيراً عميقاً جداً، وظلت توجه الشبيبة الألمانية عدة عقود من السنين . فصارت تعتبر من أهم عوامل دوافع الوحدة الألمانية .

ولهذا السبب ، أرى من الضروري أن أتوسع قليلا في تلخيص هذه

الخطب المشهورة :

كان فيخته أستاذاً للفلسفة في جامعة ينا ، قبل بدء الحوادث النابوليونية . كان يبحث بوجه خاص في « مهمة رجال الفكر في المجتمع » وأخذ يجتمع مع الطلاب أيام الأحد ليتحدث إليهم في هذا الموضوع . غير أن رجال الدين توهموا أنه يريد أن يحدث ديناً جديداً ، وتهجموا عليه ثم اتهموه بالخيانة فاضطر إلى الإلتجاء إلى برلين . وكان في برلين عندما حلت كارثة ينا . ولكنه التجأ إلى الدانمرك عندما علم بتقرب جيوش نابليون إلى العاصمة البروسية . ولم يرجع إليها إلا بعد سنة ، مع أنها كانت لا تزال تحت احتلال الجيوش الفرنسية . ولكنه خلال هذه المدة كان قد تأمل ملياً في أسباب النكبات التي حلت بالأمة الألمانية ، وفي الوسائل التي لا بد من التوصل إليها لإنهاضها من كبوتها . وعندما عاد إلى برلين أخذ يلقى سلسلة خطب موجهة إلى الأمة الألمانية ، ضمنها آراءه في هذا الموضوع .

فقد صرح فيخته في مستهل هذه الخطب ، أنه يخاطب جميع الألمان ، قائلاً : « إذا تكلمت أمام الحفل المجتمع هنا ، فإنما أوجه كلامي إلى جميع الألمان ، إلى جميع أفراد الأمة الألمانية » كما صرح بأنه يقصد من كلمتي الألمان والأمة الألمانية ، جميع المتكلمين باللغة الألمانية .

فكان فيخته - مثل غيره من مفكري الألمان عندئذ - لا يعرف حدوداً لألمانيا غير حدود اللغة الألمانية . وكان ممن يقولون على الدوام إن الفروق التي نشأها بين البروسيين وبين غيرهم من الألمان ، كلها فروق عارضية ، اعتبارية ، مصطنعة . وأما الفروق الموجودة بين الألمان وبين غيرهم من الأمم

فهي فروق طبيعية جوهرية .

تكلم فيخته في خطبه هذه عن أسباب النكبات التي حلت بألمانيا .
وقال ان السبب الأصلي لهذه النكبات هو الأناية المستحوذة على النفوس .
الأناية في جميع طبقات الأمة هي مصدر كل البلايا ، وسبب جميع
النكبات ؛ فلا سبيل الى التخلص من هذه البلايا ، ولا إمكان للنهوض
بالأمة الألمانية ، بغير التجرد من روح الاناية ، وتغليب المصلحة العامة
على المصالح الخاصة . واما الوسائل التي تؤدي الى هذه الغاية فهي تتلخص
في نظر فيخته في تجديد التربية وتعميمها بين الناس مع تأسيسها على أسس
علمية جديدة . هذه الاسس لا يسترسل فيخته بتجديدها وتفصيلها
كثيراً ؛ لأنه يجدها معينة في الطرائق التي وضعها المرني السويسري
العظيم « يستالوتري » يمدح فيخته آراء المرني المشار اليه ، ويدعوا لامة
الألمانية الى العمل بها ، كما يدعو الى تعميم التربية والتعليم ، بين جميع أفراد
الشعب بدون استثناء .

يهم فيخته بقضية تعميم التعليم وتجديده اهتماماً كبيراً ؛ ثم يعقب على
ذلك بهذه الكلمات : « قد يقال إن ذلك يستغرق وقتاً طويلاً . ولكن
طول الوقت اللازم لتحقيق هذه الغاية يجب أن لا يحول دون اهتمامنا بها
اهتماماً كبيراً . لأن الغد أهم من اليوم . . ولا سيما فان زمام اليوم قد خرج
من أيدينا . وما نملكه الآن ، هو الغد وحده . فيجب علينا أن نبذل
كل ما نستطيع من جهد لتحسين هذا الغد . . . »

ولذلك يستحث فيخته جميع الألمان على تعميم التعليم على هذه الأسس
الجديدة ؛ ويؤكد أن ما سيصرف في هذا السبيل ، سيوفر على الأمة

مصاري ف كثيرة ، وسيعود عليها بمنافع كبيرة . وسيقوم مقام « قرص
بفائدة مرتفعة جداً » .

وعدا ذلك ، يعتقد فيخته بأن على الأمة الألمانية « رسالة إنسانية
سامية » ، لأن « نهوض العالم أصبح متوقفاً على نهضة ألمانيا » ذلك لأن
« فرنسا وصلت إلى أقصى حدود الرقي الذي تستطيع أن تحققه ؛ فهي
لم تعد صالحة لانهاض البشرية ودفعها إلى الأمام » . « ولم يبق على
الكرة الأرضية أمة قادرة على انهاض العالم ، غير الأمة الألمانية » .
فالسعي لانهاض الألمان ، لن يكون واجباً وطنياً فحسب ، بل سيكون واجباً
إنسانياً أيضاً . لأن ذلك هو السبيل الوحيد ، لضمان تقدم البشرية .
وأما الدلائل التي يسردها فيخته على صحة رأيه في هذا
الصدد ، فإنها كلها دلائل صوفية ، عاطفية غامضة ، لا تستند إلى بحث
علمي . مع هذا يسردها فيخته بإيمان عميق وحماسة شديدة ، فيؤثر بواسطتها
في نفوس الشبان وعقولهم تأثيراً عظيماً جداً .

إن الحماسة التي ترافق تلقينات فيخته ، تصل إلى الحد الأقصى في
خطبته الأخيرة . لأنه في هذه الخطبة يوجه كلامه — على التوالي —
إلى الشبان ، والشيوخ والأمرء وإلى جميع طبقات الشعب . ويقول لكل
طائفة منهم « ان خطبي هذه تستعطفكم وتتضرع إليكم . . » أن تعملوا
كذا وكذا .

ثم يقول : « ان أصوات أجدادنا أيضاً تنضم إلى صوتي ، وتستحلفكم
وتتضرع إليكم » وبعد ذلك ينقل كلمة عن لسان « الألمان الذين ضحوا
بأرواحهم في سبيل الدفاع عن بلادهم ، خلال حروب الرومان » ، وكلمة

أخرى عن اسان « الألمان الذين ضحوا بحياتهم في سبيل حرية الوجدان »
 خلال الحروب المذهبية . وفي الأخير ، يصل إلى منتهى الحماس ،
 فيقول : « ان القدرة الفاطرة نفسها تستحلفكم ، وتطلب إليكم أن
 تقوموا بالواجبات المترتبة عليكم . لأنكم أصبحتم الأمل الوحيد لهوض
 البشر وتقدم الإنسانية . وإذا سقطتم أتم ، فلا يبقى للبشرية أى أمل
 في النهوض ! »

وبهذه الصورة ، يمزج فيخته فكرة القومية الألمانية مع نزعة الانسانية
 السامية ، ويستنهض همم الألمان ، باسم الوطنية وباسم الإنسانية في وقت واحد .
 وقد انتشرت هذه الخطب في مدة وجيزة في جميع أنحاء ألمانيا ،
 وأثرت في النفوس تأثيراً قوياً .

وهذا التأثير لم ينته بانتهاء الحروب النابوليونية ، بل استمر بعد ذلك
 أيضاً ، حتى تحقيق الوحدة الألمانية بصورة فعلية .

ولا نغالى إذا قلنا أن خطب فيخته لا تزال تعتبر من أناجيل
 القومية الألمانية

أن الجهود التي بذها رجال الفكر والسياسة والجيش في بروسيا ،
 بعد كارثة « ينا » كانت تستهدف غايتين أساسيتين : تخليص البلاد
 الألمانية من النير الفرنسي من جهة ، وتوحيدها سياسياً وعسكرياً من
 جهة أخرى .

أن تسلك هذه الجهود بالنجاح التام في دحر الجيوش النابوليونية
 — بمؤازرة جيوش الدول المتفقة — أوجد في نفوس الوطنيين العاملين

أملاً قوياً في تحقيق الوحدة الألمانية أيضاً .

إلا أن السياسة التي سارت عليها الدول المتفككة ، — بعد الانتصار على فرنسا والتخلص من نابليون — ، خيبت آمال هؤلاء .

ذلك لأن سياسة الدول المذكورة قرروا تنظيم أوروبا من جديد ، على أساس «إعادة الملوك إلى حقوقهم الشرعية» ، وذلك حال دون توحيد ألمانيا بطبيعة الحال .

فإن النظام الجديد الذي قرره المتفقون لأجل ألمانيا ، أبقى على تسع وثلاثين وحدة سياسية ، بين ملكية ، ودوقية وجراندوقية وأمارة ... ومع هذا حاول أن يوجد نوعاً من التحالف بين هذه الوحدات السياسية ، وذلك بواسطة «مجلس تحالف» يتألف من أعضاء يمثلون جميع الدول الألمانية .

ومن الغريب أن هذا النظام حول البعض من ملوك الدول الأوروبية أيضاً حق الاشتراك في المجلس المذكور ، نظراً إلى علاقتهم ببعض البلاد الألمانية : فكان ملك بريطانيا العظمى مثلاً ، أن يوفد لمجلس التحالف عضواً يمثله فيه بصفته أميراً وحاكماً على مقاطعة «هانوفر» الألمانية . وكذلك كان ملك الدانمرك ، أن يوفد من يمثله في مجلس التحالف الألماني ، بصفته أميراً وحاكماً على دوقية «هولشتاين» الألمانية .

ولا حاجة إلى القول ، أن مجلس التحالف الذي تألف على هذا المنوال ، لم يستطع أن يقوم بعمل إيجابي يذكر .

ولذلك استمرت كل دولة من هذه الدول الألمانية الكثيرة على العمل مستقلة عن غيرها تمام الاستقلال . وفضلاً عن ذلك صارت هذه الأحوال

تفسح مجالاً واسعاً للدسائس والمؤامرات الداخلية والخارجية التي تهدف إلى تقوية النزعة الإقليمية في كل واحدة من هذه الوحدات السياسية — وتسعى وراء مكافحة فكرة الاتحاد فيما بين هذه الوحدات .

ومع كل ذلك ، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذتها الحكومات في هذا السبيل ، ظلت فكرة الوحدة الألمانية تتغلغل في النفوس ، وأخذت تتحقق شيئاً فشيئاً ، ومرحلة بعد مرحلة ، متغلبة على جميع أنواع المشاكل والعوائق التي كانت تعترض سبيلها ..

* * *

ان أولى المراحل التي قطعها ألمانيا في سبيل « الوحدة » كانت مرحلة « توحيد الجمارك » بين مختلف البلاد الألمانية .

من المعلوم أن الحياة الاقتصادية في أوروبا أخذت تتطور تطوراً عميقاً جداً وسريعاً جداً ، في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، وذلك من جراء اختراع المسكائن البخارية وتقدم الصناعات الميكانيكية . وقد أدرك رجال الفكر والمال في مختلف أقسام ألمانيا . أن بلادهم لا يمكن أن تسير هذه التطورات والانهالات الاقتصادية ، ما دامت منقسمة على دول ودويلات كثيرة ، ينفصل بعضها عن بعض بسلسلة معقدة من الحواجز الجمركية .

فأخذ كثيرون من المفكرين — وعلى رأسهم العالم الاقتصادي المشهور فريدريك ليست — يدعون إلى توحيد الجمارك بين البلاد الألمانية .

وقد تبنت بروسيا هذه الحركة بصورة رسمية ، وأخذت تبذل جهوداً كبيرة للقيام بمفاوضات مع كل واحدة من الدول الألمانية لعقد معاهدات

تضمن رفع الحواجز الجمركية . وفي الأخير تكملت الجهود التي بذلتها
بروسيا في هذا السبيل بالنجاح التام ، فتكون « الاتحاد الجرمني » الذي
عرف باسم الـ « زولفراين » بين جميع الدول الألمانية
ولكن .. الوطنيون ، ما كانوا يكتفون بالاتحاد في ساحة الجمارك
والاقتصاديات وحدها، بل كانوا يدعون إلى الاتحاد في سائر الميادين أيضاً .
ونستطيع أن نقول : إن جميع المفكرين كانوا يتفقون في القول
بوجوب توحيد ألمانيا سياسياً ، ولكنهم كانوا يختلفون فيما بينهم في
أشكال هذا التوحيد وطرأقه .

كان يقول البعض بوجوب « توحيد ألمانيا » على أساس النظام
الجمهوري ؛ في حين أن البعض الآخر كان يرى أن هذه الطريقة ليست
عملية ، وكان يقول لذلك بوجوب السعي إلى « تحقيق الوحدة عن طريق
تفاهم الملوك والأمراء » .

والقائلون بهذا الرأي الأخير أيضاً كانوا ينقسمون إلى حزبين
مختلفين : يقول أحدهما بتحقيق هذا الاتحاد تحت زعامة هابسبورغ - وهي
العائلة المالكة في الإمبراطورية النمساوية - ، ويقول ثانيهما بتحقيق هذا
الاتحاد تحت زعامة هوهنزولرن - وهي العائلة المالكة في المملكة البروسية -
وقد عرف الحزب الأول باسم « حزب ألمانيا الكبرى » ، كما عرف الحزب
الثاني باسم « حزب ألمانيا الصغرى » .

أن أنصار هابسبورغ كانوا في بادئ الأمر أكثر من أنصار -
هوهنزولرن . إلا أنهم صاروا يقولون شيئاً في شيئاً ، كلما توالى الأيام
فظهرت سياسة الأسرتين وامكانياتها إلى العيان .

أن أسرة هابسبورغ كانت تتمتع بشهرة أقدم وأوسع من شهرة الأسرة المنافسة لها . لأنها كانت تحكم « امبراطورية النمسا » العظيمة ، كما أنها كانت ترأس « امبراطورية جرمانيا المقدسة » ولو بصورة اسمية . إلا أن امبراطورية النمسا كانت تتألف من عناصر وقوميات عديدة ، القسم الأعظم منها غير ألمانية . حدودها كانت تمتد من غاليتشيا شمالا إلى لومبارديا وفينيسيا جنوباً ، وكانت تضم تحت لوائها كتلا كبيرة وكثيفة من الهنغار ، والطيان والحك ، والمخروات ، والسوفن . الخ . فضلا عن ذلك كله ، كانت أسرة هابسبورغ كاثوليكية ، وكانت تعتبر نفسها حامية على الكاثوليك ، وكانت تجد في هذه الحماية الوسيلة الفعالة لحكم هذه الشعوب والامم المتخالفة . وكل ذلك كان يجعل من المتعسر عليها أن تسير على سياسة ألمانية خالصة ، تقدم منافع القومية الألمانية على جميع المنافع والاعتبارات الأخرى .

في حين إن أسرة هوهنزولرن كانت تحكم بروسيا التي كانت ألمانية بحتة ، فكان في استطاعتها أن تسير على سياسة ألمانية خالصة ، تقدم منافع القومية الألمانية على جميع المنافع والاعتبارات الأخرى ، من غير تردد ولا التواء ..

وفعلا التزمت بروسيا السير على سياسة ألمانية صريحة ؛ وسعت إلى الإستفادة من جميع مفكري الألمان ، مهما كانت الدوة التي ينتسبون إليها ؛ وتعبير أقصر : أخذت تعمل كل ما في استطاعتها لتكوين « دولة ألمانية » بكل معنى الكلمة ..

ولهذه الأسباب كلها ، صار القائلون بوجود توحيد الدول الألمانية

تحت زعامة بروسيا يزدادون يوماً عن يوم . .

وعندما قامت الثورات الشعبية في مختلف أنحاء أوروبا سنة ١٨٤٨ ، كانت فكرة الوحدة الألمانية قد اختمرت وانتشرت كثيراً ، ولذلك خرجت من ساحة النظريات إلى ميدان العمليات :

وقدرأى الملوك والأمراء ، إن « حكمة الحكومة » تقضي عليهم بمسيرة الرأي العام في هذا المضمار ، فوافقوا على دعوة مؤتمر شعبي عام ، لوضع دستور يسرى على البلاد الألمانية بأجمعها ؛ وذلك بغية تأسيس دولة الألمانية ، تجمع شمل الدول والدويلات القائمة على أراضي جرمانيا القديمة . إن أعضاء هذا المؤتمر إنتخبوا عن طريق التصويت العام ، الذي اشتركت فيه جميع الشعوب الألمانية .

ومجلس التحالف الذي كان يتألف من ممثلى الدول الألمانية أيضاً وافق على هذه الإجراءات ، وترك محله إلى المؤتمر الشعبي الذي ذكرناه آنفاً .

اجتمع المؤتمر في مدينة « فرنكفورت » ، وأخذ يعمل - في بادىء الأمر - بنشاط وحماس . وقرر أولاً - بانفاق الآراء - تكوين حكومة فدرالية - اتحادية - ؛ ثم أخذ يتذاكر في نظام هذه الحكومة - وقرر - بأكثرية الآراء - أن تكون « امبراطورية وراثية » . وبعد ذلك أخذ يتذاكر في أمر رئاسة هذه الحكومة ، وبعد مناقشات طويلة انتهى إلى قرار يقضى بتقديم تاج « امبراطورية ألمانيا الجديدة » إلى ملك المملكة البروسية .

ولكن . . . خلال هذه الإنتخابات والمذاكرات والمناقشات ، كان

حدث تطور هام في الجو السياسي العام ، في جميع أنحاء أوروبا . لأن معظم الحكومات استطاعت ، خلال هذه المدة ، أن تتغلب على الحركات الثورية ، فأخذت تتراجع شيئاً فشيئاً عما كانت وافقت عليها من نظم وتشكيلات شعبية .

وكانت النمسا ، من أولى الدول التي نجحت في القضاء على الثورات الشعبية . ولذلك قلبت ظهر الحن لمؤتمر فرانكفورت - وحملت ممثلي النمسا على الإنسحاب منه .

وملك بروسيا نفسه ، كان ظل متردداً في بادىء الأمر ، أمام مقررات المؤتمر ، على الرغم من موافقة هذه المقررات لمطامح الدولة البروسية . لأنه هو أيضاً كان ساير الثورة على مضض ، وكان يرى أنه لا يليق بمقامه الملكي أن يقبل تاج الأبراطورية من يد مجلس شعبي ، منبعت من ثورات شعبية ؛ ولذلك عندما زالت من نفسه مخاوف الثورة ، أعلن بأنه لا يقبل تاج الأبراطورية الألمانية ، الا إذا قدم له من قبل الملوك والأمراء الذين يحكمون الشعوب الألمانية . .

ولا حاجة إلى القول ، إن ذلك أدى إلى فشل مشروع الأبراطورية الألمانية وانحلال مؤتمر فرانكفورت .

وظن الكثيرون من رجال الفكر والسياسة في مختلف أنحاء أوروبا أن فكرة الوحدة الألمانية تلاشت - بعد تجربة فرانكفورت - ، ودخلت في خبر كان ، وعادوا يعتبرونها من الأوهام والأحلام التي لا يمكن أن تتحقق في وقت من الأوقات .

وقد قال قيصر روسيا : أن فكرة الوحدة الألمانية ، ليست الا نوعاً

من الأضغاث والأحلام التي تليق بالروايات الخيالية .

وقد صرح ملك فورتمبرج : أن فكرة الوحدة الألمانية ، من أسخف الأوهام وأضر الأحلام .

وأنبئت الصحف والمجلات ، تكتب وتنتشر المقالات عن أفلاس فكرة الوحدة الألمانية ؛ حتى أنها أخذت تزدري بها بشتى الأساليب واقسى العبارات هذا يقول عنها أنها « خيال محال ، لا يؤمن به أحد غير الشعراء ، » وذلك يدعى بأنها « سراب خداع ، لا يسير وراءه إلا المغفلون وأصحاب الأطماع »

وتساءل أحد الكتّاب : « ما هي ألمانيا ؟ وأين هي ؟ » ثم أجاب على هذا السؤال قائلا « أنها خيال واه لا وجود له الا في عالم الأحلام . الأحلام التي يتلمى بها الفلاسفة ، ويتغنى لها الشعراء . . »

وكان مما كتبه أحد محرري السياسة العالمية في هذا الصدد : « إن الفشل التام الذي انتهى اليه مؤتمر فرانكفورت ، يجب أن يعتبر من أهم الوقائع التي سجلها تاريخ القرن التاسع عشر ، ومن أفيد الدروس التي أعطتها للساسة والباحثين . لأن أعمال المؤتمر أظهرت إلى العيان ماهية الأوهام التي كانت مستولية على الأذهان . فإن جميع الجهود التي بذلت في المؤتمر المذكور لتحقيق موهومة الوحدة الألمانية ، ذهبت سدى . وفي الوقت الذي نكتب هذه السطور نستطيع أن نقول : أن حزب الأمتحاد الألماني قد تلاشى وزال من عالم الوجود . . . »

ولكن الوقائع التي حدثت فيما بعد ، برهنت - على العكس من ذلك - على أن جميع هذه الأحكام والتكهنات كانت بعيدة عن جادة الصواب .

لأن إيمان القائلين بالوحدة الألمانية لم يتزلزل من جراء فشل مؤتمر فرانكفورت؛ كما أن جهود العاملين في سبيل هذه الوحدة، لم تنقطع من جراء انقطاع مذكرات المؤتمر المذكور.

وظل المفكرون والأدباء، والساسة والأساتذة... يؤمنون بفكرة الوحدة الألمانية، ويدعون إليها، ويعملون من أجلها... إلى أن تكلمت مساعيهم بالنجاح، وتحققت الوحدة الألمانية بصورة فعلية، بعد مرور عقدين في السنين، على محاولة فرانكفورت الأليمه...



أن العوامل والأعمال التي ساعدت على تحقيق الوحدة الألمانية كانت كثيرة ومتنوعة جداً.

ولا شك في أن الأشعار والمقالات، والدروس والخطب، التي كانت تصدر بدون انقطاع من أقلام الكتاب والشعراء ومن أفواه الأساتذة والخطباء، كانت أهم هذه العوامل وأقواها. ولكن الأعمال والتدابير الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي قامت وتوالت بجانب ذلك أيضاً لعبت دوراً هاماً في هذا المضمار.

ومما يجب أن لا يغرب عن البال، أن السكك الحديدية أيضاً لم تخل من التأثير الفعال في انتشار فكرة الاتحاد في مختلف أنحاء البلاد: فإن الدول الألمانية، كانت تتفق على إنشاء السكك الحديدية، بقصد تنشيط التجارة، وتنمية الاقتصاديات. ولكن بعض المفكرين كانوا ينتظرون من وراء ذلك فوائد أخرى، وكانوا يقولون: «كلما ارتبطت البلاد الألمانية بعضها ببعض بواسطة السكك الحديدية، سيزداد التزاور والتعارف والتفاهم بين مختلف

الشعوب الألمانية؛ وذلك سيؤدي إلى إضعاف الفوارق الإقليمية، وتقوية النزعات الإتحادية، بطبيعة الحال». وقد شبه بعض الكتاب السكك الحديدية التي تربط الأقاليم الألمانية بعضها ببعض، بحلقات الخطوبة التي تربط الأرواح بعضها ببعض. وقد قال المؤرخ المشهور «طرايتشكه»: إن السكك الحديدية، أتمت العمل الذي بدأ به «الإتحاد الجرمني» في أمر تحقيق الوحدة الألمانية.

وعلى كل حال، جميع الوقائع دلت دلالة قاطعة، على أن فكرة الإتحاد، ظلت تنتشر بين الآلمان، وتتخمر في نفوسهم، وتسيطر على مشاعرهم. . . بعد انحلال مؤتمر فرانكفورت أيضاً، وذلك بسرعة تزايد سنة عن سنة.

وأما الأسباب التي كانت تحول دون تحقيق الوحدة - على الرغم من انتشار الإيمان بها والاعتقاد بضرورتها - فيمكن أن تتلخص بالأمرين التاليين: أولاً: أنانيات الملوك والأمراء، الذين كانوا يحرضون حرصاً شديداً على الإحتفاظ بالسلطان الذي يتمتعون به، ولا يرضون بتضحية شيء من ذلك السلطان.

ثانياً: -دسائس بعض الدول الأجنبية- ولا سيما الدولة الفرنسية- التي كانت تبذل شتى الجهود، لاذكاء نيران التحاسد والتنافس بين الدول الألمانية من جهة، ولتقوية النزعات الإقليمية في مختلف البلاد الألمانية من جهة أخرى، وذلك بقصد الحيولة دون قيام دولة ألمانية قوية، على حدود فرنسا الشمالية.

ولقد أدرك رجال الفكر والسياسة في مختلف البلاد الألمانية، تمام

الادراك . بأن اتحاد بلادهم لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تذليل هذه العقبات الأساسية ، وأخذوا يعملون في سبيل ذلك عملاً متواصلاً ، بحكمة وتبصر وحزم وثبات .

وقد رأوا من الحكمة أن يختاروا «النظام الفدرالى» ، ليمتروا للملوك والأمراء شيئاً من حقوقهم وسلطانهم ، فيضمنون بذلك عدم معارضتهم لمشروع الاتحاد معارضة قوية قد تصل إلى درجة الاستماتة .

كما رأوا من الضروري أن ينشئوا جيشاً قوياً ، يكون مرهوباً في الداخل وفي الخارج ، ليستطيعوا أن يضعوا بواسطته حداً للدسائس والثورات ، عند ميسير الحاجة .

أن هذه الخطط العملية كانت تتطلب جهوداً جبارة جداً . وما كان هناك دولة تستطيع أن تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ هذه الخطط ، سوى المملكة البروسية . ولذلك أصبحت الدولة المذكورة قبلة آمال جميع القوميين الألمان ؛ فاحتشدت هناك جميع القوى المفكرة والفعالة من مختلف أنحاء البلاد الألمانية ، لا سيما بعد أن آلت الزعامة السياسية في بروسيا إلى شخصية بيسمارك القوية .

فإن هذا الرجل العبقري ، عندما تولى رئاسة الحكومة البروسية ، كان قد أحاط علماً بكل ما يتصل بقضايا الوحدة الألمانية ، من الوجهتين الداخلية والخارجية لأنه كان عاش عدة سنوات في باريس ، بصفته سفيراً لملك بروسيا لدى فرنسا ؛ فاطلع خلال هذه المدة على أطماع فرنسا وتجزئتها تمام الإطلاع ، وعرف طبائع الشعب الفرنسى ونزعاته حق المعرفة . كما أنه كان اشترك في مؤتمر فرنسكفورت، ووجد هناك مجالاً واسعاً للاطلاع على نزعات

الدول الألمانية المختلفة ، وعلى اتجاهات رجال الحكم والسياسة فيها. ولذلك كله ، وضع خططه السياسية على ضوء اطلاعه الواسعة ، وصار ينتهز الفرض ، لتقريب وجهات النظر بين مختلف الدول الألمانية من جهة ، وللقضاء على تأثيرات الدسائس الأجنبية من جهة أخرى ؛ وعمل عملاً متواصلاً ، لرفع مكانة بروسيا بين الدول الألمانية ، تسهيلاً لاجتماع الكل تحت زعامتها السياسية والعسكرية .

إنه أعتنى بوجه خاص لتقوية الجيش ؛ ولم يتردد في الإستناد إلى هذا الجيش القوى ، لتنفيذ خططه السياسية ، كلما ساعدته الظروف .
إن مسألة الدوقيات الألمانية التابعة للدانمرك ، أعطته أولى الفرض لاستغلال الأوضاع وتوسيع دائرة العمل في هذا المضمار .

كانت مقاطعتي « الشلزويغ والهولشتاين » دوقيتين تابعتين إلى ملك الدانمرك . وكان الملك المشار إليه يحكمها بصفته غراندوقاً عليها . ولكن نظام وراثته العرش في الهولشتاين ، كان يختلف عن نظام وراثته العرش في الدانمرك . والاختلاف الموجود بين هذين النظامين كان يمكن أن يؤدي إلى انفصال الهولشتاين عن التاج الدانمركي بصورة قانونية ، عند تحقق بعض الأحوال والظروف .

وفعلاً ، كانت اقتربت الهولشتاين من أمثال هذه الظروف : فإن الأمير الذي أصبح ولياً للعهد — بموجب نظام وراثته العرش الدانمركي ، ما كان يحق له أن يتولى دوقية الهولشتاين ، — بموجب نظام وراثته العرش الخاص بها — . فإذا مات ملك الدانمرك ، كان يجب أن تنتقل الدوقية إلى أمير من أسرة ألمانية معروفة .

وأراد ملك الدانمرك ، أن يتفادى هذه النتيجة ، فأعلن الحاق الهولشتاين إلى تاج الدانمرك مباشرة ، وألغى بذلك نظام وراثة العرش الخاص بالمقاطعة المذكورة .

إن هذا العمل ، الذي أقدم عليه ملك الدانمرك ، كان تعدياً صريحاً على حقوق الإمارات الألمانية المقررة بالنظم المرعية إزاء ذلك . ولذلك ، أوجد استياءً شديداً ، واستنكاراً عاماً في جميع البلاد الألمانية .

وأسرع بيسمارك إلى الاستفادة من هذا الاستياء العام ، واتفق مع النمسا في هذا المضمار ، ثم أعلن الحرب على الدانمرك ، واستولى على الدوقيتين ، واضطر الملك المشار إليه على التنازل عنهما .

إن العمل السريع الحاسم الذي قام به بيسمارك بهذه الصورة ، رفع مكانة بروسيا في أنظار سائر الدول الألمانية واستجلب تقدير الجميع لها .

ولكن بعد ذلك ، حدث خلاف بين بروسيا وبين النمسا ، أدى إلى نشوب الحرب بينهما ؛ وهذه الحرب انتهت بانتصار الجيوش البروسية على الجيوش النمساوية في معركة صادوفا الخاطفة . ومع هذا ، رأى بيسمارك أن الحكمة تقضى بمتجنب كل عمل من شأنه أن يترك بعض الخزازات في نفوس النمساويين ، ولذلك لم يستغل هذا النصر بوجه من الوجوه ، بل اكتفى بضمان عدم تدخل النمسا في الشؤون الألمانية .

وبعد الوصول إلى هذه النتيجة ، لم يبق أمام ألمانيا ، عامل خارجي يعرقل اتحادها ، سوى فرنسا .

وقد لاحظ بيسمارك ، أن تأثيرات فرنسا وتحريراتها ، كانت قوية بوجه خاص في دول ألمانيا الجنوبية ؛ وقد تأكد من أنها كانت وعدت

البعض منها بمساعدات فعلية . ولذلك رأى من الأوفق للمصلحة أن يترك هذه الدول الجنوبية جانباً — بصورة مؤقتة — ، ويوجه جهوده إلى توحيد الدول الألمانية الشمالية ، معتقداً بأن الاتحاد الذي سيقوم بين هذه الدول سيجذب إليه الدول الجنوبية أيضاً ، إن عاجلاً أو آجلاً .

والجهود التي بذلها بيسمارك في هذا السبيل ، انتهت إلى اتفاق سبع وعشرون دولة من الدول الألمانية على تأليف دولة اتحادية ، تحت زعامة العائلة المالكة البروسية .

وقد جمعت الدول المذكورة مجلساً تأسيسياً لوضع دستور الاتحاد ؛ وقد قرر المجلس المذكور ، أن تدار شؤون الاتحاد ، تحت مراقبة مجلسين ، على أن يتألف أحدهما من ممثلي الدول الألمانية الداخلة في الاتحاد ، ويتألف الثاني من منتخبي الشعوب الألمانية .

ولكن .. خلال هذه الاجراءات ، حدثت الأزمة السياسية التي عرفت باسم أزمة العرش الاسباني : لقد شغل عرش إسبانيا ، بعد موت الملك من غير أن يترك وارثاً شرعياً له . عندئذ ، تألف حزب قوى في إسبانيا ، لترشيح الأمير فرديناند لتولى هذا العرش ؛ وكان الأمير المشار إليه من عائلة هوهنزولرن الألمانية . والحكومة الاسبانية أيضاً حذت هذا الترشيح ، واتخذت الاجراءات اللازمة لتنفيذه .

ولكن فرنسا أسرعت إلى الاحتجاج على ذلك احتجاجاً شديداً ، قائلة « إن ذلك يكون بمثابة احياء سلطنة شارلكان ، وهذا مما لايسع لفرنسا أن تقف تجاهه مكتوفة اليدين » . ثم راجعت ملك بروسيا بصورة رسمية ، وطلبت اليه أن يستعمل نفوذه لرفض هذا الترشيح بصفته رئيساً لعائلة

هوهنزولرن ، وذلك خدمة للسلم وطمأنناً للسلم العام .

وقد رأى ملك بروسيا ، أن يلبي هذا الطلب ، تحاشياً من حدوث
مشاكل لا فائدة من ورائها ؛ وأعلن عدم موافقته على ترشيح الأمير
فرديناند على عرش اسبانيا ، كما حمل الأمير نفسه على رفض الترشيح على
العرش المذكور .

ولسكن فرنسا لم تسكتف بذلك ، بل عادت وطلبت منه هذه المرة —
بواسطة سفيرها — أن يعدها بأنه لن يوافق على ترشيح أحد من عائلة
هوهنزولرن على عرش اسبانيا في المستقبل أيضاً .

غير إن الملك رأى أن هذا الطلب الجديد ، يتعدى حدود الآداب
السياسية ، فاعتذر عن التكلم فيه .

وأما فرنسا ، فقد اعتبرت ذلك ماساً بكرامتها ، ومهدداً لمصالحها ؛
وأعلنت الحرب على بروسيا ، متوهمة بأن جيوشها على أتم الاستعداد
لإحراز نصر سريع ، يوصلها في مدة وجيزة إلى قلب برلين .

غير إن الأمور سارت على عكس ما كانت تتوقعه فرنسا . لأن الحرب
التي أعلنتها على بروسيا ، على المنوال الأنف الذكر ، بدون تردد ولا ترو ،
انتهت بانكسار فظيع : فان الجيوش البروسية ، بعد أن أمرت
الإمبراطور نابوليون الثالث مع الجيش الذي كان يقوده في سدان ، زحفت
على باريس ، فاستولت على قسم كبير من الولايات الفرنسية . فاضطرت
الدولة الفرنسية — في الأخير الى قبول الشروط التي أملتها عليها ،
مستندة الى انتصاراتها المتتالية .

إن انكسار فرنسا واندحار جيوشها بهذه الصورة الفظيعة وبهذه السرعة الكبيرة ، أدى بطبيعة الحال إلى حدوث تطور هام في مواقف الدول الألمانية ، نحو بروسيا الظافرة : فإن دول ألمانيا الجنوبية ، التي كانت تعارض الاتحاد ، مدفوعة بتحريكات فرنسا وتشجيعاتها ، . . . رأت نفسها مضطرة الى الاتحاد الذي كان تقرر بين بروسيا وبين دول ألمانيا الشمالية . ولذلك لم يبق مانع يحول دون اعلان اتحاد جميع الدول الألمانية ، وتنصيب ملك بروسيا وتتويجه امبراطوراً على ألمانيا الاتحادية .

وقد تم هذا الإعلان وهذا التنصيب ، باحتفالات مطنطنة ، في قصر فرساي الشهير ، القائم في إحدى ضواحي العاصمة الفرنسية وذلك في ١٨ كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٧١ .

وهكذا تحققت وحدة ألمانيا ، وتأسست الامبراطورية الألمانية ، بعد جهود دامت مدة طويلة ، تقرب من سبعين عاما .

والدولة الاتحادية التي تشكلت بهذه الصورة أظهرت تماسكا شديدا لا يقل عن تماسك أى دولة من الدول الموحدة ، وترابطا متينا ، يحسدها عليه الكثير من الدول الموحدة .

والملوك والأمراء ، بقوا على رؤس حكوماتهم المحلية ، مكتفين بالسلطات المتروكة لهم بحكم دستور الاتحاد ، من غير أن يعرقلوا عملا من أعمال الحكومة الاتحادية ، ومن غير أن يفكروا في الخروج عليها ، أو الحد من سلطانها ..

وبعد تحقيق الاتحاد ، أخذت ألمانيا تتقدم نحو المجد والعظمة في جميع ميادين الحياة ، بقفزات واسعة وسريعة ، إلى أن أخذت موقعها في الصف

في ألمانيا في الأول من الدول المعظمة ، وصارت تلعب دوراً تقاماً في السياسة الأوربية ،
بل وفي السياسة العالمية ..

و نستطيع أن نقول : إن وحدة ألمانيا ، كانت أكبر الانتصارات التي
أحرزتها « الفكرة القومية » في القرن التاسع عشر .

— ٣ —

إن الظروف التي أحاطت بحركات الوحدة الألمانية ، والوقائع التي
رافقت تلك الحركات .. صارت سبباً لظهور بعض النظريات المتباينة ،
حول معنى القومية :

في أواسط القرن التاسع عشر كان عدد كبير من المفكرين يسلمون
بأن « فكرة القوميات » أصبحت من القوى المؤثرة في الحياة الدولية ،
فلابد من مراعاتها في التنظيمات السياسية . ولكنهم — مع ذلك —
كانوا يختلفون في تحديد معنى « القومية » وتعيين مداها ..

والاختلاف في هذا الشأن ، ظهر بوجه خاص بين مفكرى فرنسا
و بين مفكرى ألمانيا ، وذلك لأسباب لا يصعب استنباطها :

كانت فرنسا تطمع منذ عصور ، في التوسع شمالاً حتى نهر الراين ،
لتضمن لنفسها حدوداً طبيعية قوية ؛ ولكن الألمان كانوا بعكس ذلك ،
يحرصون على الاحتفاظ بنهر الراين داخل بلادهم ، كما إنهم كانوا يتوقون
إلى استرداد الألزاس من فرنسا ، ليضمنوا لأمتهم وحدة كاملة .

وكان الفرنسيون ينظرون إلى هذه الأمور ، بنظرات « دولة »
أتمت وحدتها . وصارت تفكر في وسائل الاحتفاظ بممتلكاتها ، مع تنظيم
وتقوية حدودها ، وأما الألمان فكانوا ينظرون إلى هذه الأمور بنظرات

« أمة » تسمى إلى تكوين دولة تضم شتاتها ، فتقتضى على الحدود السياسية التي كانت تفرق بين مختلف أقسامها .

وكان من الطبيعي أن يتأثر معظم المفكرين في ألمانيا وفرنسا ، بنزعات الدولة أو الأمة التي ينقسمون إليها ؛ وكان من الطبيعي يميلوا إلى قبول النظريات التي تلائم تلك النزعات .

ولا حاجة إلى القول بأن الآلمان كانوا في موقف أكثر مساعدة على فهم الفروق التي تميز مفهوم « الأمة » عن مفهوم « الدولة » ، وعلى إدراك معنى « القومية » على وجهها الصحيح .

كان الآلمان يقولون : إن الأمة كأثر اجتماعي حتى يتكون بعمل اللغة والتاريخ ، وينشأ نشأة طبيعية ، بدوافع ذاتية ، مثل سائر الكائنات الحية . واللغة ، إنما هي العامل الأصلي في تكوين الأمة ، فيجب أن تكون العامل الأساسي في تحديد الدولة أيضا .

ولكن الفرنسيين ، كانوا يعارضون هذه النظرية ، لأن الأخذ بها كان من شأنه أن يضرهم أضرارا فادحة .

فان هذه النظرية كانت تحول دون تحقيق أطماعهم في الوصول إلى نهر الراين ، كما أنها كانت تستوجب فصل قسم من البلاد الداخلة في حدودهم الراهنة أيضا . ولذلك إنهم عارضوها بكل مالدتهم من قوة . وأرادوا أن يقابلوها بنظرية مخالفة لها ، فتوصلوا إلى نظرية المشيئة : قالوا أن الأمم تتكون بمشيئة الجماعات ؛ فحدودها يجب أن تتعين وفق ما تقتضيه هذه المشيئة .

أن المناقشة حول هذه النظريات اشتدت بوجه خاص ، بسبب إثارة

مسألة الأناضول ، خلال حرب السبعين :

إن الأناضول ، كانت مقاطعة ألمانية حتى أواسط القرن السابع عشر .
 فقد استولت عليها فرنسا في عهد اللويس الرابع عشر ، وضمته إلى بلادها
 بموجب معاهدة وستفاليا . ومع هذا ، كان الأناضوليون لا يزالون يتكلمون
 باللغة الألمانية ، ويحتفظون بالكثير من تقاليدهم الخاصة . وكان الألمان
 القوميون يتألمون من دخول الأناضول تحت حكم فرنسا ، ألماً شديداً حتى
 أن المؤرخ الفرنسي المشهور « أدغار كينه » كان لاحظ حساسية الألمان
 نحو الأناضول واهتمامهم بها ؛ وكتب يقول : « إن معاهدة وستفاليا لا تزال
 تدمى في قلوب الألمان ، كما تدمى في قلوبنا نحن مقررات فينا » . و يروي
 عن بيسمارك أنه كان يقول : « كلما ألقيت نظرة على خارطة أوروبا ،
 ورأيت الأناضول داخلية في حدود فرنسا . . . وكلما تصورت أن اشترازبورغ
 تعيش تحت ظل العلم الفرنسي .. شعرت في أعماق نفسي ، ثورة
 غيظ شديدة . . . »

وعندما انتصرت بروسيا على فرنسا في حرب السبعين ، واستولت
 على ولايتها الشمالية بما فيها الأناضول ، — بفضل سياسة بيسمارك وتدابيره
 المحكمة — ، كان من الطبيعي أن تطلب من فرنسا التنازل عن هذه
 « المقاطعة الألمانية » ، وكان من الطبيعي أن يفتح هذا الطلب باباً لمناقشات
 حادة بين كتاب الطرفين ومفكريهم :

كان الفرنسيون يعتبرون ذلك « تعدياً على حقوق فرنسا ، وخالفاً للعدالة
 البشرية » ، في حين أن الألمان كانوا يدعون بعكس ذلك — أن الأمر
 ماهو إلا « استرداد للحقوق المصنوبة ، وتحقيق للعدالة العليا »

وقد اشترك في هذه المناقشات كبار المفكرين والمؤرخين من الطرفين.

مثل الاشتراويس ومومسن ، وطرايتشكه في ألمانيا .. وأرنست رينان وفوستل دو كولانج في فرنسا .

نشر اشتراوس بعض الأبحاث التاريخية ، للبرهنة على « حقوق ألمانيا في الألزاس ». ولكن أرنست رينان ، عندما اطلع على هذه الأبحاث ، رد عليها بهمك وسخرية : « يقولون أن الألزاس كانت قبلا ألمانية . ولكني أنا أقول أن قبل الألمان ، كان هناك السلت . وغيرى يستطيع أن يعقب على قولى هذا ، قائلا : وقبل السلت كان هناك أبناء الكهوف .. وقبل أبناء الكهوف كان هناك لأورانج أو تانغ ! .. »

ولكن النقاش الذى جرى بين المؤرخ الألمانى مومسن ، والمؤرخ

الفرنسى فوستل دو كولانج ، لم يخرج عن نطاق الأبحاث الجدية :

أن الآراء التى أباها فوستل دو كولانج فى هذا الضمار ، يمكن أن

تتخلص بما يلى : قد يكون الألزاسيون آلمان باللغة . ولكنهم — على

كل حال — افرنسيون بالزعة والمشيئة . والذى جعلهم فرنسيين ، لم

يكن فتوحات لويس الرابع عشر أو معاهدة وستفاليا — كما يتوهمه الألمان

— بل هى : الثورة العظمى . فان هذه الثورة هى التى أدجت الألزاس

بفرنسا ، وجعلت الألزاسيين فرنسيس بكل معنى الكلمة ... إن القومية

لا تتمين باللغة ، بل أنها تتبين بالرغبة والمشيئة .. فالعدالة تقضى بمراعاة

مشيئة الألزاسيين ، وتحقيق رغباتهم فى هذا الضمار .. »

وأما ردود « مومسن » على هذه الآراء ، فكانت تتلخص بما يلى :

« قد استولى الفرنسيون على الألزاس بقوة الحديد والنار . وحكموا الألزاسيين

منذ قرنين ، تحت شبكة تشكيلاتهم الادارية والانضباطية . وخلال هذه المدة ، اتخذوا شتى التدابير لتخدير شعورهم ، حتى أنسوم تاريخهم وقوميتهم . و ربما كان الأزامسيون قد فقدوا وعيهم القومي ، ولكنهم لا يزالون ألمان باللغة ، فأصبح من حقنا نحن الألمان — بل من واجبنا أيضا — أن نوقظ هؤلاء من سباتهم ، ونعيد إليهم وعيهم ، ونحیی شعورهم بقوميتهم . ومن البديهي أن ذلك لا يمكن أن يتم ، إلا بعد تحريرهم من حكم فرنسا ، وتخليصهم من سيطرتها ..»

ومن المعلوم أن قضية الأنازاس ، حسمت بحكم القوة والغلبة ، بعد حرب السبعين ، بمعاهدة فرانكفورت المألومة . ولكن المناقشات التي قامت حولها لم تنته بذلك . بل أنها استمرت ، ولكنها خرجت عن حدود هذه القضية الخاصة ، وأخذت شكل « نظريات عامة » حول معنى القومية ومداها .

وقد عاد أرنست رينان نفسه ، إلى معالجة مسألة القوميات من الوجهة العامة ، وذلك بعد مرور أكثر من عشر سنوات على حرب السبعين :
لقي رينان سنة ١٨٨٢ ، في قاعة الصوروبون خطبة شاملة . بعنوان « ما هي الأمة ؟ » .

كان رينان يتباهى كثيراً بخطبته هذه ، ويعتبرها من أنفس وأبلغ كتاباته . وكان يقول بأنه لم يطل التفكير في مسألة من المسائل بقدر ما أطاله في هذه المسألة ، ولم يصر ذهنه لكتابة مقالة من المقالات ، بقدر ما عصره عند كتابة هذه الخطبة .

استعرض رينان في خطبته هذه مختلف الآراء والنظريات التي كانت

تبدى في ماهية الأمة ، وفي العناصر المؤثرة في تكوينها ؛ وانتقدتها كلها ، واحدة بعد أخرى ، إلى أن انتهى من انتقاداته هذه إلى القول بأن « العنصر الأصلي في القومية ، هو الإرادة والمشيئة » وادعى بأن الأمة « إنما هي جماعة الناس ، اتفقت مشيئتهم على أن يعيشوا سوياً » .

إن النظرية التي عرضها رينان بخطبته هذه ، انتشرت بسرعة في جميع محافل الفكر والسياسة ، في كثير من البلاد ، ولا سيما في فرنسا ، لأن الخطبة كانت بليغة وأخاذة ، والنظرية كانت ملائمة لزعزعات فرنسا ومصالحها .

قلت أن الخطبة كانت بليغة وأخاذة . ويجب على أن أعترف بأنني أيضاً كنت أخذت بها عندما اطلعت عليها ، وبقيت أقول بالنظرية التي تتضمنها مدة من الزمن . ولكنني بعد ذلك بدأت أشك في صحتها . وكلما تعمقت في دراسة التاريخ ، وكلما توسعت في أبحاث الاجتماع . . تيقنت بأنها كانت بعيدة عن جادة الصواب بعداً كبيراً . وتأكدت من أنها كانت بمثابة « خطابة محام بارع » ، يحرص كل جهوده في البحث عن الحجج المؤيدة للقضية التي تولى الدفاع عنها سلفاً ، لا « كتابة عالم باحث » . يوجه كل جهوده إلى « تحرى الحقيقة » مجرداً عن كل غاية ومنفعة ، وغير مقيد بأية فكرة سابقة .

يقول رينان « إن العنصر الأساسي في بناء القومية وفي تكوين الأمة ، هي الإرادة والمشيئة » .

ولكن هذا القول لا يلقى أى ضوء كشاف على « ماهية الأمة » . لأن « المشيئة » ليست من الأمور القائمة بذاتها ؛ فهي لا تنشأ اعتباطاً ،

من غير دوافع وأسباب . ولذلك ، نستطيع أن نقول : أن التوقف عند حد « المشيئة » خلال تحليل عناصر القومية وتعليلها ، لا يوافق شيمة البحث العلمى بوجه من الوجوه . لأن هذه « المشيئة » نفسها ، تحتاج إلى تحليل وتعليل . ولو سلمنا مع أرنست رينان بأن العامل الأساسى فى القومية هو الإرادة والمشيئة ، يترتب علينا أن نتساءل بعد ذلك : من أين تأتى هذه المشيئة ، وكيف تتكون ؟ لماذا تشاء بعض الجماعات البشرية أن تعيش سوية ، وتريد أن تكون أمة واحدة ؟ ولماذا تشاء بعض الجماعات أن تبقى مستقلة عن غيرها ، ولا ترضى بالاتحاد معها ، أو الاندماج فيها ؟ لماذا تتولد مشيئة الانفصال عند بعض الأقسام ، ومشيئة الاتحاد عند البعض الآخر ؟ إن قليلا من التفكير فى هذه الأسئلة يظهر لنا بكل وضوح وجلاء : إن القول بأن « الأساس فى تكوين الأمة ، هو الإرادة والمشيئة » إنما هو من الأقوال الجوفاء التى لا تتضمن أى حكم إيجابى يجوز الوقوف عنده ، والارتكان إليه .

هذا من جهة .. ومن جهة أخرى ، يجب علينا أن نتساءل : كيف نظهر مشيئة الأقسام الحقيقية فى أمور الاتحاد أو الانفصال ؟ ما السبيل إلى معرفة هذه المشيئة وتحديدتها على وجهها الصحيح ؟ إذ من المعوم إن الدول ، عندما تستولى على بلد من البلاد - وتسيطر على أهلها - ، لا تترك لهم الحرية لإظهار مشيئتهم فى هذا المضمار . لأنها تعتبر « محاولة الانفصال عن الدولة » من كبائر الخيانات والجنبايات ، وتعاقب مرتكبيها بصرامة متناهية ، تصل إلى حد الإعدام . فضلا عن ذلك ، أنها تتخذ التدابير اللازمة للتأثير فى نفوس الأهلى -

وبالنتيجة في إرادتهم - ، بوسائط شتى ... من التدريسات في المدارس ،
والتلقينات في المعابد ، والدعايات بالنشرات والجرائد ، إلى إغراء الزعماء
بالأموال والمنافع ، وشراء الضمائر بالرتب والمناصب ...

فكيف يجوز لنا أن نعتبر « المشيئة » - مع كل ذلك - العامل
الأساسي في تكوين الأمة ، والمعيار الصحيح لتعيين القومية ؟

إن رجال الفكر والقلم الذين انتقدوا نظرية « المشيئة » عند ظهورها ،
استشهدوا على رأيهم بواقعة مشهورة ، من تاريخ فرنسا نفسها : من
المعلوم إن خلال الثورة الإفريقية ، خرجت بعض الأقاليم على حكومة
الثورة ، وأرادت أن تنشئ حكومة منفصلة عنها ، ولكن رجال الثورة
لم يحترموا مشيئة أهالي الأقاليم المذكورة ، بل جردوا عليها حملة عسكرية ،
قضوا بواسطتها على القيام المسلح ، بعنف وقساوة ولم تلبث هذه « المشيئة »
إن تلاشت بعد هذه الحملة التأديبية .

فكيف يجوز إرجاع قضايا القومية إلى أمثال هذه المشيئات ، التي قد
تظهر وتختفي ، بهذه الصورة ، لأسباب مختلفة ؟
وأما أنصار نظرية المشيئة ، فقد حاولوا أن يردوا على هذه الانتقادات ،
بادخال بعض الكلمات التوضيحية على صيغة النظرية . فقالوا : نحن إنما
نقصد من المشيئة ، المشيئة الثابتة التي « تظهر نفسها بقوة ، وتستمر مدة » ..
لالمشيئة العارضة « التي قد تظهر وتختفي بسرعة ، لدوافع وقتية »

ولكن ، من البديهي أن معاني كلمات « القوة ، المدة ، السرعة »
الواردة في هذه الصيغة ، من الأمور النسبية المطاطة ، التي لا تكفي
لتحديد المقصود ، وإزالة الالتباس .

وفضلاً عن ذلك ، فإنه من الممكن أن نستشهد على القضية بأمثلة تاريخية أخرى ، تتحقق فيها « شروط القوة والمدة » المذكورة آنفاً بأجلى مظاهرها : من المعلوم أنه في أواسط القرن الماضي ، كان حدث خلافات شديدة في الولايات المتحدة الأميركية ، بين الولايات الشمالية من جهة ، وبين الولايات الجنوبية من جهة أخرى . فقد قررت الولايات الأخيرة الانفصال عن الشمالية ، وألقت حكومة خاصة بها ، وأما الولايات الشمالية فلم ترض بهذا الانفصال ، وقررت أن تقضى عليه بقوة السلاح . ونتجت عن ذلك الحرب الأهلية الطاحنة ، التي اشتهرت باسم « حروب الانفصال » والتي استمرت نحو أربع سنوات . وقد انتهت هذه الحروب بانتصار الشماليين على الجنوبيين ، بعد أن بلغت ضحاياها مئات الآلاف من النفوس .

من الواضح الجلى ، أن « مشيئة الانفصال » التي أظهرها الجنوبيون خلال هذه الحقبة من تاريخ الولايات المتحدة الأميركية ، كانت قوية جداً . فإن ضراوة المعارك ، وكثرة الضحايا ، وطول سنوات الحرب . . . لا تترك مجالاً للشك في ذلك أبداً . ومع كل ذلك ، نجد أن هذه المشيئة لم تلبث أن تلاشت ، بعد اندحار جيوش الجنوبيين ، وانهييار دولتهم ، ولم تعد إلى الظهور بعدئذ أبداً .

في حين أننا نجد بين صحائف التاريخ ، وقائع مماثلة كثيرة ، انتهت إلى نتائج مخالفة لذلك مخالفة كبيرة . فاننا نعلم مثلاً إن الهناريين أيضاً قاموا بحركات انفصالية ، في أواسط القرن الماضي ؛ إنهم ثاروا على النمسا بغية إنشاء دولة مستقلة عنها . ولكنهم لم يستطيعوا أن يقاوموا جيوش الإمبراطورية الجبارة مدة طويلة ، بل غلبوا على أمرهم في مدة قصيرة .

ومع هذا ، فإن مشيئة الانفصال التي أظهرها خلال تلك الحركات لم تتلاشى بعد هذا الفشل . بل إنها ظلت تعمل — تارة في الخفاء وطوراً في العلن — ، وحملتهم على الثورة ، المرة بعد الأخرى ، على الرغم من اندحاراتهم المتتالية ، إلى أن نالوا بغيبتهم ، واستقلوا عن النمسا بصورة فعلية .

فيجدد بنا أن نتساءل ، عند ما نوازن بين هاتين الواقعتين التاريخيتين — : لماذا ؟ لماذا تلاشت « مشيئة الانفصال » التي ظهرت بين الجنوبيين في الولايات المتحدة الاميركيه ، بعد اندحارجيوشهم في ساحات القتال . في حين إن « مشيئة الانفصال » التي ظهرت بين الهنغارين في أوروبا ، لم تتلاشى ، على الرغم من الخسائر التي تسكبدها خلال ثوراتهم المتتالية ، وسلسلة الاندحارات الأليمة التي تعرضوا إليها ؟

عندما تفكر في كل ذلك ملياً ، لا بد من أن ننتهي إلى هذا الحكم الصريح : إن مشيئة الانفصال التي ظهرت عند الجنوبيين في الولايات المتحدة الاميركية ، تلاشت ، لأنها ما كانت تستند إلى أسس ودوافع قومية ؛ وأما مشيئة الانفصال التي ظهرت عند الهنغار فإنها لم تتلاش لأنها كانت مستندة إلى أسس ودوافع قومية . وبتعبير آخر : أن « مشيئة الانفصال » تلاشت عند الجنوبيين ، لأنهم ما كانوا يختلفون عن الشماليين من الوجهة القومية ؛ ولكنها لم تتلاشى عند الهنغار ، لأنهم كانوا يختلفون عن النمساويين من الوجهة القومية .

وتفهم من ذلك : أن « المشيئة » لم تكن من عوامل القومية ، بل إنها — بعكس ذلك — من نتائج القومية . فاعتبار المشيئة أساساً لتحديد القومية — كما يفعل رينان وأنصاره —

هو قلب للحقائق ، وتخليط بين الأسباب والمسببات، وبين الأصول والفروع .
وبناء على كل ما تقدم ، نستطيع أن نقول بلا تردد : أن النظرية
الألمانية في قضية « ما هية الأمة وعناصر القومية » ، أصح وأحكم من
النظرية الفرنسية .

ومما تجب ملاحظته في هذا الصدد : ان الوقائع التاريخية التي حدثت
بعد حرب السبعين - ومنذ خطبة رينان - جاءت مؤيدة لما قلته آنفاً ، فلم
تترك مجالاً لأني شك في هذا الباب .

* * *

وقبل أن أختم هذا الحديث الطويل ، أود أن أخلص النظرية التي
ثبتت صحتها في « ما هية الأمة ومقومات القومية » ، بوضع عبارات قصيرة :
إن أهم العوامل الأساسية في تكوين الأمة ، هو : اللغة والتاريخ .
أن اللغة بمثابة حياة الأمة ، والتاريخ بمثابة شعورها .
فالأمة التي تنسى تاريخها ، تكون قد فقدت وعيها وشعورها ، ولكن
الأمة التي تنسى لغتها تكون قد فقدت حياتها وكيانها ..
إن دراسة « نشوء الفكرة القومية في بلاد البلقان » ستبرهن
على ذلك بوضوح أكبر .





لا همة

الاتحاد الجمركي

إن الاتحاد الجمركي كان من أهم العوامل التي مهدت السبل للاتحاد السياسي في ألمانيا .

الآن هذا الاتحاد أيضاً ، لم يتم بسهولة ؛ بل صادف عراقيل وموانع كثيرة ، فلم يتم إلا بعد بذل جهود كبيرة جداً ، استمرت مدة لا تقل عن ربع قرن :

فإن أولى الإتفاقيات التي تضمنت توحيد الجمارك بين البلاد الألمانية عقدت بين بروسيا وبين شوارز بورغ سنة ١٨١٩ . بعد ذلك تعددت هذه الإتفاقيات . غير أن الاتحاد الجمركي لم يضم أكثرية الدول الألمانية إلا سنة ١٨٣٤ ؛ ولم يصبح تاماً ، وشاملاً لجميع الدول الألمانية بدون استثناء ، إلا سنة ١٨٥٢ .

وأما أسباب هذا التأخر ، فكانت كثيرة ومتنوعة :

أولاً ، أن النظم الاقتصادية والجمركية القائمة في مختلف الدول والدويلات الألمانية ، كانت متخالفة جداً ؛ إذ كان هناك دول ودويلات تدين بمبدأ حرية التجارة ، وتعتمد على الإستيراد والترانزيت ؛ وأخرى تتمسك بمبدأ الحماية الجمركية ، وتبنى سياستها الاقتصادية على أساس حماية المنتوجات المحلية ؛ وأخرى تلتزم خطة معتدلة ، بين الحرية والحماية . وكان هناك بعض الدويلات التي لا تزال تعيش على نظام الاقتصاد

والمحصور ، الموروث من القرون الوسطى .
 ومن الطبيعي أن التأليف بين هذه النظم والسياسات والنزعات
 المختلفة ، ما كان يمكن أن يتم بسرعة ، وفي حملة واحدة .
 ثانياً — أن معظم رجال السياسة والاقتصاد في مختلف الدول الألمانية
 كانوا قصيري النظر في مبادئ الاقتصاد الدولي . فكانوا يزعمون لذلك :
 إن تغيير الأوضاع الراهنة — ورفع الحواجز الجمركية القائمة — مما يعرض
 اقتصاديات بلادهم وماليات حكوماتهم إلى شتى الأضرار والأخطار .
 وزد على ذلك ، فإن الكثيرين ممن يقدرون الفوائد التي تنجم عن
 الاتحاد الجمركي ، كانوا يزعمون إن ذلك ينقص من سيادة الدولة ؛ ولهذا
 السبب كانوا يعتقدون بوجوب تضحية هذه المنافع الاقتصادية ، في سبيل
 المحافظة على تلك السيادة .

ثالثاً — كانت فرنسا وانكلترا والنمسا تعارض مشروع الاتحاد
 الجمركي الألماني ، وتسعى إلى الحيلولة دون تحقيقه : فرنسا كانت تحارب
 المشروع بناء على ملاحظات سياسية ، وانكلتره كانت تحاربه بناء على
 اعتبارات اقتصادية ؛ وأما النمسا فكانت تشترك في محاربة المشروع ،
 مدفوعة بروح التنافس والتحاسد القائمة بينها وبين بروسيا ، من أجل
 زعامة ألمانيا . وكانت هذه الدول الثلاث الكبرى تعمل على الدوام
 لاجباط المشروع البروسي ، وكانت تتوسل في هذا السبيل بكل الوسائل الممكنة .
 من الدعايات الخداعة ، إلى الضغط السياسي والإغراء المالي .

ولذلك كان على زعماء القومية الألمانية — ولا سيما ، على ساسة
 بروسيا القوميين — أن يعالجوا جميع هذه المشاكل ، وأن يتغلبوا على

جميع هذه الموانع... بصبر وثبات ، وتدبير وروية...

وقد حاولت بعض الدول الألمانية معالجة المشا كل الاقتصادية القائمة عن طريق توحيد التعريفات الجمركية ، مع إبقاء الادارات الجمركية منفصلة ومستقلة ؛ ولكن التجربة برهنت على عدم كفاية هذه التدابير لمعالجة المشا كل الاقتصادية ، بين تطورات التجارة العالمية .

وقد لجأت بعض الدول إلى سياسة التكتل الجزئى ، على أساس اتفاق بعض الدول دون غيرها؛ إلا أن هذه التكتل صارت تناوىء بعضها بعضا. وتآزمت الأحوال بوجه خاص سنة ١٨٢٨ ، عندما اتفقت سبع عشرة من دول ألمانيا الوسطى على تكوين كتلة تناوىء مشروع الاتحاد الجمركى العام أن هذه الكتلة— التى تكونت بتحريرىء من انكلازها— أوجدت حاجزاً منيعاً بين دول ألمانيا الشمالية وبين دول ألمانيا الجنوبية ؛ وأرادت بذلك أن تقضى فضاءاً مبرماً على مشاريع بروسيا الاقتصادية . إلا أن بروسيا تسلحت عندئذ بمحزم مقرون بالحكمة ، ولم تحجم عن تضحيات مالية واقتصادية كبيرة ، لإغراء بعض الدويلات الألمانية للانضمام إلى مشروعها ؛ وتمكنت من إنشاء طريق حر جديد ، يضمن الاتصال الجغرافى والتجارى بين شمال ألمانيا وجنوبها .

وبعد ذلك أخذت تهدد الدول المعارضة لمشروع الاتحاد الجمركى العام ، بحروب اقتصادية وجمركية ، لتبرهن لها أضرار الانزال بصورة فعلية . والتدابير اتخذتها بروسيا بهذه الصورة ، لم تلبث إن أثمرت الثمرات المرجوة منها ؛ وحملت الدول والدويلات المعارضة على الانضمام إلى الاتحاد الجمركى العام ، الواحدة بعد الأخرى .

المحاضرة الثالثة

نشوء الفكرة القومية

في

بلاد البلقان

وتأثير اللغة والتاريخ والكنيسة في تكوين الدول البلقانية

بلاد البلقان

كانت البلاد البلقانية - في أوائل القرن التاسع عشر - تابعة برمتها إلى السلطنة العثمانية ، مع إنها كانت موطناً لشعوب وقوميات عديدة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً .

فقد كان هناك اليونان ، والبلغار ، والصرب ، والآلبان ، والبوشناق ، والبوماق ، والافلاق ، والأتراك .. وكان لكل واحد من هذه الشعوب البلقانية لغة خاصة به ، وتاريخ مستقل عن تاريخ غيره . وكان تاريخ البعض منها ، حافلاً بالمفاخر والأعجاب .

وكانت الدولة العثمانية امتولت على جميع البلاد البلقانية ، وبسطت حكمها على جميع سكان تلك البلاد ، منذ قرون عديدة .

وكان جميع السكان مسيحيين قبل الفتح العثماني . ولكن بعد الفتح ، دخل بين هذه العناصر الأصلية جماعات من الأتراك ، ودخل بواسطتهم الدين الإسلامي إلى بلاد البلقان . واعتنق البعض من السكان الأصليين أيضاً الإسلام ، وكثر عدد هؤلاء في المدن الرئيسية بوجه خاص ، وتكوت على هذا المنوال جماعات وطوائف إسلامية عديدة ، انضمت إلى الجماعات والطوائف المسيحية القديمة .

وأما لغة هذه الطوائف الإسلامية ، فكانت اللغة التركية في بعض الأقاليم ، ولغة من اللغات المحلية في الأقاليم الأخرى . فمثلاً ، كان البوشناق يتكلمون اللغة اليوغسلافية؛ وكان البوماق ، شعب يدين بالإسلام ،

ويتكلم بالبلغارية . وكان المسلمون من الالبان يتكلمون الالبانية ، مثل المسيحيين منهم . كما إن معظم المسلمين القاطنين في أقاليم مورة وتساليا وقريط .. ما كانوا يعرفون لغة غير اللغة اليوتانية .

وخلاصة القول : كان سكان البلقان منقسمين إلى شعوب وقوميات متعددة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، من وجهة اللغة والدين والتاريخ .

وكان كل واحد من هذه الشعوب المختلفة ، يؤلف الأثرية الساحقة في بعض الأقاليم ، الا أنه كان يختلط مع غيره من الشعوب في كثير من الأقاليم الأخرى بنسب متفاوتة . وكان اختلاط الشعوب يصل إلى درجة التشابك في بعض الأقاليم . وكان هذا التشابك يصل إلى أقصى درجات التعقيد في الأقاليم الوسطى من البلقان ، ولاسيما في الأقليم المعروف باسم ماكدونيا - ماسدوان Macédoine حتى إن هذه الكلمة صارت تستعمل في بعض اللغات الغربية - للدلالة على بعض الأطعمة المشككة . كما إن بعض الكتاب السياسيين صاغوا منها بعض الكلمات الجديدة التي تدل على منتهى التشابك والتعقيد ، مثل كلمة Macédonisation التي نستطيع أن نترجمها بكلمتي « المسكدنة » و « التمكدن »

إن جميع هذه الشعوب المختلفة كانت تعيش تحت حكم السلطنة العثمانية وكانت تعتبر من تبعها ورعاياها .

إن قوة السلطنة وسطوتها ، كانت تكفي لاختضاع هذه الشعوب لحكمها وسلطانها ، حتى أوائل القرن التاسع عشر . إلا إنها لم تعد تكفي لذلك ، بعد بزوغ القرن المذكور ؛ وذلك لسببين أساسيين :

أولاً : أن قوة الدولة العثمانية أخذت تضعف وتنحط بسرعة كبيرة .
ثانياً : ان الوعي القومي ، أخذ يسرى في نفوس الشعوب البلقانية ، شيئاً فشيئاً .

فكان من الطبيعي أن تبدأ بعض الحركات الإستقلالية في مختلف أقسام البلقان ؛ وأن تزداد هذه الحركات شدة وقوة ، كلما ضعفت السلطنة العثمانية وقلت سطوتها العسكرية ... وكما زاد اتصال الشعوب البلقانية بمختلف الدول الأوربية ، وتغلغت دعايات الدول المذكورة وعملت بحركتهم فيها ... وكما زاد عدد المتنورين بين أفراد الشعوب المذكورة ، وظهر زعماء قوميون من بين هؤلاء المتنورين .

بدأ الوعي القومي يسرى في نفوس الشعوب البلقانية ، بصورة تدريجية ، منذ أوائل القرن التاسع عشر . وصار كل واحد من هذه الشعوب يشعر بقوميته الخاصة ، وينزع إلى الاستقلال لتثبيت هذه القومية وتقويتها .

والجهود والثورات القومية و الاستقلالية التي قامت بها الشعوب البلقانية ، بصور وأساليب شتى انتهت إلى تكوين خمس دول قومية . هي : اليونان ، رومانيا ، يوغوسلافيا ، بلغاريا ، وآلبانيا . .

ومما يلفت النظر أن الحركات الاستقلالية نجحت أولاً في أطراف البلاد البلقانية ، حيث كانت تقطن أكتريات واضحة . واما الأقاليم الوسطية - التي كانت تتشابه فيها القوميات - ، فقد بقيت تحت الحكم العثماني مدة أطول ، كما إنها صارت مشار منافسات ، ومخاصمات ، ومقاتلات .. طويلاً بين الشعوب البلقانية نفسها ، قبل أن تقسم بين دولها .

هذا ، ولا حاجة إلى القول إن الفكرة القومية في كل واحد من هذه الشعوب نشأت وسارت بطرق خاصة ، تختلف عن التي نشأت وسارت عليها في الشعوب الأخرى .

فيجدربنا أن نتتبع الحركات القومية في كل واحد من هذه الشعوب بشيء من التفصيل ، لنظهر أبرز عوامل نشوئها ، وأهم خطوط سيرها ، في مختلف البلاد البلقانية .

— ١ —

اليونان

كانت الأمة اليونانية أولى الأمم البلقانية التي استغفقت من سباتها وشعرت بقوميتها ، واثارت على السلطنة ، ونالت استقلالها .

وذلك لأنها كانت حافظة — خلال الحكم العثماني الطويل — على لغتها الخاصة وتقاليدھا الأصلية ؛ كما إنها ظلت تتمتع بنوع من الكيان القومي المتعضى بفضل تشكيلات الكنيسة الأرثوذكسية . من المعلوم أن الكنيسة المذكورة كانت تكونت في ظل أمبراطورية روما الشرقية ، وعبت دوراً هاماً في تاريخ الدولة البيزنطية .

والسلطان محمد الفاتح العثماني ، عندما فتح القسطنطينية ، قضى على الأمبراطورية البيزنطية ، ولكنه أبقى على تشكيلاتها الكنائسية ، وترك لبطيركية الفنار القائمة في العاصمة الجديدة جميع الحقوق والامتيازات التي كانت تتمتع بها في عهد الدولة البيزنطية .

وظلت هذه البطريركية المرجع الرسمي لجميع اليونانيين ، في جميع أحوالهم الشخصية ، وأمورهم الدينية والثقافية . وظلت الأمة اليونانية — بفضل سلطة هذه الكنيسة وجهودها — محافظة على تماسكها وتساندها ،

ومتمسكة بلغتها وتقاليدها ، ومدركة لقوميتها ؛ وبتعبير أقصر : مستجمعة لجميع « مقومات امة ذات كيان متميز خاص » .

ومما يلفت النظر إن جهود هذه الكنيسة وأعمالها لم تقتصر على محافظة كيان الأمة اليونانية فحسب ، بل إنها تعدت ذلك إلى نشر اللغة اليونانية والثقافة اليونانية بين الشعوب الأرثوذكسية غير اليونانية أيضاً . لأنها كانت تعتبر نفسها ، « بطريكية مسكونية » - بمعنى إن سلطانها تشمل جميع الأرثوذكس في جميع أنحاء المسكونة - وفعلاً إنها كانت تسيطر على جميع الكنائس الأرثوذكسية القائمة في جميع بلاد البلقان . فجميع الطقوس الدينية كانت تجرى باللغة اليونانية ، في جميع الكنائس البلغارية والرومانية والصربية ، كما أن كبار رجال الدين فيها كانوا يعينون من قبل البطريركية المذكورة وينتخبون من بين اليونانيين بوجه عام . ونستطيع أن نقول : إن بطريكية الفنار - مع ما يتبعها من تشكيلات كنائسية ومعاهد تعليمية - كانت بمثابة « حكومة داخل حكومة » ، تتمتع بسلطات واسعة جداً .

والسلطنة العثمانية ، لم تحاول الحد من هذه السلطات الواسعة ، بل إنها كثيراً ما أقدمت على تأييدها وحمايتها أيضاً .

ومن البديهي إن وجود هذه التشكيلات الكنائسية القومية ، قد ساعد مساعدة كبيرة على بقاء الروح القومية متغلغلة في نفوس اليونانيين - منذ الفتح العثماني - ، كما أنه سهل لهم القيام بالثورات الاستقلالية ، منذ أوائل القرن التاسع عشر .

هذا ويجب علينا أن نلاحظ في الوقت نفسه ، أن عوامل عديدة أخرى

انضمت إلى هذا العامل الأساسي ، وسهلت نجاح الثورة ، وتكوين الدولة اليونانية المستقلة بسرعة نسبية .

وأما أهم هذه العوامل ، فكان شعشة تاريخ اليونان القديم ، ومنزلة آدابها القديمة :

من المعلوم إن تاريخ اليونان ، كان مشهوراً ومحبوباً في جميع أنحاء العالم المتمدن . إنه كان يدرس في جميع المدارس والجامعات الأوربية ، فيلعب دوراً هاماً في تكوين الثقافة الغربية . وكذلك الأدب اليوناني القديم ؛ فإنه أيضاً كان يدرس في جميع المدارس والجامعات الأوربية ، وكان يعتبر المصدر الأصلي للاداب العالمية . ونستطيع أن نقول : إن جميع المتنورين — في مختلف أنحاء أوربا — كانوا ينشأون على حب الأدب اليوناني القديم ، وتمجيد تاريخ اليونان . فكان من الطبيعي أن يعطف هؤلاء المتنورين على « أحفاد اليونانيين القدماء » ، وأن يقولوا بوجوب مساعدتهم على نيل الاستقلال ، وأن يحملوا حكوماتهم على أداء هذا الواجب بدون إبطاء .

وكان من الطبيعي — بناء على هذه الأسباب كلها — أن تتفق كلمة الدول الأوروبية بأجمعها ، على تأييد ثورة اليونانيين على الدولة العثمانية ؛ وكان من الطبيعي أن يسهل ذلك مهمة الثوار تسهيلاً كبيراً .

ومما تجب الإشارة إليه في هذا المضمار : إن المعلومات المتعلقة بالأدب اليوناني القديم ، وبتاريخ الأمة اليونانية القديمة ، لم تكن شائعة ومنشرة بين اليونانيين أنفسهم ، بقدر ما كانت شائعة ومشهورة بين الأوروبيين . إلا إنه كان من الطبيعي أن تنتشر هذه المعلومات بينهم أيضاً ، بعد

اتصالهم بالأوروبيين ، وأطلاعهم على مبلغ اهتمام هؤلاء بتاريخ اليونان ،
القديم ، وشدة شغفهم بالأدب اليونانية القديمة .

وكان من الطبيعي ، أن تدفعهم هذه المعلومات إلى التفاخر باجداد
الأجداد ، وأن تحرك فيهم روح العزة والكرامة ، وتزيد في نفوسهم
التبرم من حكم السلطنة العثمانية ، مع النزوع إلى الانفصال عنها ، لتكوين
دولة قومية مستقلة ، تعيد للأمة مجدها السابق بكل ما كان يرافقه من
ازدهار باهر . . .

إن الأمة اليونانية سبقت في ميدان الاستقلال سائر الأمم البلقانية
بأجمعها ، لتجتمع وتضافر العوامل والدوافع المساعدة التي أشرت إليها آنفاً .

خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، كانت فكرة الاستقلال
القومي تخمرت الأخمار الكافية في نفوس اليونانيين ، فحلمتهم على القيام بثورة
مسلحة ضد السلطنة العثمانية .

بدأت الثورة في شبه جزيرة مورده ؛ وسارت تحت قيادة زعماء
متحمسين — مثل كاپو ديستريا وايسيلاتي — ثم جمعت مؤتمراً قومياً في مدينة
ميسولونجي ؛ والمؤتمر المذكور أعلن استقلال الأمة اليونانية ، ببيان
أصدره سنة ١٨٢٣ .

وقد قال المؤتمرون في صدر هذا البيان مايلي :

« إن الأمة اليونانية تشهد الأرض والسماء على إنها لا تزال
موجودة وحية ، على الرغم من سيطرة النير العثماني الغاشم ، الذي كان
يهدها بالفناء . وهي — بعد أن دفعت جبروت الحاكمين بشجاعة أبنائها

الميامين - تعلن استقلالها السياسي ، أمام الله وأمام البشر ، عن لسان ممثلها الشرعيين الذين اجتمعوا في هذا المؤتمر القومي .. »

ثم قالوا في خاتمة البيان المذكورة مايلي : « إن هذه الحرب التي نخوض غمارها الان ، هي حرب قومية مقدسة ، تنحصر غايتها في استعادة حقوق الأمة المهضومة ، وضمان كرامتها التي لا حياة بدونها لأمة من الأمم » .
من المعلوم إن الجيوش العثمانية كانت عندئذ في حالة هزال وانحلال ، بسبب تمرد الأنكشارية على النظام العسكري الجديد ؛ ولهذا السبب عجزت جنود السلطنة المركزية عن اخماد نيران الثورة ، إلى أن أتى ابراهيم باشا على رأس الجيوش المصرية النظامية ، وأخذ يتغلب على الثوار تغلباً حاسماً في مواقع عديدة .

غير إن الدول الأوروبية ، كانت متحمسة للثورة اليونانية ومصممة على مساعدتها . ولذلك اجتمعت أساطيل الدول الأربعة - وهجمت فجأة على الأسطول العثماني الراسي في خليج نافرين ، وأخذت تضربه بنيران مدافعها الحامية ، إلى أن تمكنت من احراقه وابطاده تماماً .

والسفن الحربية التي أنشأها محمد علي باشا في مصر ، وأرسلها إلى مياه مورة للاشتراك في حروبها ، كانت من جملة السفن الراسية في ميناء نافرين ؛ فاحترقت مع سائر وحدات الأسطول العثماني ، خلال القصف العنيف الذي قامت به أساطيل الدول المتفقة .

هذه الواقعة ، كانت ضربة قاضية على القوة البحرية العثمانية ، وصارت « نقطة تحول » في حروب المورة .

ولكن بعض المؤرخين يعتبرون واقعة نافرين ، « نقطة تحول » في

السياسة العالمية بوجه عام ؛ لأنها كانت أول تأييد فعلي إجماعي لمبدأ القوميات ، وأول عمل إيجابي في سبيل إعادة النظر في بناء الدول ، وفقاً لمقتضيات المبدأ المذكور .

إن حروب مورة استمرت بعد واقعة نافارين أيضاً ، إلى أن تدخلت روسيا في الأمر ، بقواها البرية ، وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية ، وأخذت تغزو ولاياتها الشمالية ، إلى أن وصلت إلى مدينة « أدرنة » ، فاضطرت إلى توقيع المعاهدة المعروفة باسم المدينة المذكورة . وكان اعتراف السلطنة العثمانية باستقلال الدولة اليونانية ، من جملة الشروط الواردة في معاهدة أدرنة . وكان ذلك سنة ١٨٣٠

ومما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد ، إن المساعدات العسكرية التي نالتها الثورة اليونانية — كما أسلفنا — كانت مصحوبة بمساعدات أدبية هامة ؛ فقد اشترك في تحييد الثورة وتأييدها ، جميع المثقفين في مختلف أنحاء أوروبا — من شعراء وأدباء وعلماء وساسة وفنانين — ، حتى إن البعض من هؤلاء تحمسوا لها تحمساً شديداً ، حملهم على مساعدة الثورة فعلاً .

وأما الدافع الأصلي لهذا التأييد والتحمس ، فكانت الشهرة العظيمة التي يتمتع بها تاريخ اليونانيين القدماء وأدبهم في جميع أنحاء العالم المتمدن ، كما ذكرت ذلك قبلاً ؛ هذه الشهرة هي التي أشاعت في نفوس الأوروبيين « حب اليونان » وحملتهم على « تأييد الثورة اليونانية » تأييداً مقروناً بالحماس .

كان الشاعر الإنجليزي المشهور « لوردبايرن » ، في مقدمة هؤلاء

الحجيين المتحمسين؛ حتى إنه تطوع لمساعدة الثورة اليونانية بنفسه، واستشهد في سبيلها في ميادين القتال .

وقد خلد الشاعر الفرنسي العظيم « فيكتور هوغو » ، بعض الوقائع من الثورة المذكورة ، بقطعة شعرية رائعة . واستخدم الرسام الشهير « دولاكروا » عبقريته الفنية لتصوير منظر من مناظر الثورة بلوحة خالدة ، تثير في نفوس مشاهديها روح الاستنفاع للحكم التركي ، وزعة الإشفاق نحو الثورة اليونانية .

فقد تأسست الدولة اليونانية ، بهذه الصورة ، بتضحيات اليونانيين أنفسهم من جهة ، وبمساعادات الأوربيين المادية والمعنوية من جهة أخرى .



ولكن حدود الدولة اليونانية الجديدة التي تأسست بموجب معاهدة أدرنة ، كانت بعيدة عن الانطباق على حدود القومية اليونانية . والاستقلال الذي أحرزته الأمة اليونانية بفضل ثورتها الأولى ، وبموجب المعاهدة المذكورة ، كان في حقيقة الأمر استقلال جزء صغير من مواطنيها . لأن حدود هذه الدولة اليونانية لم تتجاوز شبه جزيرة مورس ، مع مقاطعة آتيكا ؛ فلم تشمل لاتساليا ، ولا أبير ، ولا ماكدونيا ، ولا شيئاً من جزر الأيجه . واليونانيون القاطنون في المقاطعات المذكورة ظلوا تابعين إلى الدولة العثمانية ، بعد سنة ١٨٣٠ أيضاً .

وأما قضية « استقلال جميع اليونانيين ، تحت ظل دولة تشمل جميع البلاد اليونانية » .. فقد ظلت تعمل — عدة عقود من السنين — عمل الأحلام والأمانى التي تداعب خيال رجال الفكر والسياسة ، وتحلب

ألبانهم ، وتستملك مشاعرهم ، وتوجه أعمالهم .

أن هذه الفكرة — فكرة « استقلال جميع البلاد اليونانية ، لتكوين دولة تجمع شمل اليونانيين ، وتعيد إليهم مجد الامبراطورية البيزنطية » — ، كان اليونانيون يعبرون عنها بتعبير قصير : « مغلى ئيده آ » أى « الفكرة العظمى »

وظلت هذه الفكرة العظمى تعمل عمل القوة المحركة ، والإبرة الموجهة لجهود اليونانيين السياسية ، حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، مع ذيوها الشرقية .. وذلك سواء أ كان داخل الدولة اليونانية ، أو فى مواطن اليونانيين التابعين للدولة العثمانية ، أو بين الجاليات اليونانية القاطنة فى مختلف البلدان الأجنبية .

وأما السبل التى سلكها اليونانيون لتحقيق هذه الفكرة العظمى — ولوقسما فقسماً ، وبصورة تدريجية — ، فكانت متنوعة ومتشعبة جداً . ويمكننا أن نلخصها بما يلى :

(أ) — إنشاء المدارس وتكثيرها ، ونشر الثقافة بين جميع أفراد الأمة مع زيادة الاهتمام بتاريخ اليونان ، وبالآداب اليونانية بوجه خاص ،

(ب) — تأليف الجمعيات ، وتأسيس النوادى ، وإنشاء الملاجىء ، والمستوصفات والمستشفيات .. وذلك لضمان التعارف والتعاون ، وزيادة التساند والتماسك بين أفراد الطوائف اليونانية ، مع إشاعة الشعور بالخير العام وصالح الأمة فى نفوس هؤلاء .

(ج) — تأليف الجمعيات السرية لتهيئة وسائل الاستقلال ، ووضع الخطط اللازمة لذلك ، بعيداً عن مراقبة الحكومة العثمانية ومدخلتها .

(د) — تأليف العصابات ، لتنفيذ المقررات التي تتخذها الجمعيات السرية ، بقوة السلاح أو عن طريق التهديد والإكراه .
(هـ) — القيام بشورات مسلحة ، لاجبار الحكومة على تلبية المطالب القومية .

(و) — القيام بدعايات واسعة النطاق في البلاد الأوروبية — ولا سيما في البلاد التي تهتم بالشؤون الشرقية — ، لكسب عطف الشعوب والحكومات على القومية اليونانية ، وضمان مساعدتهم لها عند الاقتضاء .
(ز) — الاستفادة من المساعي الدبلوماسية — العلنية أو السرية — التي تستطيع أن تقوم بها الدولة اليونانية ، لصالح اليونانيين بوجه عام .
إن هذه الجهود المتنوعة ، ضمنت للأمة اليونانية الاستقلال شيئاً فشيئاً ، وللدولة اليونانية التوسع مرحلة بعد مرحلة .

أن أولى مراحل التوسع ، كان انضمام جزيرة كورفو إلى الدولة اليونانية . كانت الجزيرة تحت إحتلال الإنجليز منذ حروب نابليون . فقد رأت — إنجلترا — بعد تكون الدولة اليونانية — أن تخير أهل الجزيرة بين البقاء على ما هم عليه من الإدارة البلدية ، وبين الانضمام إلى الدولة الجديدة . والتصويت الذي جرى لهذا الغرض أسفر عن ترجيح كفة الالتحاق . وقد تم ذلك فعلاً سنة ١٨٣٣

و بعد جزيرة كورفو ، انضمت إلى الدولة اليونانية مقاطعة « تساليا » بموجب معاهدة برلين ، التي عقدت بعد انتهاء الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٠ .
و بعد مدة غير قصيرة ، انضم القسم الأعظم من المقاطعات المعروفة باسم « أيبر وماكدونيا ، و تراكيا » مع جزيرة « كريت » المشهورة ، وذلك بعد الحرب

البلقانية التي نشبت سنة ٩١٣ .

وفي الأخير انضمت الجزر الأيحية المعروفة باسم « الدوديكانيز » أيضاً ، إلى الدولة اليونانية ، بقرار من الدول المتحالفة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

إن انضمام هذه المقاطعات إلى الدولة اليونانية ... قد تم تارة بسهولة نسبية ، وطوراً بصعوبة عظيمة وبعد اقتحام مشا كل كبيرة .

وربما كانت جزيرة كريت من أبرز الأمثلة على المقاطعات التي صارت مشار مشا كل عظيمة ، مدة طويلة .

فإن الثورة على الدولة العثمانية كانت صارت من الأمور المزمنة في الجزيرة المذكورة : كان الثوار يتجمعون ويحتشدون من وقت إلى آخر ، ويهجمون على المدن ، ويطردون منها موظفي الدولة العثمانية . ثم ، إذا جاءت الجزيرة حملة عسكرية قوية ، وأخذت تطارد الثوار بقوة ، انسحبوا من المدن ، وتبعثروا في الجبال الداخلية المنيعه ؛ وانتظروا هناك الفرص الملائمة للعودة إلى الهجوم ، وتكرار التجربة مرة أخرى .

إن استمرار هذه الثورات ، بهذه الصورة ، اضطر الدولة العثمانية إلى منح الجزيرة بعض الامتيازات الخاصة ، وجعلها « ولاية ممتازة » عن سائر الولايات العثمانية في كثير من أمورها الداخلية . كما إنه اضطرها إلى توسيع نطاق هذه الامتيازات بصورة تدريجية ... إلى أن أصبحت الجزيرة شبه مستقلة ، تتمتع بحكم ذاتي مطلق ، واستقلال داخلي تام ، تحت سيادة الدولة العثمانية الإسمية .

إلا أن أهل الجزيرة لم يكتفوا بذلك أيضاً ؛ وظلوا يواصلون العمل

لضمان الالتحاق الجزيرة بالدولة اليونانية مباشرة .

والدول المعظمة التي كانت ترغم السلطنة العثمانية على توسيع امتيازات الجزيرة ، وقفت موقف المعارض من التحاقها بالدولة اليونانية . غير أن أهل الجزيرة لم يترددوا في مخالفة قرارات الدول المعظمة أيضاً ؛ فاشتركوا في الانتخابات النيابية اليونانية ، وأرسلوا ممثلهم إلى البرلمان اليوناني ، على الرغم من عدم موافقة الدول على الالتحاق ، وإقدامها على إبقاء ما كان على ما كان ، بقوة الحصار البحري الذي ضربته حول الجزيرة . واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، مشوشة ومذبذبة ، إلى إن نشبت الحرب البلقانية : فان اندحار الحيوش العثمانية في هذه الحرب ، وانسحابها من البلقان بصورة نهائية ، أزال جميع الموانع التي كانت تحول دون الالتحاق . فتم التحاق الجزيرة بالدولة اليونانية ، بصورة رسمية ، بعد الحرب المذكورة ، سنة ١٩١٣ .

وأما الجزر الأيضية التي عرفت باسم « الدوديكانيز » أي « الجزر الإثني عشر » - من رودس إلى مدلى - فكانت احتلتها إيطاليا خلال الحرب الطرابلسية ، قبل نشوب الحرب البلقانية ؛ ولهذا السبب لم تدخل الجزر المذكورة بين البلاد التي اقتسمها البلقانيون فيما بينهم ، بعد انتصارهم على السلطنة العثمانية ، سنة ١٩١٣ .

وظلت الجزر المذكورة تابعة إلى إيطاليا ، حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية . وخلال الحرب المذكورة احتلتها الحلفاء ، إلا أنهم بعد انتهاء الحرب ، قرروا تسليمها إلى الدولة اليونانية . وبهذه الصورة تم التحاق الجزر المذكورة إلى الوطن الأم قبل بضع سنوات

ولم يبق الآن خارج حدود الدولة اليونانية ، أى إقليم يونانى ، سوى جزيرة قبرص .

ومن المعلوم أن الجزيرة المذكورة ، بعد إن كانت تابعة إلى السلطنة العثمانية حتى سنة ١٨٧٨ ، انتقلت إلى الإدارة الإنجليزية ، بقاء على تنازل السلطنة لها عنها عند نشوب الحرب الروسية التركية .

وظلت الجزيرة تحت الحكم الإنجليزي إلى الآن . إلا إن الأثرية الساحقة من أهل الجزيرة يونانيون ؛ وقد حافظوا على لغتهم وثقافتهم ؛ وهم لا يزالون يعتبرون أنفسهم جزءاً من الأمة اليونانية ، ولا يزالون يتوقون إلى الالتحاق بالدولة اليونانية والانضواء تحت علمها . كما أن سائر اليونانيين أيضاً يتوقون إلى بلوغ اليوم الذى يتم فيه التحاق الجزيرة بالوطن الأم ، لكي تصبح حدود الدولة اليونانية ، منطبقة تمام الانطباق على حدود القومية اليونانية .

* * *

هذا ، ويجب أن لا ننسى في هذا المضمار ، إن مطامح اليونانيين كانت تذهب إلى حد أبعد من ذلك بكثير : لأنهم كثيراً ما كانوا يمتنون النفس باحياء امبراطورية بيزنطة على ضفاف البوسفور ، أو على الأقل ، إعادة مجد اليونان القديم على سواحل بحر إيجه الشرقية .

لقد بذل اليونانيون فى سبيل تحقيق هذه المطامح كثيراً من الجهود ، وقدموا كثيراً من الضحايا . ولكنهم - بهذه المطامح - كانوا يتجاوزون كثيراً حدود قوميتهم الراهنة ، سعياً وراء الحدود التاريخية القديمة ، - التى لم تعد تنطبق على أحوال القوميات الحالية بوجه من الوجوه - . ولذلك لم

يجنوا من محاولاتهم هذه - في آخر الأمر - غير الخيبة والفشل .
ومن المفيد لنا أن نستعرض استعراضاً سريعاً ، أهم صفحات هذه
المحاولات الفاشلة أيضاً :

اعتقد الزعيم السياسي المشهور «فنزيلوس» إن الحرب العالمية الأولى ستعطي
اليونان فرصة ذهبية لتحقيق هذه المطامح الغالية . فوضع خطة سياسية تقضى
بإشتراك اليونان في الحرب المذكورة في صفوف الدول المتحالفة ، ضد ألمانيا
ومتفقيها ، على أن تحصل منها وعداً صريحاً لتحقيق هذه الأمنية ، خلال
التسويات التي ستجرى بعد انتهاء الحرب .

وقد كتب في التقرير الذي وضعه لشرح وتبرير هذه السياسة : «إن
مصير الطوائف اليونانية الكثيرة القاطنة في البلاد التركية ، أصبح معلقاً
على نتيجة الحرب الحالية . لأن الألمان إذا انتصروا في هذه الحرب
فسيدفقون مع الأتراك على إزالة كيان اليونانيين من تلك الأوطان القديمة .
فيجب علينا أن نعمل كل ما نستطيع عمله لمنع حدوث هذه النتيجة الخطرة .
علينا أن نلتحق بالدول المتحالفة . ولا شك في أننا نستطيع أن نأخذ منها
وعداً كيداً بتحقيق أمانتنا بعد انتهاء الحرب »

واتفق فنزيلوس مع الإنجليز فعلاً على تقديم قوة برية كافية لمساعدة
الأسطول البريطاني الذي كان يعد العدة للقيام بالحملة الأولى على الدردنيل .
إلا أن ملك اليونان لم يوافق على هذه الخطة وهذا الاتفاق ، فاضطر
فنزيلوس إلى الاستقالة .

انسحب الزعيم المشار إليه - بهذه الصورة - من رئاسة الحكومة ،
غير إنه لم ينسحب من ميدان السياسة . بل ذهب إلى سلانيك ، وأنشأ

هناك « حكومة شعبية » مستقلة عن « الحكومة الملكية » القائمة في آثينا .

وهذه الحكومة ساعدت الحلفاء مساعدة كبيرة . لأنها فسحت المجال لتحصيد « جيش الشرق » هناك . ومن المعلوم إن الجيش المذكور لعب دوراً هاماً جداً ، في إنهاء الحرب وإحراز النصر .

والحلفاء أرادوا أن يكافئوا اليونان على هذه المساعدة الثمينة ، فقرروا أن يمنحوها ولاية أزمير ، مع الأقاليم المجاورة لها ، وهي أهم الأقاليم الكائنة في غرب الأنضول وشرق بحر الأيجة .

واستطاع الجيش اليوناني في بادئ الأمر ، أن يستولى على هذه الأراضي الممنوحة لليونان بسهولة كبيرة .

غير إن تلك الأراضي ، كانت تركية بكل معنى الكلمة : إنها كانت مسكونة بأكثرية ساحقة من الأتراك منذ قرون عديدة ، وإن كانت يونانية في التاريخ القديم ، وإن كان لا يزال يقطن في بعض أقسامها - بين سكانها الأتراك - جماعات من اليونانيين .

إن احتلال هذه الأقاليم التركية من قبل الجيوش اليونانية أو جد في نفوس الأتراك رد فعل شديد جداً ، حملهم على الاندفاع لمقاومة هذا الاحتلال بكل تقان وحماس ، على الرغم من انكسارهم في الحرب العالمية واستسلامهم للحلفاء .

ومن المعلوم إن الأتراك - بعد أن نظموا شؤونهم وحشدوا قواهم - انتقلوا من الدفاع إلى الهجوم . وتمكنوا - في آخر الأمر - من دحر الجيوش اليونانية وتحرير البلاد منها تحريراً تاماً .

في بلاد البلقان ٨٥
ولسكنهم لم يكتفوا بطرد الجيوش اليونانية بهذه الصورة ؛ بل أرادوا
في الوقت نفسه - أن يقضوا على المطامح اليونانية القضاء الأخير . ولذلك
قرروا إخراج جميع اليونانيين من ولايات الأنضول . وخلال مذاكرات
الصلح ، استطاعوا أن يحملوا الحلفاء على تقرير مبدأ جديد في السياسة
العالمية ، للوصول إلى هذه الغاية . هذا المبدأ هو مبدأ « تبادل السكان »
وعملاً بهذا المبدأ ، وتنفيذاً لهذا القرار ، نقل جميع اليونانيين
الذين كانوا قاطنين في الأنضول إلى بلاد اليونان ؛ ومقابل ذلك ، نقل
جميع الأتراك الذين كانوا باقين في البلاد اليونانية إلى الأراضي التركية .
وبعد اتمام هذا التبادل ، لم يبق في الأنضول فرد واحد من القومية
اليونانية ، كما أنه لم يبق في بلاد اليونان فرد واحد من القومية التركية .
وهذه الصورة زالت أسباب الخلافات القومية التي كانت قائمة بين
تركيا وبين اليونان .

يلاحظ من كل ما تقدم : إن الفكرة القومية عند اليونان ، نشأت
وترعرعت بسهولة وسرعة ، لتضافر العوامل المساعدة لها .
وأما المشاكل التي اعترضت سبيل تحقيق هذه الفكرة ، فكانت
كلها سياسية وعسكرية .

- ٢ -

البلغار

ولسكن أحوال الأمة البلغارية ، كانت تختلف عن أحوال الأمة
اليونانية اختلافاً كلياً . ولهذا السبب ، سار نشوء الفكرة القومية عند

الأمة المذكورة سيراً يختلف عن سيره في الأمة اليونانية .

وذلك لأن البلغار كانوا فقدوا كثيراً من مقومات الأمة . أنهم كانوا محرومين من تاريخ مشهور ، ومن لغة أدبية راقية . كما كانوا محرومين من كنيسة قومية تساعد على حفظ كيأنهم القومي وتحمي لغتهم الخاصة . بل أنهم بمكس ذلك كانوا خاضعين لـكنيسة أجنبية عنهم ، تهمل لغتهم اهمالاً كلياً ، وتعارض قوميتهم معارضة شديدة .

كان البلغار أورثودوكسي المذهب . وكانوا لهذا السبب تابعين إلى الكنيسة الأرثودوكسية التي ترأسها بطريركية القنار . ومن المعلوم إن البطريركية المذكورة كانت يونانية . فكان من الطبيعي أن تخدم منافع اليونان ، وأن تعمل على « يوننة » رعاياها ، ولو لم تقصد ذلك مباشرة . إنها كانت تقيم الطقوس الدينية باللغة اليونانية ؛ لأنها كانت تقول « إن الانجيل كتب في الأصل باللغة اليونانية ، فيجب أن يتلى بلغته الأصلية » ولهذا السبب ما كان يمكن لأحد أن يشغل مركزاً في سلك الرهبنة فيصبح قسيساً ، ما لم يكن متقناً للغة اليونانية ؛ وما كان يمكن لأحد أن يرتقى إلى المراكز العليا في هذا السلك ، ما لم يكن يونانياً .

وبما إن المدارس كانت تعتبر عندئذ من لواحق المعابد وتوابعها — فإن التعليم فيها أيضاً كان يجري باللغة اليونانية .

وخلاصة القول : إن لغة الدين والعلم والثقافة عند البلغار ، كانت اللغة اليونانية . وأما اللغة البلغارية نفسها ، فكانت أصبحت لغة عامية بحتة ، لاحظ لها من الأدب المدون ، ولا اتصال لها بالعلم والثقافة .

ونستطيع أن نقول — لهذه الأسباب كلها — أن البلغار كانوا خاضعين

في بلاد البلقان ٨٧
إلى سلطتين أجنبيتين : الأولى سلطة الدولة العثمانية ؛ والثانية سلطة
الكنيسة اليونانية .

إن سلطة الدولة العثمانية كانت جردتهم من الكيان السياسي ،
ولكنها لم تتعرض إلى كيانهم القومي . وأما سلطة الكنيسة اليونانية ،
فقد كانت تمس كيانهم القومي مباشرة ، فكانت تعمل على يوننتهم
شيئاً فشيئاً .

فكان على البلغار ، أن يتحرروا أولاً من سيطرة الكنيسة اليونانية ،
ليثبتوا كيانهم القومي ؛ ثم يتحرروا من سيطرة الدولة العثمانية ، ليكتسبوا
كياناً سياسياً أيضاً .

و بتمبير أقصر : كان عليهم أن يسعوا أولاً لنيل الاستقلال الثقافي ،
ثم يعملوا للحصول على الاستقلال السياسي .

كل ذلك جعل نشوء الفكرة القومية بين البلغار ، معرضاً إلى عوائق
عديدة ، ومحفوفاً بمشاكل كبيرة . ومن الطبيعي ، إن التغلب على هذه
العوائق والمشاكل ، تطلب من وطنيي البلغار جهوداً كبيرة
ومتنوعة جداً .

* * *

بدأت الفكرة القومية بين البلغار ، أول ما بدأت بجهود تحوم حول
اللغة البلغارية :

كان التعليم في جميع المدارس الموجودة في البلاد البلغارية يجري
باللغة اليونانية ، حتى سنة ١٨٣٥ . وفي السنة المذكورة قام رجل — ١٨٣٤
« ثوفيت ريلسكي » وأسس مدرسة جديدة في مدينة « غبروة » . وأخذ

يعلم فيها باللغة البلغارية . وهذه كانت أول مدرسة وطنية قومية تنشأ في البلاد البلغارية .

وقد بذل مؤسس المدرسة المذكورة جهوداً جبارة لتعزيز اللغة البلغارية : دون قواعد الصرفية، وألف أول كتاب في الصرف البلغاري . كما أنه ترجم الكتاب المقدس إلى اللغة البلغارية . وهياً بذلك أهم الوسائل الضرورية « للتعليم والعبادة بالبلغارية » .

وبعد هذه الخطوة الأولى ، تعددت أمثال هذه المدارس وهذه الجهود . وزاد عدد المعنيين باللغة البلغارية والساعين إلى جعلها لغة علم وثقافة . وانبرى جماعة من المفكرين الوطنيين ، إلى جمع الأغاني الشعبية والأقاصيص القومية ، لتدوينها ونشرها بين الناس . وعكف جماعة أخرى منهم على البحث في تاريخ البلغار القديم . وصاروا ينقبون بين صفحاته المنسية ، لإظهار ما كان لأجداد البلغار من مآثر المجد والفخار .

وهكذا ، تضافرت جهود المفكرين الوطنيين ، على العمل في سبيل ايقاظ الشعب البلغاري من سباته العميق ، وحمله على التمسك ببلقته الخاصة ، وجعله يشعر بأن له كياناً خاصاً ، وقومية خاصة ، تختلف عن القومية اليونانية التي كان ينتسب إليها رؤساؤه الدينيون ، بقدر ما يختلف عن القومية التركية التي كان ينتسب إليها حكامه الادار بون .

* * *

إلا إن هذه المساعي القومية ، كانت تصطدم على الدوام بنفوذ رجال الدين وتلقيناتهم المعاكسة . لأن الكنيسة الأورثوذكسية كانت ظلت تتمسك بأذيال اللغة اليونانية ، وظلت تلقن الشعب ضرورة التمسك بها ،

زاعمة بأنها من لوازم الدين .

ولهذه الأسباب ، أدرك المفكرون تمام الإدراك ، بأن الوعي القومي لا يمكن أن يسرى في نفوس الشعب البلغاري . . ما لم تتحرر الكنائس من سيادة الرهبان اليونانيين ، وما لم تتخلص المدارس من سيطرة اللغة اليونانية . . وما لم تصبح اللغة البلغارية لغة العبادة و لغة التعليم في جميع الكنائس والمدارس ...

وقد سعى المفكرون الوطنيون لبث الفكرة القومية بين الرهبان أيضاً ؛ ونجحوا في هذا المضمار بعض النجاح . إلا إن الرهبان المنتمين إلى أصل بلغاري كانوا باقين في المراتب الدنيا من السلك الكهنوتي ، كما ذكرت ذلك آنفاً . وأما المراتب العليا والرئيسية من السلك المذكور ، فكانت تحت احتكار اليونانيين منهم بوجه عام . وهؤلاء الرؤساء اليونانيون ، كانوا يحظرون على الرهبان الصلاة والوعظ بغير اللغة اليونانية ، وكانوا يعاقبون كل من يجراً على مخالفة هذا المبدأ ، بالحبس وبالطرد من الوظائف الروحانية .

ولهذا السبب ، بدأ صراع عنيف بين زعماء القومية وبين رؤساء الدين . وأصبح « التخلّص من نير الكنيسة اليونانية » ، الشغل الشاغل ، والهدف الأسمى — لدى جميع متنوري البلغار . ولكن ، ما السبيل إلى تحقيق هذه الأمنية ، والوصول إلى هذا الهدف؟

فكر البعض في السعى وراء تغيير المذهب ، للتخلص من هذا النير البغيض . وقامت بعض الهيئات الدينية — الأوروبية والاميريكية —

الكاثوليكية والبروتستانتية — تشجع هؤلاء على المضي في هذا السبيل .
 إلا أن زعماء الوطنية البلغارية ، رأوا أن هذه السياسة لم تكن مأمونة
 العواقب : لأن أمثال هذه الآراء وهذه النزعات ، قد تنتشر بين بعض
 الجماعات من المتنورين ، ولكنها لا يمكن أن تنتشر بين الطبقات الجاهلة
 من الشعب . فليس من الحكمة في شيء ، العمل بمثل هذه الخطة ، التي
 تفتح الباب للاصطدام بين النزعات القومية والاعتقادات المذهبية . ولذلك
 فكروا في خطة تضمن للشعب البلغاري التخلص من ربة الكنيسة
 اليونانية ، من غير خروج على المذهب الأورثوذكسي . فوجدوا إن السبيل
 الوحيد إلى ذلك ، هو تكوين كنيسة جديدة ، مستقلة عن بطريركية القنار ،
 تقيم جميع الطقوس والصلوات الدينية باللغة البلغارية ، دون أن تغير
 أو تحذف شيئاً من تلك الطقوس .

وهذه الفكرة انتشرت بين الشعب بسهولة ، كما إنها وجدت تأييداً
 حاراً من بعض الدول الأوروبية ، وعلى الأخص من روسيا ، التي كانت
 تساعد حركات القومية البلغارية مساعدة كبيرة .

والجهود التي بذلت في هذا السبيل تكلفت بالنجاح التام : أصدرت
 السلطنة العثمانية — سنة ١٨٧٠ — فرماناً سلطانياً ، يخول البلغار حق انشاء
 كنيسة خاصة بهم ، مستقلة عن كنيسة القنار اليونانية . وقد تكونت
 فعلاً هذه الكنيسة البلغارية ، وسمى رئيسها باسم « الاكسارخ » ، كما سميت
 الكنيسة باسم « الاكسارخية » .

وهذه الاكسارخية — أسرع إلى بلغة التعليم والعبادة . ثم أخذت
 تشارك زعماء الوطنية البلغارية ، في الجهود التي كانوا يبذلونها لنشر الفكرة .

القومية بين جماهير الشعب ، مشاركة فعالة .

واللغة البلغارية أخذت تنهض وتتقدم بسرعة ، بعد أن خرجت - بهذه الصورة - من مصاف « لغات الحوار الخاصة بعوام الناس وخدمهم » ، ودخلت في عداد « لغات العلم والثقافة » التي يكتبها ويخطب بها ويفكر بواسطتها رجال العلم والتعليم ، و يقيم الصلوات بها ويعظ الناس بواسطتها رجال الدين .

ونستطيع أن نقول : ان انشاء الأكاديمية ، كان من الأعمال الحاسمة في سبيل استقلال البلغار . لأنه ضمن لهم الاستقلال باللغة والثقافة ، وزودهم بمؤسسة قومية ، تعزز ألفتهم الخاصة ، وتدعم كيانتهم القومية ، وتثير في نفوسهم نزعة الاستقلال ، وتعمل كثيراً لتنظيم وتوجيه الجهود التي تبذل في هذا السبيل .

بعد انتهاء هذه الصفحة من حياة الكفاح والنضال ، انصب جهود الوطنيين على تتويج الاستقلال الثقافي باستقلال سياسي ، وعلى تدعيم القومية البلغارية بتكوين دولة بلغارية .

ولا حاجة إلى القول ، بأن السبيل إلى ذلك ، كان : الثورة على الدولة العثمانية .

والثورة التي نشبت لهذا الغرض استمرت مدة غير قصيرة ، وسببت إسالة دماء كثيرة .

وكانت روسيا تعطف على البلغار ، لكونهم من الأمم السلافية مثلها . فكانت تجبذ ثورتهم وتشجعها ، وتساعدوا بمختلف الوسائل المادية

والمعنوية ، منذ بدئها . ثم أخذت تتدخل في القضية بصورة رسمية ، عن طريق الاحتجاج على مسالك العنف والقسوة التي كانت تسلكها السلطات العثمانية لاجناد الثورة . وفي آخر الأمر ، تدخلت روسيا بتدخلها مباشراً ، وأعلنت الحرب على السلطنة العثمانية سنة ١٨٧٨ .

ومن المعلوم أن هذه الحرب انتهت بانتصار الروس انتصاراً حاسماً ، وأوصل جيوشها إلى أبواب القسطنطينية ، وأرغم السلطنة العثمانية على توقيع معاهدة « آياستفانوس » المشهورة .

إن هذه المعاهدة التي عقدت في ضاحية من ضواحي العاصمة العثمانية ، نصت على احداث دولة بلغارية كبيرة ، تمتد من نهر الدانوب شمالاً ، حتى سواحل بحرا لايجه جنوباً .

ولكن تكوين هذه الدولة البلغارية الكبيرة ، كان يعنى ادخال الساحل الشمالى من البحر المذكور تحت نفوذ القيصرية الروسية . ولذلك أثار مخاوف الانجليز ، وحملهم على التدخل في القضية : أعلنت إنجلترا بأنها لا تسمح بتأسيس دولة جديدة على سواحل البحر المتوسط ؛ وقامت بتشبهات سياسية ، ومظاهرات بحرية ، انتهت إلى عقد مؤتمر دولى فى برلين ، لاعادة النظر فى المسألة الشرقية . والمذاكرات التي جرت فى المؤتمر المذكور ، اضطرت الروس إلى العدول عن قسم من مطالبهم وانتهت بتقرير معاهدة جديدة ، تقوم مقام معاهدة آياستفانوس التي كانت روسيا أمالتها على الدوله العثمانية .

والأراضى التي كانت خصصت للدولة البلغارية الجديدة فى معاهدة آياستفانوس ، قسمت فى معاهدة برلين إلى ثلاث مناطق متوازية ، أعيدت

المنطقة الجنوبية منها إلى السلطنة العثمانية وجعلت المنطقة الشمالية منها « أمانة ذات حكم ذاتي » تحت سيادة السلطنة العثمانية ؛ وأما المنطقة الوسطى منها ، فقد جعلت « ولاية ممتازة » تمتاز عن سائر الولايات العثمانية ببعض الامتيازات الادارية الخاصة ؛ وسميت هذه الولاية باسم « ولاية روملى الشرقى » .

فتولدت بهذه الصورة « دولة بلغارية » تحت سيادة السلطنة العثمانية بصورة رسمية .

إلا أن هذه الدولة تقدمت وتفتتت في مدة وجيزة ، فأخذت تسير سيرة الدول المستقلة بكل معنى الكلمة : ألقت جيشاً منظماً قوياً ، ما لبثت ان استولت بواسطته - فجأة - على ولاية روملى الشرقى ، سنة ١٨٨٥ والسلطنة العثمانية ، اضطرت إلى الرضوخ لحكم الأمر الواقع ، مكتفية بحل القضية بالألفاظ الجوفاء التي تحفظ لها سيادتها الاسمية : فقد أصدرت فرماناً بتعيين البرنس فرديناند أمير بلغاريا والياً على الروملى الشرقى ، مع منحه رتبة المشيرية ، وصار البرنس المشار إليه يلقب رسمياً بالألقاب التالية : « صاحب الفخامة أمير بلغاريا والى روملى الشرقى المشير فرديناند » إن توسع هذه الدولة الناشئة ونهوضها ، أثار حسد الدولة الصربية عليها ، وأحدث بينهما خلافاً على بعض القضايا . وهذا الخلاف أدى إلى نشوب حرب بين الدولتين المتنافستين . وهذه الحرب انتهت بسرعة ، بانتصار البلغار على الصرب .

ولا حاجة إلى القول ، إن هذا الانتصار ، أكسب البلغار مكانة سامية ، وزاد في نفوسهم الثقة بقوميتهم ، ودفعهم إلى مواصلة العمل بجد

ونشاط ، لترقية بلادهم من جميع الوجوه ، الثقافية والعمرانية والادارية والعسكرية ..

ظلت بلغاريا ، على هذا المنوال ، نحو ثلاثة عقود من السنين ، تتصرف تصرف الدولة المستقلة تماماً ، وان كانت تعتبر « تحت سيادة السلطنة العثمانية » من الوجهة الدولية .

ولكن .. عندما حدث الانقلاب العثماني واعلنت المشروطية ، سنة ١٩٠٨ ، رأت الدولة البلغارية ، إنه أصبح من المتحتم عليها ، أن تؤيد استقلالها الفعلي بعمل رسمي ، فأعلنت استقلالها التام . وانتهت بذلك « السيادة الاسمية » التي كانت للسلطنة العثمانية عليها ، بصورة رسمية .

ومما يجدر ذكره بوجه خاص في هذا الصدد : ان الدولة البلغارية التي تألفت وتأسست على المنوال الذي شرحته آنفاً ، لم تنطو على نفسها ، فتنصرف إلى معالجة شؤونها الداخلية وحدها ، حتى عندما كانت تحت سيادة السلطنة العثمانية بصورة رسمية . بل أنها أولت اهتماماً خاصاً بمصير الجماعات البلغارية التي بقيت خارج حدودها السياسية .

كانت تقطن جماعات كبيرة من البلغار في المقاطعات التي كانت تسمى في التاريخ القديم باسم « تراكيا » و « ماكدونيا » — والتي سميت في العهد العثماني باسم ولايات مناستر وقوصوة وسلانيك — غير ان الجماعات المذكورة كانت مبعثرة بين جماعات من الأتراك واليونانيين ؛ كما أن سيطرة الكنيسة اليونانية التي استمرت قروناً عديدة ، كانت يوننت البعض منها يوننة تامة ، وجعلت البعض منها حائرة في قوميتها

متردة ومذبذبة بين اليونانية والبلغارية . وكثيراً ما كان يشاهد انقسام من هذه الوجهة ، بين سكان القرية الواحدة ، حتى بين أفراد العائلة الواحدة . إن إحداث وإنشاء الإسارخية ، حل قضايا الكنائس والمدارس في المدن والقرى المسكونة بجماعات بلغارية وحدها حلاً حاسماً . لأن الكنائس والمدارس المذكورة انتقلت إلى حوزة الإسارخية مباشرة ، وأصبحت بلغارية بطبيعة الحال .

غير أنه ، في المدن والقرى المختلطة التي كان يقطنها جماعات من البلغار وأخرى من اليونان ، حدثت مشكلات جديدة : لمن ستكون الكنيسة الموجودة والمدرسة القائمة ؟

كانت البطريركية اليونانية واضحة اليد عليها ؛ فكانت تدعى حق الاحتفاظ بها لجماعتها .

وكان على الإسارخية أن تنشئ كنيسة جديدة ، منافسة للكنيسة الموجودة ، ومدرسة جديدة مقابل المدرسة القائمة ؛ وكان في ذلك ما فيه من الصعوبات المادية والمعنوية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن البطريركية اليونانية ، كانت تدعى بأن الإسارخية البلغارية قد خرجت على أحكام الديانة الأورثودوكسية بإقدامها على ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة البلغارية ، وعلى إقامة الطقوس الدينية باللغة المذكورة . ولهذا السبب كانت تسعى لتبديد الناس عنها بشق التلقينات الدينية .

ومقابل ذلك ، كانت الإسارخية تنكر على البطريركية حق امتلاك الكنيسة الموجودة في كثير من القرى والأمكنة . لأنها كانت تقول

تارة « أن اليونانيين هناك أقلية ضئيلة ، فلا يحق لهذه الأقلية أن تمتلك الكنيسة التي شيدت بجهود جميع الأهالي ». وكانت تدعي طوراً : « إن هذه الأقلية نفسها تنحدر من أصل بلغارى ، ولا تزال تتكلم في بيوتها باللغة البلغارية . فإذا أصبحت الآن غير واعية لقوميتها بسبب تضليلات الكنيسة السابقة ، لم يعد من العدل إبقائها تحت سيطرة الكنيسة المذكورة » .

ولهذه الأسباب كلها ، بدأت منافسات شديدة ، ومنازعات حادة بين البطريركية وبين الإكسارخية ؛ وأخذت كل واحدة منها تتوسل بشتى الوسائل لاجتذاب الأهلين إليها ، وتزويد الموالين لها .

ومن الطبيعي : إن الدولة اليونانية كانت تؤيد البطريركية وتشد أزرها ، كما إن الدولة البلغارية كانت تسند الإكسارخية وتشجعها . وكان كل واحدة من هاتين الدولتين تسعى إلى توسيع نطاق قوميتها بتزويد عدد المنتمين إلى تلك القومية في الولايات العثمانية ، آملة أن تستفيد من ذلك لتوسيع حدودها السياسية ، عندما تسنح الفرص الملائمة لتغيير الأوضاع القائمة واقتسام ميراث السلطنة العثمانية .

وقام لذلك صراع عنيف بين القومية اليونانية وبين القومية البلغارية في البلاد الباقية تحت الحكم العثماني .

وقد توسل زعماء الطرفين ووطنيوهم بوسائل شتى للوصول إلى مآربهم ، - من الوعظ والدعاية والاعراء ، إلى التضليل والتهديد والاكراه والارهاب - . وتألفت جمعيات سرية لتنظيم هذه الوسائل ، وتكونت عصابات مسلحة لارهاب المعارضين للفكرة القومية أو الخارجين عليها .

وصارت العصابات البلغارية تدفع الأهالي إلى مقاطعة القس اليوناني وطرد المعلم اليوناني ؛ كما إن العصابات اليونانية صارت تدفع الأهالي إلى مقاطعة القس البلغاري وطرد المعلم البلغاري . ثم أخذت هذه العصابات تندفع في أعمالها الارهابية إلى حدود الاجرام الفظيع ، وتقدم على خطف المعارضين ، وقتل الزعماء ، وهدم المباني ، وحرقت القرى . . . للاقاء الرعب والملع في النفوس .

أنا لا أود أن أطيل هذا البحث بذكر جميع صفحات النزاع الذي قام بين القومية اليونانية وبين القومية البلغارية . وأكتفي بالقول : إن هذه المنازعات - الدموية وغير الدموية - استمرت إلى أن تم الاتفاق بين الدول البلقانية على اقتسام الولايات التركية الأوروبية ، ولو على أساس توضحية بعض الجماعات في بعض الجهات .

ومع هذا أود أن ألفت الأنظار إلى حقيقة هامة : إن المنازعات الضارية التي توالى على مسرح البلاد المعروفة باسم ماكدونيا ، كانت تحوم كلها حول الكنيسة والمدرسة ، وكانت تهدف إلى الاستيلاء على الكنيسة والمدرسة .

ومن المعلوم إن الكنيسة البلغارية ما كانت تختلف عن الكنيسة اليونانية ، إلا في « لغة العبادة » وحدها . فنستطيع أن نقول لذلك : إن أسباب المنازعات التي قامت بين الكنيستين كانت ترجع إلى اللغة وحدها .

وخلاصة القول : اللغة . . . لغة الكنيسة والمدرسة . . . لغة العبادة والتعليم . . . كانت الغاية الأساسية من جميع تلك المنازعات التي أسالت

كثيراً من الدماء .

وذلك ، لأن اللغة كانت المظهر الأصلي للقومية ، والعامل الأساسي فيها . وهي اعتبرت فعلاً « المعيار الوحيد » للتمييز بين القومية البلغارية وبين القومية اليونانية .

ولهذا السبب ، تجلّى النزاع بين القوميتين على شكل نزاع على اللغة ، وعلى المؤسسات التي تحفظ اللغة وتنشرها .

ولا أرانى فى حاجة إلى القول ، أن أهم هذه المؤسسات هى المعابد والمدارس .

فى الواقع ، إن العائلة أيضاً تلعب دوراً هاماً فى حفظ اللغة . ونستطيع أن نقول : أن الدور الأول والدور الرئيسى فى هذا الحفظ يعود إلى العائلة . ولكن ، لا يخفى على أحد ، أن العائلة أيضاً تتأثر من المعبد والمدرسة . كما إن الدولة لا يمكن أن تؤثر فى العائلة إلا بواسطة المعابد والمدارس .

وهذا هو السبب الدافع إلى شدة تنازع البلغار واليونان على المعابد والمدارس : الحرص على الاحتفاظ باللغة التى هى أهم مقومات القومية .

— ٣ —

رومانيا

إن ما ذكرته آنفاً عن نشوء الفكرة القومية فى بلغاريا ، يفتى عن كثير من التفاصيل فى أمر نشوء الفكرة القومية فى رومانيا .

لأن الاوضاع القومية فى رومانيا ، كانت تشبه الاوضاع القومية فى بلغاريا ، من وجوه عديدة :

فان الشعب الرومانى — مثل الشعب البلغارى — كان خاضعاً لسيطرتين

أجنبيتين : سيطرة السلطنة العثمانية الادارية والسياسية من جهة ، وسيطرة بطريكية الفنار الدينية والثقافية من جهة أخرى .

إن لغة التعليم والعبادة في رومانيا أيضا كانت اللغة اليونانية وأما اللغة الرومانية ، فكانت بمنزلة لغة عامية بحتة ، لا اتصال لها بالعلم والثقافة أبداً . وجميع رؤساء الدين كانوا يونانيين ؛ كما إن معظم رؤساء الادارة أيضاً كانوا من منتسبي بطريكية الفنار .

إن سيطرة اليونانية في رومانيا كانت وصلت إلى درجة من القوة ، أصبح معها الأوروبيون يتوهمون « إن رومانيا جزء من بلاد اليونان » ولا سيما إن مدينة بخارست مدينة « متيوننة » .

ومما يؤيد هذه المظاهر الغريبة ، ان زعيم الثورة اليونانية المشهور « ايبسيلانتي » ، قام بشورته الأولى في رومانيا ، قبل أن ينتقل إلى بلاد اليونان نفسها .

ولذلك ، عندما بدأت فكرة القومية الرومانية تدب في نفوس المفكرين — في أوئل القرن التاسع عشر ، ولا سيما في العقد الثاني منه — شعر هؤلاء بضرورة التخلص من سيطرة اليونانية واليونانيين ، وصاروا يقولون : « علمنا أن نشور على سلطة الفنار ، قبل أن نشور على سلطة الباب العالي » .

وبدأت الحركة القومية في رومانيا ، أولاً بجهود لانهاض اللغة الرومانية وإيصالها إلى مصاف اللغات الأدبية الراقية ؛ ثم بإبحاث في التاريخ الخاص بالأمة الرومانية ، مع نشر هذه الأبحاث بين الناس ، لجعلهم يشعرون بأنهم من أحفاد الرومان الذين أتوا تحت قيادة تراجان ،

فيعتبرون أنفسهم مسهمين في الحضارة الرومانية القديمة ، ووارثين شرعيين لها .

ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد ، إن التدريس باللغة الرومانية لم يبدأ إلا سنة ١٨١٦ ، وذلك في مدرسة أنشأها أحد المهندسين ، لغرض تخريج مساحين .

غير إن النضال بين اليونانية والرومانية لم يستمر مدة طويلة . بعد بدء هذه الحركات القومية .

وذلك لأن رومانيا اكتسبت كياناً سياسياً ، قبل بلغاريا بمدة طويلة ، تبلغ نصف القرن تماماً . والحكومة الوطنية التي تأسست بهذه الصورة في وقت مبكر نسبياً ، دعمت الفكرة القومية بقوة واندفاع ، وضمنت لها التغلب على الموانع والعوائق بسرعة وسهولة .

وأما أسباب حصول الرومانيين على الكيان السياسي بسرعة — في أوائل الربع الثاني من القرن التاسع عشر — ، ف تعود إلى أوضاع بلادهم الجغرافية والتاريخية :

كانت رومانيا في أقصى الحدود الشمالية من أوروبا العثمانية . فلم تنتشر فيها الديانة الإسلامية ، بقدر ما انتشرت في بلغاريا ؛ كما إنه لم يتسرب بين سكانها عناصر إجنبية عنها . فقد درجت السلطنة العثمانية ، منذ فتحها لتلك البلاد ، على إدارتها بواسطة رؤساء وزعماء محليين . ولذلك ، كانت السيطرة العثمانية فيها أخف وطأة مما كانت عليه في بلاد البلغار . وفضلا عن ذلك كله ، أنها كانت متاخمة لروسيا ؛ وهذه كانت تشجع الحركات الانفصالية في البلقان . وعندما أعلنت الحرب على السلطنة

العثمانية - سنة ١٨٢٨ - استولت على البلاد الرومانية بسرعة ، واضطرت السلطنة إلى منح البلاد الحكم الذاتي والاستقلال الداخلي .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ، أن كلمة « رومانيا » من الأسماء المستحدثة ، فهي لم تصبح علماً للدولة المذكورة إلا سنة ١٨٦٦ . وأما قبل ذلك ، فكانت البلاد منقسمة إلى أياالتين : وكانت تعرف إحداهما باسم « الأفلاق » Valachie والثانية باسم « البغدان » Moldavie وعندما بدأ الحكم الذاتي ، تحولت كل واحدة من الأياالتين المذكورتين إلى أمانة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى : لها حكومة خاصة ، ومجلس تمثيلي خاص ، ورئيس دولة خاص .

ولكن فكرة « القومية الرومانية » لم تلبث إن أخذت تدب في النفوس ، وتجعل الوطنيين يشعرون بأن هذا التقسيم لا يستند إلى أساس قومي ، وينزعون إلى توحيد الأمارتين لتأليف دولة واحدة تضم جزئي الأمة الرومانية .

غير إن السياسة الدولية عارضت اتحاد الأمارتين ، وطلبت إبقاء ما كان على ما كان . ومع هذا ، ظلت فكرة « اتحاد الأمارتين » تستهوي النفوس وتدفعها إلى العمل ، إلى أن استطاعت التغلب على المعارضات الدولية ، وتكوين الدولة الرومانية الموحدة :

أولاً ، حذفت الحواجز الجمركية ، وتوحدت بذلك الأمارتان في الشؤون الاقتصادية ، وكان ذلك سنة ١٨٤٦

ثم ، انتخب المجلس التمثيلي في كل واحدة من الأمارتين ، نفس المرشح لرئاسة الأمانة . فتم بذلك « اتحاد شخصي » بين الأمارتين ، حيث

يرأسهما أمير واحد ، على الرغم من وجود حكومتين ومجلسين . وكان ذلك سنة ١٨٥٩

وفي الأخير ، توحدت الإماراتان توحداً تاماً ، وألقت دولة واحدة . وكان ذلك سنة ١٨٦١ .

وبعد مرور خمس سنوات على ذلك ، أراد القوم أن يزيلوا معالم القسمة السابقة ، فقرروا أن يلغوا أسماء الأقالق والبغدان ، فسموا الدولة باسم رومانيا . وكان ذلك سنة ١٨٦٦ .

* * *

ولكن الدولة المذكورة ، كانت لا تزال تحت سيادة السلطنة العثمانية بصورة رسمية ؛ واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، حتى نشوب الحرب الروسية التركية الأخيرة ، سنة ١٨٧٨ . وبعد الحرب المذكورة ، اضطرت الدولة العثمانية إلى الاعتراف باستقلال رومانيا استقلالاً تاماً . فأصبحت بذلك رومانيا دولة مستقلة ذات سيادة كاملة .

وبعد مرور ثلاث سنوات على إعلان هذا الاستقلال القام الناجز ، اتخذ أمير البلاد لنفسه لقب « الملك » فتحولت بذلك الإمارة الرومانية إلى المملكة الرومانية .

يظهر من كل ما تقدم : إن الدولة الرومانية ، تأسست على أسس قومية بحتة .

* * *

ولكن ... كان هناك جماعات رومانية أخرى ، تقطن خارج حدود السلطنة العثمانية ، في المقاطعة المعروفة باسم « بانسيلفانيا »

في بلاد البلقان ١٠٣

كانت هذه الجماعات من تبعة الامبراطورية النمساوية ، ولذلك بقيت خارج حدود الدولة الرومانية التي تكونت — كما أسلفنا — عن طريق الانفصال عن الدولة العثمانية .

وكان من الطبيعي أن تتجه أنظار القوميين في رومانيا إلى هؤلاء أيضا : إنهم كانوا يتكلمون باللغة الرومانية ، فكانوا معتبرين لذلك من أبناء الأمة الرومانية .

فكان على الرومان الذين تمتعوا بنعمة الاستقلال ، وكوّنوا دولة قومية مستقلة ، أن لا ينسوا أبناء قومهم الباقين وراء حدود دولتهم الفتية .

كان عليهم أن يبذلوا كل ما في استطاعتهم من جهود ، ليضمنوا لهؤلاء : أولا ، الاحتفاظ بكيانهم القومي ؛ وثانيا ، الانضمام إلى الجزء المستقل من أمتهم الأصلية .

إن هذه الجهود بدأت على شكل فتح المدارس ، وتأسيس النوادي ، ونشر الدعاية القومية على أساس النهوض باللغة والاستناد إلى التاريخ . وبدأ بذلك نضال عنيف بين القومية الرومانية وبين القومية الهنغارية في جميع أنحاء بانسيلفانيا .

إن هذه الجهود لم تبق محصورة بحدود الدعايات القومية السرية ، بل أمها لم تلبث أن أصبحت علنية ورسمية ؛ إذ صار يتحدث عنها الملك ، وتشارك فيها الحكومة أيضا .

وفي سنة ١٨٨٣ ، خلال مأدبة رسمية كبيرة ، لم يتردد الملك في شرب نخب « الغائبين » من الرومان ، ومن الإشارة إلى « اللآلى » التي لا تزال تنقص التاج الروماني ..

١٠٤ نشوء الفكرة القومية

ومن المعلوم إن هذه الجهود والدعايات تكلمت بالنجاح التام ، بعد الحرب العالمية الأولى : لأن رومانيا اشتركت في الحرب المذكورة إلى جانب الدول المتحالفة . وهذه الدول قررت ضم المقاطعة المذكورة إلى رومانيا .

— ٤ —

يوغوسلافيا

كان نشوء الفكرة القومية — وسير الحركة الوطنية — في يوغوسلافيا كثر تعقيداً من كل ماذ كرهناه آنفاً . وذلك لأن القومية اليوغوسلافية نفسها ، كانت أشد تركيباً من قوميات اليونانية والبغارية والرومانية التي التي استعرضناها قبلاً :

فإن الدولة اليوغوسلافية الحالية ضمت داخل حدودها عدة شعوب كانت تعرف بأسماء خاصة : الصرب ، الخروات ، السلوفن ، البوشناق . كان الصرب — في بداية القرن التاسع عشر — تابعين إلى السلطنة العثمانية ، في حين أن الخروات والسلوفن كانوا تابعين إلى الامبراطورية النمساوية . وأما البوشناق ، فكانوا تابعين إلى السلطنة العثمانية حتى سنة ١٨٧٨ ، ولكنهم انتقلوا إلى إدارة الدولة النمساوية في السنة المذكورة ، بموجب معاهدة برلين . فنشأت هذه الشعوب — لهذه الأسباب — تحت ظروف سياسية وإدارية وحضارية تختلف بعضها عن بعض اختلافاً كلياً .

وفضلاً عن ذلك ، كان الصرب أرثوذكسي المذهب ؛ في حين إن

الخروات والساوفن كانوا كاثوليكى المذهب . وأما البوشناق ، فكانوا مسالمين . .

وكان جميعهم يتكلمون بنوع خاص من اللغات السلافية ، اصطاح العلماء على تسميته باسم « اليوغوسلافية » بمعنى « السلافية الجنوبية » . ولا حاجة إلى القول إن اسم الدولة المذكورة أتى من اسم هذه اللغة .

* * *

بدأت الفكرة القومية — والحركة الاستقلالية — تظهر بين الصرب ، التابعين إلى السلطنة العثمانية ، منذ أوائل العقد الثانى من القرن التاسع عشر . وذلك ، على شكل جهود تبذل فى سبيل انهاض اللغة القومية من جهة ، وإحياء التاريخ القومي من جهة أخرى .

وقد بذل مفكرو الصرب وزعمائهم جهوداً كبيرة جداً — منذ سنة ١٨١٧ — للنهوض باللغة الصربية : فانهم دونوا قواعدها الصرفية ، جمعوا كلماتها فى قاموس محيط ، ترجموا الكتاب المقدس إليها ، وأقوا بها كتباً أدبية وعلمية ، وبذلك هيأوا الوسائل اللازمة لجلها لغة علم وأدب ، ولغة تعليم وعبادة .

كما إنهم عكفوا على نشر أبحاث تاريخية قومية ، تثير فى نفوس الناشئة شعور الاعتزاز بماثر الأجداد .

أن هذه الجهود المتنوعة نشرت بين الناس فكرة « القومية الصربية » ودفعتهم إلى القيام بثورات استقلالية . وهذه الثورات ساعدت على تكوين « الدولة الصربية » .

وهذه الدولة كانت في بادئ الأمر - سنة ١٨ - أمارة ذات استقلال داخلي تحت سيادة السلطنة العثمانية . ثم صارت - سنة ١٨٧٧ - مملكة ذات استقلال تام ، باعتراف السلطنة العثمانية نفسها .

ولكن الدولة الصربية ، تكونت - في بادئ الأمر - في المقاطعات الشمالية التي تقطنها جماعات كثيفة من الصرب . وبقيت جماعات كبيرة منهم ، خارج حدود هذه الدولة ، تابعة إلى الحكم العثماني المباشر .

من الطبيعي أن صربيا المستقلة ، لم تهمل شؤون هؤلاء ، بل صارت تبذل جهوداً جبارة لمساعدتهم على الاحتفاظ بكيانهم القومي ، انتظاراً إلى سنوح الفرص السياسية الملائمة لالتحاقهم بها .

وقام لذلك في ماكدونيا تنافس شديد بين القومية الصربية وبين مختلف القوميات البلقانية ، واستمر هذا التنافس والتنازع إلى إن تم اقتسام الولايات الأوروبية العثمانية بين الدول البلقانية ، عقب حرب سنة ١٩١٣ . وتوسعت عندئذ ، حدود المملكة الصربية من جهة الجنوب توسعاً كبيراً .

هذا ، وكانت تكونت - قبل ذلك دويلة صغيرة ، في المنطقة الجبلية الوعرة ، المعروفة باسم « الجبل الأسود Monténégro » - كانت هذه الدويلة في بادئ الأمر ، أمارة يرأسها زعيم ديني ؛ ولكن . . عندما تولى عرش الأمارة الرئيس الديني « دانيلو » ، لم يشأ أن يحتفظ بصفته الروحانية ، فتنازل عن هذه الصفة ؛ وتحولت دويلة « الجبل الأسود » بذلك إلى أمارة علمانية ، ثم إلى مملكة . .

في بلاد البلقان ١٠٧

غير إن زعماء القومية في صربية ، لم يكتفوا بهذه النتيجة أيضاً .
إنهم كانوا يشعرون شعوراً واضحاً ، بأن الشعب الصربي ما هو إلا
جزء من أمة عظيمة ، تضم الخروات والسلوفن والبوشناق . أيضاً . ولهذا
السبب أخذوا يعملون لتهيئة الوسائل التي تكفل تحرير الشعوب المذكورة
من حكم الامبراطورية النمساوية ، وتضمن اتحادهم مع الشعب الصربي
تحت ظل المملكة الصربية .

ومن المعلوم إن المقاطعة المعروفة باسم « البوسنة والهرسك » كانت
دخلت تحت إدارة النمسا واحتلالها ، بموجب معاهدة برلين - على إن تبقى
تحت سيادة السلطنة العثمانية خلال هذه « الادارة المؤقتة » . غير أن هذه
الادارة استمرت من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٩٠٨ . وعندما حدث
الانقلاب العثماني في السنة المذكورة ، ودخلت بذلك المسألة الشرقية في
صفحة جديدة لا يمكن لأحد أن يتكهن بعواقبها ، رأت النمسا أن
تثبت الحالة الراهنة في المقاطعة المذكورة بصورة نهائية ، فأعلنت إلحاق
البوسنة والهرسك بالامبراطورية بصورة رسمية .

هذا الإلحاق ، أغاظ الدول السلافية ، ولا سيما الدولة الصربية . لأنه
كان بمثابة ضربة قاسية تنزل على آمالها وأمانها القومية .

و بعد انتهاء الحرب البلقانية ، وتوسع حدود الدولة الصربية ، أخذ
الزعماء القوميون يضاعفون النشاط لتحقيق بقية الأمن القومي ، بواسطة
جمعيات بعضها علنية ، وبعضها سرية .

ولا يخفى إن الشرارة التي أضرمت نيران الحرب العالمية الأولى ،
كانت انبثقت من أعمال هذه الجمعيات :

لقد قتل الأرشيدوك فرديناند ، ولى عهد النمسا ، في مدينة بوسنة سراي ، على يد شاب صربي متحمس للفكرة القومية .
وهذه الجناية أثارت نقمة النمسا على صربيا ؛ لأنها زعمت بأن مصرع الأرشيدوك كان من تدبير الجمعيات الارهابية التي تسندها الحكومة الصربية .

ولهذا السبب أرسلت النمسا إلى صربية انذارا شديدا ، يتضمن شروطاً قاسية ؛ ثم أعلنت عليها الحرب ، وأخذت تقصف عاصمتها بقذائف المدافع الثقيلة .

ومن المعلوم إن الحرب التي بدأت بهذه الصورة ، لم تلبث إن تحولت إلى حرب عالمية ، اشترك فيها جميع الدول المعظمة ، وعدد غير قليل من الدول الثانوية .

وعندما انتهت هذه الحرب بانتصار الحلفاء ، انقرضت الامبراطورية النمساوية ، وقسمت بلادها بين دول عديدة ، من جملتها الدولة الصربية . فالتحقت بالدولة المذكورة بلاد الخزوات والسلوفن — مع البوسنة والهرسك والجبل الأسود — ؛ وتكون بذلك دولة اسلافية كبيرة ، سميت في بادئ الأمر باسم « الدولة الصربية الخزواتية السلوفنية » تصريحاَ لأهم العناصر التي كونتها .

إن هذه الدولة الجديدة ، اصطدمت في بادئ الأمر بمشاكل داخلية كبيرة . لأن اختلاف التربية والتقاليد الادارية والثقافية التي سادت المقاطعات المذكورة منذ قرون عديدة ، انضم إلى اختلاف المذاهب واختلاف الثقافة فأوجد نزعات إقليمية ، عرضت كيان الدولة إلى مخاطر جدية .

إن الخروات والسلوفن كانوا أرق من الصرب من وجهة العلم والثقافة .
ولكن الصرب كانوا أرق من هؤلاء من حيث التشكيلات الحكومية
والتنظيمات العسكرية .

فكان من الطبيعي أن يحدث تنافس وتنازع بين هذين العنصرين
لتولى الحكم ، وكان من الطبيعي أن تتعرض الدولة التي تتكون منهما
لأزمات خطيرة .

ولكن الشعور بالوحدة القومية كان كفيلا بالتغلب على هذه
المشاكل كلها ، و بالقضاء على النزعات الإقليمية بأجمعها .

وهذا ما حدث فعلا: بعد زوال أزمات الحكم الأولى، وتلاشي النزعات
الإقليمية المختلفة، رأى القوم أن يتركوا الاسم المركب الأول ، وأن يسموا
الدولة باسم مختصر، يكون أكثر دلالة على الوحدة القومية من الاسم الأول .
واختاروا لذلك اسم « يوغوسلافيا » بالنسبة إلى اللغة التي تربط جميع
العناصر بعضها ببعض .

والدولة اليوغوسلافية التي تأسست بهذه الصورة — بعد اجتمياز
مرحلة الولادة العسيرة أصبحت متحدة ومتماسكة بكل معني الكلمة .
ومن المعلوم إن شدة هذا التماسك والاتحاد، بهرت الأنظار، وأدهشت
الأذهان ، خلال الحرب العالمية الثانية . . وبعدها .

— ٥ —

آلبانيا

كان الآلبان أصغر شعوب البلقان . إنهم دخلوا تحت حكم السلطنة

العثمانية في أواسط القرن الخامس عشر ، وبقوا تحت الحكم المذكور حتى

انتهاء حرب البلقان سنة ١٩١٣

كانوا يتكلمون بلغة خاصة بهم . غير إن هذه اللغة كانت محرومة من
أدب مدون ومكتوب .

كان معظمهم اعتنق الدين الاسلامي ، وبعضهم تمذهب بالمذهب
الكاثوليكي .

ارتبط الآلبان بالسلطنة العثمانية — بعد إسلامهم — ارتباطاً شديداً ،
وأشغلوا عدداً غير قليل في المناصب الادارية والعسكرية في مختلف أنحاء
البلاد العثمانية ، وفي مختلف أدوار تاريخها .

وظلوا حتى أوائل العقد الثاني من القرن العشرين ، موالين للسلطنة
موالاة تامة : يشتركون في حروبها ، ويظهرون خلال هذه الحروب من
آثار البسالة والتفاني ما يضعهم في الصف الأول من العناصر المناضلة في
سبيل عز السلطنة العثمانية والملة الاسلامية .

ولكن بلاد الآلبان ، كانت تقع في أقصى الغرب من حدود السلطنة ،
على شواطئ بحر الأدرياتيک . وكان يفصل بينها وبين عاصمة السلطنة بلاد
شاسعة ، يقطنها جماعات مختلفة ، من يونانيين وصرب وبلغار ..

وعندما قامت الحركات القومية والثورات الانفصالية في البلاد
المذكورة ، كان من الطبيعي أن يتأثر بها الآلبان تأثراً شديداً ، وأن
يفكروا في مصيرهم تفكيراً جدياً ؛ ولا سيما ، إنهم كانوا في بعض النواحي
مختلطين مع عناصر أخرى : إذ كان لهم قرى منبثة بين قرى يونانية في
بعض النواحي ، وصرية في نواحي ، بلغارية في نواحي أخرى .

إنهم كانوا يشاهدون هناك ما يعمله هؤلاء الجيران . وكانوا يلاحظون أنواع المساعدات التي تلقاها الثورات، من الدول البلقانية الصغيرة من جهة، ومن الدول الأوربية العظيمة من جهة أخرى . وكانوا يدركون إن جميع البلاد البلقانية صائرة إلى الانفصال عن جسم السلطنة ، وإن انفصال البلغار والصرب واليونان سيؤدي إلى انفصالهم هم أيضاً بطبيعة الحال . ولذلك رأوا من الواجب عليهم أن يعتنوا بقوميتهم ويتمسكوا بها، لكي لا يذوبوا في بوتقات الأقوام المجاورة لهم ، عند تحقق هذا الانفصال . وكثيراً ما كان يقول زعمائهم « أن سفينة السلطنة على وشك الفرق ، وعلينا أن نتخذ ما يجب اتخاذه من التدابير ، لكي لا نفرق معها ، مادام ليس في استطاعتنا أن ندفع عنها الفرق .. »

وهكذا نشأت الفكرة القومية والنزعة الاستقلالية بين الألبان ، في أوائل هذا القرن ، على الرغم من الروابط القوية التي كانت تربطهم بالسلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية .

وبدأت الفكرة القومية تعمل عملها ، أولاً بتوجيه العناية إلى اللغة القومية ، وبطاب جعلها لغة التعليم في المدارس .

لأن التعليم في بلاد الألبان ، كان يجري باللغة التركية في المدارس الرسمية ، وباللغات الأوربية — ولاسيما باللغة الإيطالية — في المدارس الأجنبية . وأما اللغة الألبانية نفسها ، فما كانت تدخل المدارس أبداً ؛ إنها كانت في حالة « لغة حوار » بين الناس ، لا تظهر وجودها إلا في البيوت وفي الأسواق .

ولكن الدولة العثمانية لم توافق على طلب الألبان في هذا الصدد، إلا بعد

قيامهم بثورة مسلحة ، والا بعد عجزها عن إخماد هذه الثورة في الظروف الصعبة التي كانت أحاطت بها .

ولكن أمنية الألبان في « التعليم باللغة القومية » كانت تجابه مشكلة أساسية : لأن اللغة الألبانية لم تكن من اللغات المكتوبة . فكان عليهم أن يدونها ويكتبوها من جديد ، كما إنه كان عليهم أن يختاروا الحروف التي يجب أن يكتبوها بها .

وهذا أوجد خلافاً بين مفكريهم وزعمائهم : صار بعضهم يقول بوجوب اختيار الحروف العربية ؛ وبعضهم يدعو إلى تقرير الحروف اللاتينية . وكانت إيطاليا تشجع هؤلاء بمؤسساتها التعليمية ، إلا إن الدولة العثمانية كانت تعارض هذا التيار ، وتدعو القوم إلى ترجيح الحروف العربية .

ومع هذا ، لم تستمر هذه الاختلافات مدة طويلة . لأن الأحداث البالقانية تعاقبت بعد الثورة الألبانية بسرعه كبيرة ، وجرفت الألبان معها جرفاً ..

ومن المعلوم أن الحرب التي نشبت سنة ١٩١٣ بين السلطنة العثمانية وبين الدول البالقانية المتفقمة ، انتهت بادحار الجيوش العثمانية ، وانسحابها من شبه جزيرة البلقان ، وأدت إلى خروج تلك البلاد من الحكم العثماني بصورة نهائية .

إن ألبانيا ، استقلت بعد الحرب المذكورة ، وأخذت تعزز قوميتها بكل ماديها من قوة .

إلا أنها كانت أصغر الدول البالقانية كلها ، كما أنها كانت أحدثها

في الظهور على مسرح السياسة الدولي ، وفي الدخول إلى ميدان الثقافة
العصرية ..

ولذلك بقت مغبونة الحقوق ، بالنسبة إلى جاراتها : إن الاقتسام
الذي تم بين الدول البلقانية ، ترك بعض البلاد الألبانية
داخل حدود الدول المجاورة لها . وهؤلاء الألبان أخذوا يهجرون بلادهم ،
ويقعدون قوميتهم ، بسبب سياسة التمثيل والضغط التي سارت عليها
الدول المذكورة .

كلمة ختامية

بهذه الصورة تكونت في شبه جزيرة البلقان ، خمس دول مستقلة ،
مؤسسة على أسس قومية .

ويظهر من التفاصيل التي سردتها آنفاً ، بكل وضوح وجلاء : إن
الحركات القومية في جميع هذه الدول بدأت بالاهتمام باللغة القومية
وبالتاريخ القومي .

ونستطيع أن نقول : أن اللغة كانت العامل الأصلي من جهة ، والهدف
الأساسي من جهة أخرى ، في جميع هذه الحركات القومية
وأما تأثير الأديان والمذاهب في هذه الحركات ، فكان أضعف بكثير
من تأثير اللغات فيها .

ولذلك رأينا إن البلغار — مثلاً — انفصلوا عن الصرب وعن اليونان ،
وخاصموهم مخاصمة عنيفة ، بسبب اختلاف اللغة ، وعلى الرغم من وحدة
الدين والمذهب .

وبعكس ذلك : إن جميع الشعوب اليوغوسلافية اتحدت تحت
راية اللغة، — وكونت دولة واحدة — ، على الرغم من اختلافهم في الدين
والمذهب .

وخلاصة القول : صارت اللغة العامل الأساسي في تحديد القوميات
وتكوين الدول ، في جميع بلاد البلقان .



المحاضرة الرابعة

نشوء الفكرة القومية

عند

الأتراك العثمانيين

و

التيارات اللغوية والتاريخية التي رافقتها وساعدتها

نشوء الفكرة القومية

عند

الأتراك العثمانيين

الأتراك من الأقوام الكبيرة، المنتشرة على مساحة واسعة من الأرض؛ فالفرع الغربي منهم يقطن آسيا الصغرى المعروفة باسم «الآنضول». في حين أن الفرع الشرقي منهم يقطن كاشغر المعروفة باسم «التركستان الصينية» وقد أسس الأتراك دولا عديدة في مختلف أقسام آسيا، في مختلف أدوار التاريخ؛ وبعض هذه الدول حكم أقساما كبيرة من قارة أوروبا أيضا. غير أن هذه الدول كلها، كانت انقرضت قبل أواسط القرن التاسع عشر، باستثناء واحدة منها، هي الدولة العثمانية، التي حافظت على استقلالها، بالرغم من زوال شوكتها.

والعنصر التركي أصبح خلال القرن التاسع عشر — من الأمم المحكومة في كل محل؛ باستثناء أراضي السلطنة العثمانية، التي لم يكن فيها مستقلا فحسب، بل كان حاكما أيضا.

إنني لن أتبع نشوء الفكرة القومية عند جميع الشعوب التركية. بل سأقصر بحثي على الأتراك العثمانيين وحدهم.

سأفعل ذلك لسببين جوهريين:

أولا: — إن نشوء الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين يعطينا نموذجا خاصا، يختلف عن سائر النماذج اختلافاً كبيراً. لأن هؤلاء

الأتراك كانوا مستقلين ومتحدين ، قبل أن تدب في نفوسهم فكرة « القومية التركية » . ولذلك لم تأت لهم هذه الفكرة ، لا باستقلال ولا بوحدة ، كما حدث في سائر الأمم ؛ إنما أتت إليهم بنهضة جديدة ، على طراز جديد . ولذلك أصبح دراسة هذا النموذج ضرورية ، للحصول على فكرة شاملة عن جميع ثمرات الفكرة القومية .

ثانيا : — إن السلطنة العثمانية كانت حاكمة على القسم الأعظم من البلاد العربية . ولذلك كان نشوء الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين علاقة قوية بتاريخ الأمة العربية . ولهذا رأيت من الضروري أن أتبع سير الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين ، قبل أن أنتقل إلى بحث الفكرة القومية في البلاد العربية .

— ١ —

كانت الدولة العثمانية ، دولة اسلامية بكل معنى الكلمة . كان الأوروبيون يسمونها « تركيا » ، ولكنها هي نفسها ما كانت تتلقب بلقب « التركية » أبداً ، بل كانت تسمى نفسها على الدوام « الدولة العلية العثمانية »

وكان سلاطينها يلقبون بكثير من الألقاب والنعوت الطنانة ، مثل « سلطان الغزاة والمجاهدين » و « خاقان البرين والبحرين » ، و « خادم الحرمين الشريفين » ، و « خليفة المسلمين » و « سلطان العرب والمعجم » . ولكن بين جميع هذه الألقاب والنعوت ما كانت تذكر كلمة « الترك » بصورة من الصور .

والسبب في ذلك يعود إلى تاريخ نشوء السلطنة وكيفية تأسيسها :

من المعلوم إن الدولة العثمانية كانت في بادئ الأمر أمارة من الإمارات التابعة إلى الدولة السلجوقية . ثم انفصلت واستقلت ، عندما مات آخر سلاطين السلاجقة .

وهذه الأمارة كانت تمتاز عن سائر الإمارات التي انفصلت عن الدولة السلجوقية ، بموقع جغرافي هام : إنها كانت متاخمة لحدود الإمبراطورية البيزنطية الهرمة ، من نواحيها القريبة من الدردنيل . فكان أمامها مجال واسع للفتوحات ، على أساس « غزو بلاد الكفر » ، والجهاد في سبيل الإسلام . وكما كانت تفتح مدينة من المدن البيزنطية كانت تتلقى من سائر أمراء المسلمين رسائل التهاني والتبريك ؛ لأنهم كانوا يعتبرون هذه الفتوحات بمثابة « توسيع حوزة الإسلام ، ونشر رايته بين الأنام » .
وهذه الحالة أصبحت أكثر بروزاً للعيان ، بعد ما اجتازت الجيوش العثمانية الدردنيل ، ورسخت أقدامها في تلك الناحية من القارة الأوروبية . لأنها عندئذ دخلت بلاداً تعتبر كلها « دار حرب و جهاد » حسب التعبير الذي اصطلح عليه فقهاء الإسلام .

والعثمانيون استفادوا من هذا الوضع ، استفادة كبيرة جداً ، من وجهة أخرى أيضاً ؛ لأنهم اختطوا لدولتهم خطة تجنيد طريفة ، مكنتهم من تكوين جيش قوى كبير ، على الرغم من ضآلة عددهم في بادئ الأمر : إنهم كانوا يقومون من وقت إلى آخر ، بغارات على بلاد الفرنجة ، لغرض استرقاق الأطفال : كانوا يهودون من هذه الغارات « الاقتطافية » — حسب تعبيرهم الرسمي — بعدد غير قليل من الأطفال « المقطوفين » ، ثم يربون هؤلاء الأطفال في ثكنات خاصة ، تربية إسلامية عسكرية ،

فيكونون منهم جيشاً قويا ، — هو الجيش الذي عرف في التاريخ باسم « الانكشارية » .

إن أفراد هذا الجيش ما كانوا يعرفون شيئاً عن أصولهم ، ولا يرتبطون بأصرة غير أسرة الجيش الذي ينتمون إليه ، ولا يطمحون إلى شئ غير الحرب والجهاد في سبيل الله . وبتعبير أقصر : إنهم كانوا يعدون للحياة العسكرية العنيفة ، منذ نعومة أظفارهم ، إعداداً دقيقاً ، كاملاً .

والفتوحات العثمانية التي امتدت في القارة الأوروبية حتى فينا ، تمت بأجمعها على يد هذا الجيش الذي كان يتألف على هذه الصورة ، ويتدرب على هذه الطريقة .

ومن المعلوم أن هذه الفتوحات أثارت — منذ البداية — مخاوف بعض الدول النصرانية في أوروبا ، وحملتها على تأليف « جيوش صليبية » لمحاربة العثمانيين ولتوقيف انتشار الإسلام في تلك الديار .

إن تغلب العثمانيين على أمثال هذه الجيوش الصليبية ، كان يرفع مكانتهم في العالم الإسلامي بطبيعة الحال . وهذه المكانة ، ارتفعت بوجه خاص ، أولاً بعد فتح القسطنطينية ثم بعد فتح مصر والحجاز . إذ من المعلوم أن هذه الفتوحات أضافت إلى ألقاب سلاطين آل عثمان ألقاباً جديدة هامة ، هي ، أولاً لقب « خادم الحرمين الشريفين » ، ثم لقب « خليفة المسلمين »

هكذا ، نشأت السلطنة العثمانية ، مشبوبة بإيمان ديني عميق ، متوجهة إلى أهداف دينية صريحة . أنها كانت دولة إسلامية ، بكل معنى الكلمة لأنها كانت تدين بدين الإسلام فحسب ، بل لأنها كانت تسعى إلى توسيع

حوزة الإسلام من جهة ، وكانت تستمد قوة من الديانة الإسلامية من جهة أخرى .

كان الأتراك العثمانيون يعبرون عن « القومية » بكلمة « الملة » ، وكانوا يقولون على الدوام « الدين والملة شيء واحد » . إنهم كانوا يلقنون الأطفال هذه الفكرة بهذه العبارة البتامة ، منذ بدء تعليمهم في الكتاتيب . كما إنهم كانوا يدنون هذه العبارة ، في الصحائف الأولى من الكتب الدينية الأساسية التي كانت تسمى باسم « علم حال — علم الحال » .

هذا ، وكانت جيوش الدولة تخوض الحروب بحمية دينية شديدة ؛ وكانت عبارة « إما غازي وإما شهيد ! » من الكلمات التي تتكرر على الألسن ، في جميع الأوساط ، عند التكلم عن السفر إلى ميادين الحرب والقتال . وكان الكتاب والمؤرخون يعتبرون التاريخ العثماني ، جزءاً متمماً لتاريخ الإسلام ؛ وكانوا ينظرون إلى السلاطين العثمانيين ، كأخلاف للخلفاء الأقدمين — من الراشدين إلى الأمويين فالعباسيين — .

في الواقع إن السلاطين كانوا أتراكاً . إلا أنهم ما كانوا ينتمون إلى التركية ؛ لأن كلمة « التركية » ، كانت أصبحت — في عرف رجال الدولة وكتابها — مرادفة للعامية والبيدائية ؛ فكانت لا تستعمل إلا للدلالة على السوقة والسذج من الناس . حتى أن بعض المؤرخين عندما يضطرون إلى ذكر كلمة الأتراك ، كانوا يردفونها بتمبير « بي إدراك » بمعنى « المحرومين من الإدراك » .

هذا ، واللغة الرسمية نفسها ، ما كانت تنسب إلى « التركية » ، بل كانت تنعت بـ « العثمانية » : فانهم كانوا يقولون « لسان عثمانى » بمعنى

اللغة العثمانية، و«صرف عماني» بمعنى الصرف العماني، و«أدبيات عثمانية» بمعنى الآداب العثمانية.

وذلك لأن الكتاب والأدباء كانوا يكثر من استعمال الكلمات العربية والفارسية؛ وكانوا يعتبرون القواميس العربية والفارسية ملكاً مباحاً ومشاعراً، يسوغ لهم أن يقتبسوا منها ما شاءوا من الكلمات، لايجاد قوافٍ طريفة في أشعارهم، أو إبداع عبارات رنانة في كتاباتهم وفضلاً عن ذلك، إنهم كانوا يستعينون في هذا المضمار بالقواعد العربية والفارسية أيضاً: فكانوا يصوغون مثلاً كلمات الجمع، تارة حسب قواعد التركية الأصلية، وطوراً حسب قواعد اللغة العربية، وطوراً آخر حسب قواعد اللغة الفارسية. وكذلك كانوا يتفننون في التراكيب الإضافية والوصفية، فيصوغونها وفق ما تقتضيه قواعد إحدى هذه اللغات الثلاث، حسب ما يحلو لهم من فخامة العبارة وجرس الكلام.

والشعر أيضاً كانوا ينظمونه على أوزان العروض — وفق ما كان معتاداً في الأشعار العربية والفارسية —، وكانوا يتخمون بالكثير من الكلمات والتراكيب العربية والفارسية.

في الواقع إن الشعب ما كان يفهم شيئاً يذكر من هذا الأدب المعقد المزخرف. بل إنه كان يعرف نوعاً آخر من الشعر: نوع لا يتقيد بأوزان العروض، بل يتبع وزناً خاصاً بسيطاً، يسمى «وزن البنان» لأنه يستند إلى عد المقاطع بالأصابع. كان الزجالون ينظمون أشعارهم وأغانيتهم على هذا الوزن الشعبي، ويرتلونها على أنغام الربابات، ولذلك كانوا يعرفون باسم «شعراء الربابة»

إلا ان رجال العلم والأدب في الدولة العثمانية ، كانوا يحتمقرون هذ النوع من الشعر ، ويطرفعون عن ممارسته ؛ فما كانوا يرونه خليقاً بالدخول في حظيرة الأدب الحقيقي .

بهذا الاعتبار ، نستطيع أن نقول : إن تسمية الأدب الرفيع — بالأدب العثماني كان في محله تماماً . لأنه كان أدباً آريستوقراطياً ، مترفعاً عن الشعب . نشأ في قصور السلاطين والوزراء ، وترعرع في بيئات العلماء والأغنياء ..

ويظهر من كل ما تقدم ، أن كل شيء في السلطنة العثمانية كان يتبع تارة بالعثمانية وطوراً بالاسلامية ، ولكنه ما كان ينسب إلى التركية أندأ .

وأما فكرة القومية التركية ، بمعناها المتميز عن العثمانية وعن الاسلامية على حد سواء ... فما كانت تجول لافي خواطر رجال الدولة ومنورى الأمة ، ولا في أذهان سواد الشعب وعوام الناس .

* * *

واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، حتى في العهد الذي عرف في التاريخ العثماني باسم « عهد التنظيمات » :

من المعلوم ان الدولة العثمانية ، دخلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر — ولا سيما في الثلث الأخير من ذلك القرن — في طور اصلاحات واسعة النطاق . قامت الدولة في هذا العهد — الذي عرف باسم عهد التنظيمات — باصلاحات إدارية وقضائية ومالية ، وسياسية شاملة ، على أساس الأقتداء بالغرب ، واقتباس النظم والأساليب العصرية من

الغرب . وقد اقترنت هذه التنظيمات الحكومية ، بتطورات هامة في ميادين العلم والأدب أيضاً .

إلا أن الدولة العثمانية لم تتخل عن صفتها الأساسية حتى في هذا العهد أيضاً ؛ وبقيت دولة عثمانية إسلامية - بكل معني الكلمة .

في الواقع ، أنها أعلنت : « خط همايون » مشهور المساواة بين جميع التبعة ؛ إلا أنها لم ترم من « حكمة الحكومة » أن تساوى بين المسلمين والمسيحيين في أمر الخدمة العسكرية . ففرضت هذه الخدمة على المسلمين فقط . وأما المسيحيون ، فقد فرضت عليهم « بدلا تقديراً » يقوم مقام الخدمة العسكرية .

ولذلك كانت دوائر النفوس تسجل العثمانيين حسب دياناتهم ومذاهبهم ، من غير أن تلتفت إلى لغاتهم وقومياتهم ؛ فجميع المسلمين كانوا يسجلون في دفاتر النفوس ، وفي « التذاكر العثمانية » ، كمسلمين فحسب ، دون أن يذكر بجانب ذلك فيما إذا كانوا من الأتراك أو من العرب ، أو من الشركسة ، أو الآلبان ، أو الأكراد ... إن ما يهيم الدولة من شؤونهم كان ينحصر في ديانتهم : انهم مسلمون ، وكفى ؛ وما كانت الدولة تشعر بآية حاجة لأن تعرف عنهم شيئاً أكثر من ذلك .

هذا ، ومما يجدر بالذكر ، ان العلماء والأدباء .. ما كانوا يختلفون عن رجال الحكم والسياسة في هذا المضمار : انهم أيضاً كانوا يهتمون بالدين وحده ، من غير أن يلتفتوا إلى القومية ، بل من دون أن يفكروا فيها .

إن النهضة الأدبية التي قامت في عهد التنظيمات ، كانت نهضة قوية جداً : أنها نأثرت بالآداب الأوروبية تأثيراً شديداً ، ولذلك فتحت في

الأدب العثماني عهداً جديداً . والأدباء والشعراء الذين نبغوا في ذلك العهد كتبوا عن الوطن والوطنية كثيراً من المقالات والأشعار ، والقصائد والروايات ... اسوة بما يفعله أدباء الغرب .

إذا استعرضنا هذه الآثار الأدبية الحماسية ، وجدنا أنها تتكلم على الدوام عن الوطن العثماني ، وعن الأمة الإسلامية ؛ وتبأهى بأجساد العثمانيين وبمفاخر المسلمين ... ولكنها ما كانت تنسب ذلك إلى القومية التركية ، حتى أنها ما كانت تذكر كلمة الترك والأتراك على الإطلاق .

مثلا ، كل ما كتبه الشاعر المشهور نامق كمال - الذي يعتبر « أبو الوطنية » في العالم العثماني - كان يهدف على الدوام إلى استشارة روح الوطنية العثمانية ، المبنيّة على الحمية الإسلامية : كانت جميع كتاباته الشعرية والنثرية مشبوبة بحماسة خارقة للعادة ، تصدر من أعماق قلبه ، كأنها « حمم تندفع من فوهة بركان » - حسب تعبير أحد النقاد - ؛ ولكنها كانت « عثمانية - إسلامية » ، خالية عن كلمات الترك والأتراك والتركية بوجه عام .

ولأنظار نوع الوطنية التي كانت تختلج في فؤاد هذا الشاعر العظيم ، أرى أن أصف لكم إحدى قصائده الوطنية المشهورة :

يبدأ الشاعر بوصف غادة حسناء ، وصفاً رائعاً رقيقاً . وبعد الانتهاء من وصف جمالها الفتان ، يتعرف إليها بغمّة ، ويصيح بحرقه قلب ظاهرة :

« هذه أنت ؟ أنت ؟ أيتها الوطن الجميلة ؟ ... »

ثم يخاطبها مستعظفاً وملحاً في وقت واحد :

« إذهبي.. أيتها * الوطن ... تدرى بالسواد في الكعبة . ثم ابسطي
إحدى ذراعيك إلى روضة النبي ، ومدى الثانية إلى المشهد في كربلاء ..
واظهري على الكائنات على هذه الهيئة .. ولا ريب في أن الخالق نفسه
يعشق هذه الهيئة .. »

« ثم افتحي صدرك ، واخرجي منها شهداءك ، وانثريهم على الملاء .
فقولي : ياربى ... هؤلاء هم الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم في سبيلك ..
بينهم من كان استشهد في بدر ، ومن كان استشهد في حنين ... »
وبعد ذلك يطلب إليها أن تعدد رزايا المسلمين ، وأن تتضرع إلى الله
تعالى ، أن يحمي المسلمين من كيد الأعداء ، بحرمة هؤلاء الشهداء .
كل ما جاء في هذه القصيدة يدل دلالة واضحة على أن عواطف
الشاعر ، ما كانت تفرق بين شهداء صدر الاسلام ، وبين شهداء الحروب
العثمانية أبداً .

ان جميع كتابات نامق كال كانت على هذا الطراز : تمزج الوطنية
العثمانية مع الحمية الاسلامية .

هذا ، والشاعر العظيم ، عبد الحق حامد - الذي نشأ معاصراً لنامق
كال - أيضاً كان مثله : لا يفرق بين التاريخ العثماني وتاريخ الاسلام .
انه ألف عدة روايات مسرحية ، كلها وطنية ، ومعظمها مستنبطة من تاريخ
الأندلس : طارق ابن زياد ، موسى بن نصير ، زينب ، ترز ...
ويقول هذا الشاعر ، في مقدمة إحدى هذه المسرحيات « إنه رأى أن
ينتخب مواضيع مسرحياته من التاريخ القومي ، لتبنيان أجداد الأجداد . »

* أنى رأيت أن استعمل صيغة التأنيث . لأن الخطاب موجه إلى الغادة الحسنة

كما يدل دلالة قاطعة على أنه كان - في ذلك العهد - يعتبر تاريخ الأندلس تاريخاً قومياً بالنسبة إلى العثمانيين .

ذكرت هذين الشاعرين نظراً لما كانتهما العظمى ؛ ولكنني أؤكد إن جميع الكتابات الوطنية التي كانت تصدر عن أقلام الكتّاب والشعراء، كانت على هذا النمط : تشكلم عن الوطن العثماني وعن الأمة الإسلامية بوجه عام ، ولكنها لا تقول شيئاً عن الأتراك بوجه خاص .

- ٢ -

يظهر في كل ما ذكرته آنفاً : إن الأتراك العثمانيين كانوا - حكومة وشعباً - مرتبطين بفكرة « الوطنية العثمانية الإسلامية » ارتباطاً شديداً ، وبعيدين عن الشعور بالقومية التركية بعداً كبيراً .

والأحوال استمرت على هذا المنوال ، حتى وَاخِرَ القرن التاسع عشر ، بل حتى أواخر العقد الأول من القرن العشرين .

غير إنه بعد ذلك ، بدأت فكرة « القومية التركية » تعمل عملها في النفوس ، وصارت تستولى على الأذهان وتستهوئ القلوب بسرعة ؛ وأخذت تقتحم الموانع التي تقوم في سبيلها ، الواحدة بعد الأخرى . إلى أن أصبحت سيدة الموقف تماماً ، بقيام « الدولة التركية الفتية » ، مقام السلطنة العثمانية المحتضرة

إن « الفكرة القومية » عند الأتراك العثمانيين ، بدأت أولاً كحركة لغوية أدبية ؛ ثم صارت تظهر في الأبحاث التاريخية ؛ وبعد ذلك انتقلت إلى ميادين الحكم والسياسة .

وإذا سمينا حركة القومية التركية بالاستتراك ، جاز لنا أن نقول : إن

تيارات القومية التركية - عند الأتراك العثمانيين - بدأت باستتراك اللغة؛ ثم انتقلت إلى استتراك التاريخ؛ وانتهت في آخر الأمر إلى استتراك الدولة. ومن الطبيعي، إن الأستتراك في اللغة والتاريخ، مهد السبيل إلى الأستتراك في السياسة والحكم. ولكن هذا الأستتراك الأخير، بدوره، ساعد على تمام الأستتراك في اللغة والتاريخ مساعدة كبيرة.

وأما إذا أردنا أن نتتبع سير هذه التيارات القومية بشيء من التفصيل، وجب علينا أن نستعرض مظاهرها في ثلاثة أدوار متتالية:

(أ) - الدور الذي يمتد من بدء حركة «التنظيمات» إلى حين حدوث انقلاب الدستور، وتأسيس «مشروطية الحكم» - حسب تعبير الأتراك - سنة ١٩٠٨

(ب) - الدور الذي يمتد من انقلاب المشروطية العثمانية، إلى إعلان الجمهورية التركية.

(ج) - الدور الذي بدأ بإعلان الجمهورية التركية.

في الدور الأول من هذه الأدوار الثلاثة، كانت آثار الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين قليلة، ضعيفة، ومبعثرة. إنها تجلت في كتابات بعض الأدباء والمفكرين. ولكنها لم تستطع أن تحدث تياراً مؤثراً في الحياة الفكرية والسياسية.

وأما في الدور الثاني - ويعني ذلك: بعد انقلاب المشروطية سنة

١٩٠٨ - فقد أخذت الفكرة شكل تيارات قوية واضحة. وصار القائلون بها يبذلون جهوداً متواصلة لتنظيمها من جهة ولنشرها من جهة أخرى: ألقوا الجمعيات، وأسسوا النوادي، أصدروا المجلات... وانتهزوا كل الفرص

لنشرها بين الشباب وبين سائر الناس ، بواسطة المقالات ، والدروس ،
والخطب والمحاضرات ، والأغاني والأشعار والروايات

وقد لا قوا - في البدايه - معارضه شديدة من بعض البيئات : لأن
جماعة من الكتاب والمفكرين كانوا يعارضون فكرة القومية التركييه باسم
« الإسلامية » ؛ لأنهم كانوا يذهبون إلى أن النعرات القومية منافية
لمبادئ الإسلام بوجه عام

وجماعة أخرى من الكتاب والمفكرين كانوا يعارضون فكرة القومية
التركية باسم « العثمانية » ؛ لأنهم كانوا يعتقدون ان انتشار هذه الفكرة
يؤدى إلى تفكك الروابط التي تربط الأقسام العثمانية ، وتسبب
انقراض السلطنة .

ولكن فكرة القومية التركية تغلبت على جميع هذه المعارضات .

وما يجدر بالذكر ان الوقائع السياسية والحربية التي توالى على السلطنة
العثمانية بسرعة كبيرة - بعد انقلاب المشروطية - ساعدت على هذه الغلبة
مساعدة كبيرة :

ذلك لأن الحرب الطرابلسية الايطالية (١٩١١) فصلت عن السلطنة
العثمانية ولايتين : هما ولايتى طرابلس الغرب وجزائر البحر الأبيض ؛
والحرب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣) فصلت عنها ست ولايات : هي يانيه ،
اشقودره ، قوصوه ، مناستر ، سلانيك ، كريد ؛ وأما الحرب العالمية الأولى
(١٩١٤ - ١٩١٨) فقد فصلت عنها ثمانى ولايات : هي الموصل ، حلب
سورية بيروت ، بغداد ، البصرة ، الحجاز ، اليمن . فلم يبق بعد ذلك للدولة
غير الولايات التركية البحتة . فأصبحت الدولة « تركية » فعلا .

ومع انفصال الولايات التي ذكرتها آنفاً ، فقد تم انفصال الألبان ،
والصرب والبلغار ، والعرب . . وكانت الدولة قد تخلصت من معظم
الأرمن ، بعملية « التهجير » التي أقدمت عليها خلال الحرب العالمية ؛
كما إنها تخلصت من جميع العناصر اليونانية ، بفضل « مبادلة السكان »
التي جرت بينها وبين الدولة اليونانية ، بعد الحرب التي قامت بينهما .
ولم يبق مانع يحول دون اعتبار الدولة « تركية » بكل معنى الكلمة .
ونستطيع أن نقول : عند انتهاء الدور الثاني وبدء الدور الثالث ،
كانت السلطنة العثمانية زالت من عالم الوجود بصورة رسمية ، تاركة
محلها إلى جمهورية تركية جديدة .

والجمهورية التركية — التي دشنت الدور الأخير ، أخذت على عاتقها
إتمام استتراك الشعب والحكومة ، وتحقيق كل ما تقتضيه فكرة القومية
التركية ، وفق خطط مرسومة ، مستندة إلى قوانين وأنظمة جديدة ؛
وأزالت بذلك جميع النظم الباقية من عهد « الفكرة العثمانية الإسلامية »
التي كانت سائدة قبلاً .

— ٣ —

بعد هذه النظرات العامة التي ألقيناها على « نشوء الفكرة القومية ،
عند الأتراك العثمانيين » . . . يجدر بنا أن نستعرض أهم التطورات التي
أحدثتها هذه الفكرة ، أولاً في ميادين اللغة والأدب ؛ ثانياً في ميادين
الأبحاث التاريخية ؛ وثالثاً في ميادين الخطط الساسية .

١ — الاستتراك في اللغة والأدب :

إن آثار الفكرة القومية التركية ظهرت أولاً في ميادين اللغة والأدب

كما قلت ذلك آنفا .

إنها بدأت أولا ، بالاعتراض على نسبة اللغة والأدب إلى العثمانية ؛
وثانيا بالدعوة إلى الكف عن اقتباس الكلمات من المعاجم اللغوية
والدواوين الشعرية ، العربية والفارسية .

ربما كانت أولى الكتابات التي تجلت فيها هذه النزعة بصراحة هي
إحدى القصائد التي نظمها الشاعر ضيا باشا : إنه كان من رجال عهد
التنظيمات ؛ وكان - في بداية الأمر - زميلا وصديقا لشاعر الوطنية العثمانية
فامق كمال الذي ذكرته آنفا .

وكان مما قاله ضيا باشا في هذه القصيدة :

« الذين يبغون اللغة العربية ، فليذهبوا إلى بلاد العرب ؛ والذين
يبغون اللغة الفارسية ، فليرحلوا إلى إيران ؛ والذين يبغون اللغة الافرنجية ،
فليذهبوا إلى بلاد الفرنجة .

« فان كل من لا يدرك هذه الحقيقة ، فهو جاهل : نحن أتراك ،
فينبغي أن يكون لنا لغة تركية . . » .

لقد أعقبت هذه القصيدة وهذه الدعوة ، كتابات ودعوات عديدة
ترمي إلى نفس الغرض . إلا أن هذه الكتابات والدعوات ، كانت تظهر
في أوقات متقطعة ، وبقيت مبعثرة متفرقة ، فلم تولد حركة تستحق اسم
« التيار » .. حتى حدوث انقلاب الدستور ، وقيام « مشروطية الحكم »
سنة ١٩٠٨ .

وأما بعد ذلك ، فقد أخذت الفكرة تنتشر بسرعة ، وولدت عدة
نزعات وتيارات ، عرفت بالأسماء التالية : تبسيط اللغة ، تصفية اللغة ،

تتريك اللغة .

أولا ، قامت دعايات قوية للعدول عن استعمال التراكيب العربية والفارسية ، للتقريب بين لغة الكتابة ولغة الكلام .

ثانيا ، قاست دعوة ملحة لتبسيط القواميس والدواوين العربية والفارسية من بين أيدي الكتاب والأدباء ، ولتصفية اللغة من الكلمات العربية والفارسية التي آخمت الكتابات الأدبية ، بقصد زخرفة الكلام .

ثالثا ، قامت دعوة للبحث عن كلمات تركية أصيلة ، لتحل محل الكلمات العربية والفارسية المستعملة في الكتابات الأدبية والعلمية .

إن الدعوة الأولى انتشرت بسهولة ، وأثمر ثمراتها بسرعة ، وساعدت كثيرا على تبسيط اللغة ، بصورة فعلية .

كانت التراكيب العربية والفارسية تعتبر - قبل ذلك - من ضرورات الأدب الرفيع ، ولهذا السبب كانت اللغتان العربية والفارسية ، تدرسان في جميع المدارس الابتدائية والثانوية . عندما بدأت حركة «تبسيط اللغة» ، حذفت الدروس المذكورة من مناهج الدراسة الابتدائية .

وأما الدعوة الثانية ، والثالثة خاصة ، فقد اصطدمتا بعراقيل عديدة ، لأن الكتاب والمفكرين ، اختلفوا في تعيين مدى التصفية والتتريك : أى الكلمات يجب أن تخرج من دائرة الاستعمال ، من غير أن تعوض بغيرها ؟ أيها يجب أن تبقى مستعملة كما هي ، وأيها يجب أن تستبدل بكلمات تركية أصيلة ؟

إن آراء زعماء التجديد ، لم تتحد في أجوبة هذه الأسئلة :

لأن جماعة منهم كانوا يلتزمون مبدأ التصفية المطلقة والتتريك التام ، ويقولون بوجوب الاستغناء عن جميع الكلمات العربية والفارسية ، والاستعاضة عنها بكلمات تركية بحته .

ولكن جماعة أخرى منهم كانوا يلتزمون خطة الاعتدال في هذا المضمار ، وكانوا يدعون إلى الاقتداء بالناس . فيقولون : ان هناك كثيراً من الكلمات العربية والفارسية التي لا كتبها الألسن التركية ، وتعود عليها الخواص والعوام على حد سواء . هذه الكلمات دخلت في صميم اللغة ، وأصبحت بمثابة الكلمات التركية ، على الرغم من أصولها العربية أو الفارسية . فيجب علينا أن لا نتعرض إلى أمثال هذه الكلمات - ولا نشغل أنفسنا بمحاولة تتريكها ، ويجب أن نحصر عمليات التصفية والتتريك في حدود الكلمات التي ليست من هذا القبيل .

إن رأي هذه الجماعة ، هو الذي ساد ، حتى قيام الجمهورية . لأن زعماء الحركة القومية التركية - وعلى رأسهم ضيا كوك آلب الذي كان يعتبر الدماغ المفكر للقومية التركية - كان يلتزم هذا الرأي ، ويدعو إلى العمل به على الدوام .

ولكن . . . في الدور الثالث من الأدوار التي ذكرتها ، - يعني : بعد قيام الجمهورية - انتقل زمام الأمور إلى الرأي الأول ، وصارت الحركة تتجه اتجاه « التصفية المطلقة والتتريك التام » . هذه الحركة تقوت بوجه خاص بتأثير الغازي مصطفى كمال . لأنه التزم هذه الخطة ، وأخذ يسعى لتنفيذها ، بكل ما له من نفوذ مادي ومعنوي . ولذلك ألفت الحكومة لجنة رسمية لاصلاح اللغة . وصارت هذه اللجنة تشتغل بنشاط كبير ،

وحاس شديد : تجمع الكلمات التركية المستعملة في مختلف نواحي البلاد من جهة ، وتدرس الكلمات المستعملة في مختلف اللغات واللهجات التورانية من جهة أخرى ، وتقتراح الكلمات التي يجب أن تقوم مقام العربية والفارسية المستعملة قبلا ، مستندة إلى أبحاثها هذه . ورأت اللجنة أن تلجأ إلى اختراع بعض الصيغ الجديدة أيضاً ، لتسهيل إيجاد الكلمات التركية التي ترى لزوما لها .

وبلغ تعصب القوم على الكلمات العربية والفارسية حدا غريبا جدا : لأنهم صاروا يرجحون استعمال بعض الكلمات الافرنجية ، عوضا عن الكلمات العربية التي كانت مستعملة قبلا . مثلا ، إنهم أبطلوا استعمال كلمة « الرهن » التي كانت شائعة بين الناس ودارجة في القوانين ؛ وقرروا التعويض عنها بكلمة « ايبوتيك » الفرنسية في جميع الدوائر الرسمية وقد أوصل الغازي مصطفى كمال - نزوعه إلى التريك التام إلى الحد الأقصى ، في إحدى الخطب التي أعدها لاستقبال أحد السفراء . وعندما أبلغت الحكومة الخطبة المذكورة إلى الجرائد التركية بصورة رسمية ، اضطرت إلى تذييلها بشروح تتعلق بمعنى ٣٠ كلمة من الكلمات المستعملة فيها ! .

كان عدد غير قليل من رجال الفكر والأدب ، لا يحبذون هذه الخطة ، ولكنهم ما كانوا يجرأون على مخالفتها ، بسبب تمسك الغازي أتاتورك بها تمسكا شديدا .

وسارت الأمور على هذا المنوال ، إلى أن اخترع البعض نظرية جديدة ، ساعدت كثيرا على الحد من قوة اندفاع هذه الحركة : هذه

النظرية عرفت بتعبير « شمس اللغات » ، إذ زعم أصحابها بأن اللغة التركية بمثابة الشمس لمجموعة لغات العالم : كل اللغات تولدت منها ، وانفصلت عنها ، كما انفصلت النجوم السيارة عن الشمس . . بهذا الاعتبار ، يمكننا أن نجزم بأن الكلمات التي تنسب الآن إلى العربية أو الفارسية ، كلها منحدره من أصول تركية .

هذه النظرية — على مخالفتها الصارخة للحقائق العلمية — لم تخل من فوائد عملية ، لأنها فتحت الباب للملاحظة التالية : ما دامت هذه الكلمات منحدره من أصول تركية ، فلماذا نبذل جهودا للاستعاضة عنها بكلمات جديدة ؟

إن حركة تتركب اللغة لم تتوقف بذلك تماما . إلا أنها اكتسبت شيئا كثيرا من الاعتدال ، وأخذت تسير سيرا وثيدا .

٢ — الاستتراك في الشعر :

إن التطورات التي حدثت في اللغة — من وجهتي المفردات والتراكيب — بسبب انتشار فكرة القومية التركية أثرت في الشعر أيضا ، بطبيعة الحال . إلا أن حركة الاستتراك في الشعر ، لم تكتمف بهذه التأثيرات غير المباشرة ؛ بل إنها تناولت الأوزان أيضا : أنها أدت إلى « تحرر الشعر من أوزان العروض » ، وانصرافه عنها إلى « أوزان البنان » أسوة بالشعر السعبي التركي .

أخذ بعض الشعراء يتلفتون إلى الأشعار الشعبية ، منذ عهد التنظيمات . وقد جرب عدد غير قليل منهم أن ينظموا — من وقت إلى آخر — بعض الأشعار على وزن البنان ؛ وقد استطاع بعضهم أن يبدع بعض القطع

من الشعر الرفيع على هذا الوزن . إلا أن هذه المحاولات لم تتواصل ، بشكل يؤدي إلى إحداث تيار ظاهر ، إلا بعد انقلاب المشروطية . في الواقع ، انه ظهر في أواخر القرن التاسع عشر شاعر أخذ على نفسه ألا ينظم إلا على وزن البنان ، المعروف بين سواد الشعب . وقد نشر — واسمه محمد أمين — كثيراً من الأشعار على هذا النمط ؛ ثم جمعها في ديوان أسماه « أشعار تركية » ؛ إلا أنه لم ينسل قبولا حسنا من بيئات الشعر والأدب ، إلا بعد انقلاب المشروطية ، في الدور الثاني من الأدوار الثلاثة التي ذكرتها آنفاً .

وكانت إحدى القصائد الحماسية التي نشرها الشاعر المذكور تبدأ بالعبارات التالية :

« أنا تركي . ديني سام ، جنسي عظيم . قلبي مملوء بالنار .. »
ربما كان ذلك أولى الأشعار والكتابات التي تقول « أنا تركي » في مقام التفاخر والمباهاة .

أن تزع الاستمراء التي ظهرت بين الشعراء بهذه الصورة ، بقيت في بادئ الأمر ضعيفة ومحصورة في دائرة ضيقة . إلا أنها أخذت تتقوى وتتوسع بسرعة ، بعد انقلاب المشروطية ، ولاسيما بعد نضوج فكرة القومية التركية ، وازياد الوعي القومي عند الأتراك العثمانيين :

لقد زاد عدد الذين ينظمون الشعر على وزن البنان ازدياداً مطرداً ؛ كما زاد عدد الذين ينجحون في هذا المضمار نجاحاً كبيراً ؛ وزاد عدد الأشعار الرفيعة والرقيقة المنظومة على هذا الوزن .

وفضلاً عن ذلك ، أخذ بعض الأدباء يحملون على أوزان العروض

حملات شديدة : صاروا يقولون ان هذه الأوزان إنما نشأت من طبيعة اللغة العربية ، وهي ملائمة لطبيعة الكلمات التركية . وأخذوا يذكرون بعض الكلمات التركية ، التي لا تنطبق على أى وزن من أوزان العروض وخلصوا من ذلك إلى القول بأنه لا بد من إحداث انقلاب فى أوزان الشعر ، تمثيلاً مع التطورات التي حدثت ولا تزال تحدث فى اللغة من حيث المفردات والتراكيب .

إن آراء هؤلاء ودعايتهم أثمرت ثمراتها النهائية بعد إعلان الجمهورية ، حيث اكتسح وزن البنان ميادين الشعر اكتساحاً ، وقضى على أوزان العروض قضاء مبرماً . هجر الشعراء أوزان العروض بأجمعها بصورة نهائية ، وصار الجيل الجديد منهم لا ينظم إلا على وزن البنان .

هذا ، وبما يجدر ذكره فى هذا الصدد ، إن إلغاء السلطنة ونفى الأمرء العثمانيين من البلاد ، وانتشار النزعة الشعبية بين الناس .. كان قد ساعد على تطور الشعر التركى فى الاتجاه الذى وصفته آنفاً ؛ لأن النقاد صاروا يقولون أن الشعر المعروف والمدون فى الأدب العثمانى نشأ فى قصور السلاطين والأغنياء ، من غير ان يلتفت إلى الشعب ، أى من غير أن يتصل به ، ومن غير أن يؤثر فيه . إن الشعب التركى لا يفهم شيئاً من هذا الشعر ، حتى انه يعجز عن النطق به . إنه شعر آريستوقراطى بطبيعته ، وهو مترفع عن الشعب بحكم نشأته . هذا الشعر خليق بالتسمية باسم « شعر البلاط » أو « شعر السراى » . فلا يجوز لشعراء عصر الشعبية أن ينسجوا على منواله . نحن الآن فى حاجة إلى شعر جديد ، يكون تركيباً لا عثمانياً ، شعبياً لا سلطانياً .

عند الأتراك ١٣٧

ولا حاجة إلى القول : أن أمثال هذه الملاحظات ساعدت على تعجيل تطور الأدب التركي مساعدة كبيرة .

٣ — الاستتراك في التاريخ :

ان حركة الاستتراك في المباحث والتأليف التاريخية ، بدأت في أواخر القرن التاسع عشر بالالتفات إلى ما نشره المؤرخون الغربيون عن تاريخ الأتراك قبل الاسلام .

أن مؤلفات فون لوقوك ولاثون قاهون — بوجه خاص — لعبت دوراً هاماً في هذا المضمار . فقد وجد بعض الكتاب في تلك المؤلفات مباحث عديدة تبرهن على ان الأتراك كانوا متقدمين في الحضارة تقديماً بيننا ، قبل ظهور الاسلام أيضاً ؛ ولذلك صاروا يقتبسون منها ما يتعلق بتاريخ الأتراك « السابق للإسلام ، والمستقل عن الاسلام »

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، أخذ بعض الكتاب يهتمون بالمباحث المتعلقة بخدمة الأتراك للحضارة الإسلامية ؛ وينشرون الرسائل والمقالات للبرهنة على إنهم لم يكونوا أهل حرب وضرب فقط — كما يزعم بعض المؤرخين — ، بل إنهم كانوا أهل علم وحضارة أيضاً .

ان جهود الكتاب والمؤرخين في هذين الاتجاهين بدأت قبل انقلاب المشروطية ، ولكنها لم تتواصل وتأخذ شكل « تيار فكري » قوى ، إلا بعد الانقلاب المذكور .

ومن البديهي إن هذه الجهود لعبت دوراً هاماً في إيقاظ روح القومية ، وإثارة الغرور القومي عند الأتراك العثمانيين .

ولكن جهود الكتاب والمفكرين في ميدان الأبحاث والتأليف

التاريخية ، لم تنحصر بهذين الاتجاهين وحدهما ؛ بل أنها توجهت إلى اتجاهات أخرى، وأوجدت تيارات فكرية هامة ، علاوة على التيارين اللذين ذكرتهما آنفاً .

أولاً ، بدأ تيار قوى ، يدعوا إلى إعادة النظر في التاريخ المدون . كان أصحاب هذه الدعوة يقولون : « إن التاريخ العثماني — مثل تاريخ الإسلام — كتب بنظرات دينية ؛ وهذه النظرات الدينية حالت دون تقدير الوقائع على وجهها الصحيح . فمثلاً ، اعتاد المؤرخون أن ينزلوا اللائمة على جنكيز خان ، وأن يلعنوه ؛ لأنه غزا بلاد الإسلام وحارب المسلمين . ولكننا إذا نظرنا إلى الوقائع التاريخية وحقائقها ، بنظرات مجردة عن التعصب الديني ، اضطررنا إلى التسليم بأنه كان من عطاء التاريخ . وفضلاً عن ذلك فإنه خدم الأتراك ، لأنه استطاع أن يجمع معظم الشعوب التركية تحت راية واحدة . فيجب علينا أن نغير نظراتنا إليه ، وأن نعدل عن لعنه ولا نتردد في تعظيمه » .

وقالوا كذلك : إن التاريخ العام الذي كتبه الأوروبيون أيضاً يحتاج إلى إعادة النظر ، من الوجهة التركية . لأن هؤلاء كتبوا الوقائع التاريخية حسب تأثيرها فيهم ، ولذلك اعتادوا أن يتهموا أتيلاً مثلاً بالظلم والتخريب . ولكنه في حقيقة الأمر لا يختلف عن سائر الفاتحين في هذا المضمار . فيجب علينا أن لا نعتمد على آراء مؤرخي الغرب في أمثال هذه القضايا ، كما يجب علينا أن نسلم بعبقرية أتيلاً ، وأن لا نتردد في وضعه بين أعظم رجال التاريخ » .

إن الجهود التي بذلت في هذا السبيل ، والمقالات والكتب التي

نشرت حول هذه القضايا ، أثرت في مشاعر الأتراك العثمانيين تأثيراً قوياً ؛
 وصار الجيل الجديد منهم لا يذكر جنكيز وأتيل إلا بالتعظيم والاحترام .
 حتى ان البعض منهم صار يتهافت على تسمية أولاده بأسماء هؤلاء .

وفي الأخير ، انضم إلى التيارات السالفة الذكر — في ميدان الأبحاث
 والتأليف التاريخية — تيار آخر ، وهو تيار توسيع مفهوم الترك والأتراك ،
 وتشميله على عدد كبير من أمم التاريخ القديم :

أولاً قامت حركة قوية لاعتبار الأتراك والتاتار والموغول .. كلهم
 أمة واحدة ، وصار القوم يعتبرون رجال جميع هذه الأمم أجداداً لهم
 وأسلافاً . ولا حاجة إلى القول ، إن هذه النظرات وسعت حدود مفاخر
 الأتراك توسيعاً كبيراً جداً .

ثم أخذ التيار يتعدى هذه الحدود أيضاً : لأن الكتاب والمفكرين
 صاروا يعتبرون السومريين والحيثيين أيضاً من الأتراك . وأخذوا بذلك
 يدخلون جميع مآثر الحضارة السومرية والحضارة الحثية أيضاً في نطاق
 مفاخرهم القومية ..

إن كل هذه الجهود ، بدأت أولاً شخصية وفردية . ولكنها لم تلبث
 إن أصبحت معشورية وجماعية: تولتها الهيئات والجمعيات . وفي آخر الأمر ، تبنت
 الحكومات نفسها هذه الجهود ؛ وعهدت بأمرها إلى لجان وهيئات رسمية ؛
 كما أنها أخذت على عاتقها النفقات اللازمة لنشر أمثال هذه الأبحاث
 التاريخية .

كانت وزارة المعارف العثمانية ألقت لجنة تختص بالبحوث التي تحوم
 حول التاريخ العثماني . وهذه اللجنة الرسمية أخذت تصدر مجلة شهرية لنشر

بعد هذا المثال ، أعلن أنكم لا تستغفرون إذا قلت : ان الكتب المدرسية التركية الحديثة تزعم أن طارق بن زياد ، تركى الأصل . وأما منشأ هذا الزعم فهو ما يلي : طارق بن زياد كان بربرى الأصل . والبربر من الأتراك ، بدليل أن إحدى قبائلهم المشهورة تسمى « توارك » . ومن الواضح أن هذا الاسم محرف من « أتراك » ! .

هذا ، وبقطع النظر عن مبلغ مطابقة هذه الآراء والمدعيات للحقائق العلمية ، أو مدى مخالفتها لها . . . يجب علينا أن نلاحظ أن أمثال هذه الدعايات التاريخية أثرت في نفوس الأتراك تأثيراً شديداً ، وساعدت على تقوية النزعة القومية وعلى إثارة غرور القومى عندهم مساعدة كبيرة . كما يجب علينا أن نلاحظ — مقابل ذلك — : إن فكرة القومية التركية نفسها ، شجعت أمثال هذه الآراء والكتابات ، ووجهتها هذه الاتجاهات .

وبتعبير أقصر : قد حدث تفاعل متقابل وتأثير متبادل ، بين فكرة القومية التركية وأمثال هذه الآراء التاريخية .

٣ — الاستتراك في السياسة :

وأما آثار حركة الاستتراك في ميادين السياسية ، فلم تظهر إلا بعد انقلاب الدستور .

قبل ذلك ، كانت الدولة غارقة في بحر خضم من المشاكل السياسية الداخلية والخارجية .

لأن السلطنة العثمانية كانت تحكم عناصر كثيرة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً من حيث اللغة والدين والمذهب والثقافة والتاريخ

والنزعات الأساسية . والقضايا الناجمة من هذه الاختلافات كانت جعلت بعض الأقطار من البلاد العثمانية مسرحا لمشاكل وقلقل دأمة ، تتوالى خلالها توارث الأهالى المحلية ، ودسائس الدول الأجنبية ، بمقياس واسع وشكل فظيع : « الولايات الستة » في شرق الأناضول ، « والولايات الثلاثة » في وسط الرومللى ، و « جزيرة كريد » في جنوب بحر الايجة ، و « اليمن » في أقصى الجنوب من الممالك العثمانية . . كانت مصدرا لقلقل دأمة ومشاكل متوالية . ولا سيما « ماكدونيا » التى كانت تسمى بـ « الولايات الثلاثة » ، أصبحت شبيهة بميادين الحرب ، تتقاتل عليها مختلف عصابات الشعوب البلقانية ، وتتصادم فيها ضروب من دسائس الدول الأوروبية . وكانت تأزمت الأمور فيها إلى حد كبير ، اضطر السلطان عبد الحميد إلى الموافقة على وضعها تحت المراقبة الدولية . وكانت هذه المراقبة تشمل أمور الأمن والمال بصورة مباشرة ، ولا تخلو من التأثير فى سائر الأمور بصورة غير مباشرة . وكانت كل من النمسة ، وإيطاليا ، وفرنسا وانكلترة وروسيا ، أخذت على عاتقها تنظيم شؤون الأمن فى كل متصرفية من المتصرفيات الموجودة فى الولايات المذكورة ، وأوفدت ضابطا من ضباطها « لتنسيق » شؤون الأمن فى كل قائمقامية من قائمقامياتها . وكان هؤلاء الضباط يرتبطون بمجلس مراقبة خاص بكل ولاية ، ثم بمجلس مراقبة عام للولايات الثلاث المذكورة .

ولكن هذه المراقبة الدولية — وإن كانت قد أفادت فى تنظيم أمور المال وتنسيق قوات الأمن — إلا أنها لم تخل دون توالى أعمال العصابات الإرهابية ؛ بل بعكس ذلك زادت شدة واضطرابها ، لأن كل

دولة من الدول المراقبة كانت تحابى بعض العناصر الماكدونومية ، ولاتأخر عن تشجيعه ومساعدته بصور ووسائل شتى .

وأما سائر الولايات العثمانية ، فكلها كانت فى حالة سيئة جدا ، من جراء فساد الإدارة الذى شمل جميع شؤون الدولة

وقد قام عندئذ جماعة من أحرار الوطن ، يبحثون عن وسائل إصلاح أحوال الدولة ، وتحليلها من الأخطار - التى أخذت تدهمها من كل ناحية - . ورأوا أنه لا مجال لأى إصلاح جدى . . دون تغيير نظام الحكم ، وذلك يالتخلص من الاستبداد الحميدى ، ومن النظم الفاسدة التى نتجت عن ذلك الاستبداد . ولهذا السبب أخذوا يعدون العدة لإرغام السلطان عبد الحميد ، على « إعلان المشروطة » ، ليصبح الحكم مقيدا ومشروطا بمراعاة أحكام القانون الأساسى تحت مراقبة مجلس الأمة . . وقد بذلوا فى هذا السبيل جهودا جبارة ، إلى أن استطاعوا إحداث الانقلاب الذى عرف بانقلاب المشروطة - أو انقلاب الدستور سنة ١٩٠٨

إن هذا الانقلاب أثر فى الأحوال العامة تأثيرا سريعا جدا . ولا نغالى إذا قلنا إنه عمل العصا السحرية تماما : وذلك لأن جميع الدول سارعت إلى سحب موظفى المراقبة الدولية من « الولايات الثلاثة » تاركة مهام المراقبة كلها إلى حكومة الانقلاب الجديدة . وفى الوقت نفسه ، بادرت جميع العصابات الإرهابية إلى حل نفسها بنفسها ، وجاء رؤساؤها يعلنون ولاءهم للعهد الجديد وعمت جميع البلاد موجة من الفرح والابتهاج ، وتجلت فى جميع الجهات معالم الائتلاف والإخاء ... بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ العثمانى .

ولكن ... بعد ذلك ... بدأت الحكومات الجديدة تتعرض إلى مشاكل عديدة ، وصار رجال السياسة يختلفون فيما بينهم على المبادئ التي يجب العمل بها لإدارة البلاد ، إدارة تضمن إصلاح أحوالها ، وتخليصها من المخاطر التي تهددها .

إن أولى القضايا التي فتحت باباً للاختلافات السياسية ، كانت قضية المركزية واللامركزية : كان جماعة من رجال السياسة يرون وجوب تنظيم الإدارة على أساس « اللامركزية » ، في حين أن جماعة أخرى منهم كانوا يقولون بوجوب التمسك بنظام « المركزية » .

إن الاختلاف على هذه القضية الأساسية كان بدأ قبل حدوث الانقلاب ، بين زعماء الأحرار الذين كانوا ملتجئين إلى فرنسا . وعندما انتقل إلى داخل البلاد ، عقب الانقلاب ، صار أساس التشكيلات الحزبية الأولى :

كانت جمعية الاتحاد والترقي التي قامت بأعباء الانقلاب ، التزمت سياسة المركزية ، ورسمت منهاج الحزب الذي كونه على هذا الأساس . وأما القائلون بوجوب السير على مبدأ اللامركزية ، فقد كونوا حزبا آخر ، عرف باسم « حزب الحرية والائتلاف » . والاختلافات التي قامت بين الحزبين المذكورين ، استنفدت كثيرا من الجهود السياسية ، خلال السنين الأولى من حياة « المشروطية » .

ومن الطبيعي ان معظم ممثلي العناصر « غير تركية » كانوا انتسبوا إلى حزب الحرية والائتلاف . لأنهم رأوا أن نظام اللامركزية أكثر ملاءمة لمصالح القوميات والأقليات .

هذا ، وكان هناك جماعة من رجال الفكر والقلم يرون إن الأمور تحتاج إلى تفكير أعمق ونظر أبعد من المناقشات التي قامت حول نظام المركزية واللامركزية ، وأخذ هؤلاء يفكرون : ماذا يجب أن يكون أس الأساس في السياسة التي تعتمد عليها الدولة ؟ هل يجب عليها أن تعتمد على الرابطة العثمانية ، فتبذل أقصى الجهود لتقوية هذه الرابطة ؟ أم يجب عليها أن تعتمد على الرابطة الإسلامية ، فتوجه سياستها هذا الاتجاه ؟ أم يجب عليها أن لا تعتمد لا على هذه ولا على تلك ، فتتوجه بكلمتها نحو القومية التركية ؟

و بتعبير أقصر : ماذا يجب أن يكون الأساس الذي يقوم عليه بناء الدولة ، وتستند عليه سياستها : السياسة العثمانية ، أم السياسة الإسلامية ، أم السياسة التركية ؟

إن التفكير في أمثال هذه القضايا الأساسية — والنقاش حولها — كان بدأ قبل الانقلاب ، بين جماعة من شبان الأتراك الذين يدرسون العلوم السياسية في باريس . وكان شاركهم في هذا البحث والنقاش ، جماعة من أتراك روسيا الذين كانوا يدرسون معهم . إن مشاركة هؤلاء في هذه المناقشات كانت ساعدت كثيراً على توسيع آفاق النظر والبحث . لأنهم كانوا نشأوا خارجاً وبعيداً عن جو السلطنة العثمانية — فكانوا يرون الأمور بنظرات تختلف عن نظرات زملائهم العثمانيين . وطبيعي إن نظرات هؤلاء كانت أكثر تحرراً من السياسة العثمانية ، وأشد اتجاهاً نحو السياسة التركية بوجه عام .

وهذه الأبحاث والمناقشات التي جرت قبل الانقلاب خارج البلاد

العثمانية ، كما قلت - كان من الطبيعي أن تجرى وتوسع وتتوالى بعد الانقلاب داخل البلاد أيضاً . كما إنه كان من الطبيعي أن تختلف الآراء حول هذه المسائل الأساسية اختلافاً يديناً .

صار لكل واحدة من هذه السياسات الثلاث ، جماعة من الأنصار والمدافعين ، من بين رجال الفكر والقلم .

وأما الأحزاب السياسية ، فإنها لم تهتم كثيراً بهذه القضايا الأساسية لأنها كانت تركز جهودها على القضايا الحالية ، فلا تلتفت إلى شؤون المستقبل البعيد .

حتى إن جمعية الاتحاد والترقي . نفسها لم تزلزوماً لاتخاذ موقف معين تجاه هذه المسائل . والدليل على ذلك ، إن كل واحد من الزعماء الثلاثة الذين كانوا قابضين على زمام الأمور في الجمعية وفي الدولة ، كان يتجه اتجاهاً مختلف عن اتجاه زميليه كل الاختلاف . فان طلعت باشامثلاً كان ينزع إلى السياسة العثمانية ، في حين إن أنور باشا كان يتجه نحو السياسة الاسلامية ، وجمال باشا كان يلتزم السياسة التركية .

ولكن الوقائع كانت تتوالى بسرعة ، وتؤثر في هذه التيارات الفكرية المتخالفة تأثيراً صريحاً : فانها كانت تقوى بعض التيارات ، وتضعف بعض التيارات ؛ لأنها كانت تزود المتنافسين بأسلحة وبراهين جديدة .

مثلاً ، عندما أغارت إيطاليا على طرابلس الغرب ، واحتلت مدننا الرئيسية انبرى المعارضون لسياسة المركزية يقولون : رأيتم كيف ظهرت أضرار المركزية إلى العيان ؟ كيف تسعى الحكومة الآن ، إلى تشكيل

جيش محلي وادارة محلية للوقوف ضد طغيان الطليان؟ أما كان من الأوفق للحكومة أن توجد هذه السلطات والجيوش المحلية ، في وقت السلم ، قبل بدء الحرب والاحتلال؟

وعندما توالت الثورات في اليمن ، قال معارضو السياسة الاسلامية :

لاحظوا إن الرابطة الاسلامية لم تحل دون عصيان الامام يحيى ؟
وعندما قامت ثورة الآلبان ، قال هؤلاء : رأيتم كيف إن الآلبان أنفسهم ثاروا لقوميتهم ، على الرغم من شدة تمسكهم بالديانة الاسلامية ؟
وعندما نشبت حرب البالقان ، وانهت بانفصال ست ولايات عن جسم الدولة ، قال دعاة السياسة التركية : هل تريدون دليلا أقوى من هذه الوقائع على خطأ الاعتماد على الرابطة العثمانية ؟ إن ولايات الروملى التي انفصلت أخيراً كانت تستنفد معظم موارد الدولة ، وكانت تحظى بأعظم نصيب من عنايتها . أما كان من الأوفق المصلحة العامة ، أن لا تسترسل الدولة في تلك النفقات والتضحيات ، وأن تركز جهودها لأعمار الولايات المسكونة بالعناصر الأساسية التي لا بد من الاعتماد عليها في حفظ كيان الدولة والأمة ؟

إن كل هذه الوقائع جاءت مؤيدة لآراء القائلين بوجوب جعل القومية التركية أساساً لسياسة الدولة .

غير أن هؤلاء أنفسهم كانوا يختلفون في الرأي ، عندما يريدون أن يعينوا الخطط التي يجب اتباعها على ضوء مقتضيات القومية التركية .

كان جماعة منهم يرون أن الأتراك يجب أن يعتبروا الأمة الحاكمة في الدولة ، ومصالح الأتراك يجب أن تقدم على جميع المصالح الأخرى .

ولذلك يجب أن تسير السياسة على تتركب الدولة ، وتتركب جميع العناصر التي تولفها .

ولكن بعض الكتاب والمفكرين من دعاة القومية التركية ، كانوا ينظرون إلى الأمور بنظرات أكثر عملية وأشد واقعية من ذلك ؛ وكان مما يقوله أحد الزعماء :

« إن سياسة التتركب لا يمكن أن تطبق على العناصر المختلفة على حد سواء . فيجب أن ننظر إلى إمكانيات التتركب بالنسبة إلى كل عنصر من العناصر على حدة :

« أولاً يجب أن نميز بين المسلمين وبين غير المسلمين . لأن العناصر المسيحية ، لا يمكن تمثيلها وتتركبها ، بسبب اختلافها عن الأتراك في الدين . فليس من سبيل إلى ابقاء تلك العناصر تحت حكم الدولة ، إلا بالقوة والإكراه . وأما المسلمون فيجب أن تميز في هذا المضمار ، بين العرب وبين غيرهم من المسلمين ، مثل الأكراد والشركسة .

« إن سياسة التتركب لا يمكن أن تنجح مع العرب : لأن عددهم كبير ؛ كما أن نسبتهم إلى مجموع نفوس الدولة زادت زيادة كبيرة ، بعد حرب البلقان ، وضياع ولاياتنا الأوروبية . وفضلا عن ذلك فإن لغتهم قوية ، ولها مناعة كبيرة ، لكونها لغة الدين والقرآن . ولهذا الأسباب كلها ، يجب أن نعرف أن كل محاولة لتتركب العرب ، محكوم عليها بالفشل . فمن الخير لنا أن نتفاهم معهم بأي شكل كان ، لكي نتخلص من مشاكلهم ونركز جهودنا ومواردنا لإصلاح و تدمير بقية بلادنا .

« ولكن الأمر يختلف عن ذلك بالنسبة إلى العناصر المسلمة الأخرى

وذلك لأن تعدادهم قليل نسبياً ، كما أنهم محرومون من لغة قوية ومن أدب مدون . فتترك هؤلاء ليس من الصعوبة بمكان . وفضلا عن ذلك ، أنهم يقطنون الأنضول ؛ فتتركهم ضروري؛ لضمان وحدة البلاد التركية . ولذلك كله ، يجب على الدولة أن تعمل لتترك هؤلاء بدون هوادة .. «
ولكن الفترة التي مضت بين انتهاء حرب البلقان ، وابتداء الحرب العالمية الأولى لم تتجاوز السنة الواحدة . ومن البديهي إن هذه المدة لم تكن كافية لتخمير هذه الآراء السياسية

غير أن أحداث الحرب العالمية ، توت بنفسها تصفية هذه الآراء ، بالنتائج الفعلية التي انتهت إليها :

كانت هذه الحرب آخر الأعمال التي أقدمت عليها السلطنة العثمانية . إنها بذلت أقصى الجهود لإحراز النصر فيها : إنبرت إلى تجنيد جميع قوى البلاد المادية والمعنوية ، بكل حزم ونشاط . كما إنها توسلت بكل الوسائل الممكنة لاستجلاب عطف العالم الإسلامي على قضيتها ، حتى أنها أعلنت الجهاد ، مستندة إلى فتاوى شرعية ترجمت إلى مختلف اللغات ، ونشرت في جميع الجهات ..

ولكن .. كل هذه الجهود ، لم تثمر الثمرات التي كانوا يتوخونها منها . وعندما انتهت الحرب المذكورة بالهدنة المعروفة ، كانت الولايات العربية انفصلت عن الدولة بصورة فعلية ، كما إن الولايات التركية نفسها تعرضت إلى أخطار كبيرة ..

وخلال الأزمات الحادة التي نشأت بعد عقد الهدنة مع الحلفاء ، قرر المجلس النيابي «ميثاقاً قومياً» ، لكي تتمسك به الأمة ، بكل مآلديها من

قوى مادية ومعنوية . وقد عين هذا الميثاق — الذي عرف باسم « الميثاق الملى » — حدود القومية التركية ، وأعلن تمسكه بهذه الحدود وتنازله عن البلاد العربية الباقية خارج هذه الحدود .

بهذه الصورة انتهى عهد السلطنة العثمانية بصورة فعالية .

ومن المعلوم إن الحركة السكالية التي قامت بعد ذلك ، نظمت وسائل الدفاع عن الولايات التركية ، ضد المستولين عليها والطامعين فيها ؛ وبعد أن أحرزت نصراً حاسماً على هؤلاء ، أعلنت الجمهورية .

وبهذه الصورة تجردت الدولة عن صفة « العثمانية » ، بصورة رسمية .

وبعد مدة وجيزة ، قرر مجلس الأمة التركي ، إلغاء الخلافة الإسلامية وإخراج الخليفة من البلاد ، مع جميع أمراء آل عثمان . وقضى بذلك على « السياسة الإسلامية » أيضاً القضاء الأخير .

ولم يبق بعد ذلك أمام الأتراك العثمانيين السابقين سياسة ، غير السياسة القومية .. وأصبحت الدولة بذلك تركية بكل معنى الكلمة . * وهكذا ، آتت الفكرة القومية نشوءها عند الأتراك العثمانيين ؛ وأوجدت دولة تركية بحتة : تركية في اسمها ، في سياستها ، في لغتها ، وفي مختلف فروع نشاطها ...

هذا ، ولإتمام بحث تأثير الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين ، أود أن أشير إلى أمر آخر ، يستلفت الأنظار :

لقد استفاد الأتراك كثيراً من تأثير الفكرة القومية في تنفيذ خططهم الإصلاحية أيضاً :

مثلا ، عندما أخذوا يحملون على الحجاب ويدعون إلى السفور ، كثيراً ما قالوا : أن المرأة كانت ذات مكانة رفيعة في المجتمع التركي القديم . وأما الحجاب وما يتبعه في أسباب انحطاط النساء ، فقد جاءنا من العرب ، بعد الإسلام . فلا يجوز لنا أن نبقى متمسكين بهذا النظام الدخيل على مجتمعتنا . بل يجب علينا أن ننبذ الحجاب ، وأن نعود إلى سيرة آبائنا القدماء في معاملة النساء .

وكذلك ، عندما أخذوا يحملون على أوضاع اللغة والأدب ويدعون إلى إصلاحها .. كثيراً ما قالوا : نحن حكمتنا العرب إدارياً وعسكرياً ؛ ولكن العرب صاروا يحكموننا أديباً وثقافياً . فلا يليق بنا أن نبقى الأمور على هذه الحالة ، بل يجب علينا أن نخلص لغتنا وثقافتنا من آثار هذا الحكم الأجنبي عنا .

أنهم كثيراً ما اتبعوا خطة مماثلة لذلك في المباحث الأخلاقية والمواظب الاجتماعية أيضاً بوجه عام :

فإنهم عندما يتكلمون عن الأخلاق والعادات السيئة ، ويدعون إلى نيلها واستنكارها ... كثيراً ما كانوا يدخلون بين حججهم الإقناعية ، أمثال هذه الكلمات :

هذه العادة منافية للأخلاق التركية الأصلية ...

إنها دخيلة علينا ..

إنها انتقلت إلينا من الفرس والعرب ...

إنها نشأت من حياة القصور ، التي ما كانت تراعى الأخلاق

والعادات التركية ..

فيجب علينا أن نخلص أنفسنا من هذه العادات السيئة ، لكي نعيد أخلاق أمتنا سيرتها الأولى .

ويظهر إن أمثال هذه الكلمات ، كانت تساعدهم على استشارة روح التجديد في النفوس . لأنها كانت — في حقيقة الأمر — بمثابة « الدعوة إلى التجدد والتقدم ، تحت ستار الرغبة في إحياء الخصال التركية الأصلية »

— ٥ —

قبل أن أختم هذه المحاضرة ، أرى من الضروري أن أقول كلمة قصيرة عن الأتراك الباقين خارج حدود السلطنة العثمانية المنقرضة ، وخارج حدود الجمهورية التركية القائمة .

إن زعماء الفكرة القومية عند الأتراك وجهوا أنظارهم مراراً إلى هؤلاء أيضاً . حتى أنهم أرادوا أن يربطوا الأتراك بالتاتار والموغول بوجه عام . فاستعملوا كلمة « توران » للدلالة على الأقطار الشاسعة التي يقطنها الأتراك وأقارب الأتراك ، من موغول وتاتار وقيرغيز واووز بك . أنهم فكروا بوجه خاص في الأتراك الآذريين الذين يقطنون آذر بايجان ، في جنوب قافقاسيا وشمال إيران .

وقد قال « ضيا كوك آلب » — الذي يعتبر من آباء الحركة القومية في البلاد التركية — في قطعة شعرية مشهورة :

« الوطن للترك ، ليس تركية ، ولا تركستان ، بل هو قطر كبير لا يموت : توران » .

ووضعت الأدبية المشهورة خالدة أديب رواية كبيرة ، عنونها باسم « التوران الجديد » . وتخيلت فيها أبطال الرواية يرتلون هذا النشيد :

« أيها التوران الجديد ! .. أيها القطر الجميل !.. أرننا : أين السبيل

اليك ؟ ... »

ولذلك انتشرت فكرة التوراتية في البيئات التركية انتشاراً كبيراً .

إن آذر بايجان المتاخمة لحدود أنضول الشرقية ، كانت بمثابة « أولى المحطات » لآمال التورانيين . وقد بلغ انجذاب البعض منهم إلى القطر المذكور مبلغاً كبيراً جداً . حتى ان أحدهم أخذ يقول ، بكل حماس واندفاع :

« يجب علينا أن نحول أنظارنا من الجنوب إلى الشرق . لأن مستقبل مصالحنا الحيوية هو في الشرق ، لافي الجنوب : فلنترك الولايات العربية ، للبعيدة عنا من الوجهة القومية؛ ولنوجه اهتمامنا إلى آذر بايجان ، التي تشترك معنا في القومية ... »

وكان التورانيون يلاحظون في الوقت نفسه ، ان مراكز الأرمن الكثيفة التي تقع في الولايات الشرقية لا تخلو من عرقلة الاتصال بين أتراك الأنضول وبين أتراك آذر بايجان . وكانوا يقولون بوجوب التخلص من هذه العراقل بطريقة من الطرق . ومن المؤكد أن هذه الملاحظات كانت من جملة العوامل التي دفعت الأتراك إلى « سياسة تهجير الأرمن » التي اتبعوها خلال الحرب العالمية الأولى .

هذا وقد انتعشت آمال التورانيين قبيل انتهاء الحرب العالمية ، عندما انهارت روسيا القيصرية .

وذلك لأن كثيراً من الشعوب التابعة إلى روسيا ، أسرعت إلى الاستفادة من الفوضى التي أعقبت هذا الانهيار ، وأقدمت على تكوين

جمهوريات مستقلة . أن العناصر التركية التابعة إلى روسيا أيضاً اشتركت في هذه الحركات ، وكونت عدة جمهوريات . وكان من جملتها جمهورية في شبه جزيرة القديم ، وأخرى في آذربايجان . وقد سارع زعماء هذه البلاد ومفكروها إلى الاتصال بالعاصمة العثمانية ، وإلى طلب العون والمشورة منها . ومن الطبيعي إن ألمانيا أيضاً أخذت عندئذ تساعد هذه الحركات ، وتسهل أعمال هذه الجمهوريات .

ولا حاجة إلى القول أن دعاة الفكرة التورانية في العاصمة العثمانية أظهروا أنشاطاً كبيراً في هذا الدور التاريخي ، وأخذوا يذهبون إلى تلك البلاد جماعات جماعات ، زاعمين أن آمالهم في هذا المضمار أصبحت قريبة التحقيق .

الآن إنهباء ألمانيا ، واضمحلال الدولة العثمانية — على الرغم من إنكسار الروس وانسحابهم من الحرب — أزلت ضربة شديدة على تلك الآمال ، وعرضت الأتراك — التورانيين وغير التورانيين — إلى تجارب مريرة وقاسية في عمق دارهم .

هذا ، وخلال الحروب التي خاض غمارها الأتراك للدفاع عن استقلال الأنفول ، أدرك السكاليون ضروره التصافي مع روسيا ومع إيران ؛ ولذلك نبذوا الفكرة التورانية بصورة رسمية .

ولكن البعض من زعماء القومية التركية ، ظلوا يسرون وراء آمال التورانية مدة أخرى من الزمن ، وذلك تارة بالاتفاق مع الروس وطوراً بالاختصام معهم . وقد اشترك جمال باشا ، في المؤتمر الذي انعقد في باكو ، مركز الأذربايجان ؛ وحاول أنور باشا تأسيس دولة مستقلة في

عند الأتراك ١٥٥

تركستان ، وظل يفاوض في هذا السبيل إلى أن لقي حتفه هناك .
والحركة التورانية وقفت عند هذا الحد .

وأما الحكومة الكهالية ، فقد عارضت هذه الفكرة ، وحصرت جهودها داخل نطاق « الميثاق القومي » المعروف .

ولكن ، يجدر بنا أن نتساءل : هل هذا الحصر قطعي ونهائي ، أم أنه وقفه استجمام ، تنتظر الفرص الملائمة للعودة إلى الظهور ؟
يصعب على أن أحكم في هذه القضية .

إلا أني لاحظت بين الوثائق التي نشرتها روسيا السوفيتية عن الحرب العالمية الأخيرة ، ما يدل دلالة صريحة على إن النزعة التورانية لم تندثر تماماً إذ يظهر من هذه الوثائق أن ألمانيا أرادت أن تحيي الحركة التورانية ، وأن تستغلها ضد روسيا ، ولذلك تفاوضت في شأنها مع وزارة الخارجية التركية ، واتصلت مع جماعة من الرجال الذين لهم اطلاع واسع على شؤون العناصر التركية التابعة لروسيا . وفضلا عن ذلك أنها أقدمت على بعض الأعمال الايجابية أيضاً في هذا السبيل .

ولكن ، لا حاجة إلى القول ، ان انكسار ألمانيا في هذه الحرب أيضاً ، أدى إلى انتهاء هذه المحاولات كلها بالفشل التام .

ومع هذا ، فإني أرى ان هذه النتيجة أيضاً لا تحولناحق اصدار حكم بات على مستقبل الفكرة التورانية . لأن الفشل الذي منبت به الفكرة خلال هذه الحرب الأخيرة ، لا ينفي احتمال عودتها إلى ميدان العمل مرة أخرى ؛ كما أنه لا ينفي احتمال نجاحها في المستقبل ، على الرغم من فشلها هذه المرة .

ولكن ما هو حظ هذا الاحتمال من القوة أو الضعف؟ هل هو من

الاحتمالات الضعيفة، أم من الاحتمالات القوية نسبياً؟

إنى أميل إلى الظن بأن الاحتمال المذكور ضعيف جداً بالنسبة إلى

القريم ولكنه لا يخلو من القوة بالنسبة إلى آذربايجان، لأن:

(أ) - من المؤكد أن روسيا نقلت كثيراً من السكان من مواطنهم

الأصلية إلى مواطن أخرى. ويغلب على الظن أنها لم تبق في القريم جماعة

من سكانها الأصليين، كما أنها استطاعت أن تحدث تغيرات هامة في نسب

مختلف السكان في الأقاليم القافقاسية.

(ب) - لقد قامت بين الجمهورية التركية وبين آذربايجان الروسية -

جمهوريتان سوفيتيان، فصلتا بعضهما عن بعض، ولم تترك بينهما أى اتصال

جغرافى برى أو بحرى. هاتان الجمهوريتان، هما: آرمينيا وجورجيا.

(ج) - إن أوضاع روسيا السوفيتية العامة، قضت على الاتصالات

الأدبية والثقافية التي كانت تتوطد وتزدهر بين تركيا وبين آذربايجان

خلال الربع الأول من هذا القرن.

هذا، ويجب أن أضيف إلى كل ما تقدم: إن الحكومة التركية

أخذت تستنكر التورانية بشدة، وتكافحها بصورة جدية. وذلك لأنها

صارت أن تخشى تكون هذه الحركة آلة في أيدي روسيا السوفيتية، وأن

تسبب عدوى الشيوعية إلى الجمهورية التركية.

وإذا تركنا الحركة التورانية جانباً، نستطيع أن نقول: أن فكرة

القومية عند الأتراك العثمانيين وصلت إلى غاية مبتهاها، بخلق وتكوين

الجمهورية التركية الحديثة، وجعلها متقدمة، قوية ومرهوبة الجانب.

المحاضرة الخامسة

نشوء الفكرة القومية

في

البلاد العربية

— ١ —

حتى الحرب العالميه الأولى

البلاد العربية والسلطنة العثمانية

في أوائل القرن التاسع عشر ، — عندما بدأت « الفكرة القومية »
تلاعب دوراً هاماً في السياسة الأوروبية — ، كانت البلاد العربية داخلية
في حوزة السلطنة العثمانية منذ قرون عديدة ؛ وذلك باستثناء المغرب الأقصى
من جهة ، وحضرموت مع قلب الجزيرة العربية من جهة أخرى .

أن استيلاء السلطنة العثمانية على هذه البلاد العربية لم يكلفها حروبا
كثيرة. لأنه لم يستلزم محاربة سكان البلاد وإنما استلزم محاربة الدول المسيطرة
عليها فقط : بضع مواقع حربية بين الجيش العثماني وبين جيوش المماليك ،
ضمنت دخول سوريا ومصر والحجاز تحت الحكم العثماني ؛ كما أن بضع
حروب بين الجيش العثماني وبين الجيوش الفارسية ، أدت إلى دخول
العراق في حوزة السلطنة العثمانية . وبضع محاربات بحرية بين الأسطول
العثماني وبين الأسطول الإسباني ضمنّت دخول تونس وطرابلس الغرب
تحت حكم السلطنة العثمانية . وأما الجزائر فقد انضمت إلى السلطنة بملء
إرادة أمير البحر بارباروس خير الدين ، دون حرب وقتال .

وبعد الفتح الأول ، لم تتعب السلطنة العثمانية لترسيخ أقدام حكمها
في البلاد المذكورة . لأن السكان كانوا يخضعون لحكمها خضوعاً طوعياً ،
لكونها دولة إسلامية ، تدافع عن « بيضة الإسلام » تحت زعامة
« خليفة المسلمين »

ولم تشذ عن هذه الحالة العامة إلا بلاد اليمن . لأن الجيش العثماني

افتتح اليمين عنوة ، وبمخاربة أهل البلاد مباشرة . واليمنيون لم يخضعوا للحكم العثماني خضوعاً طوعياً ، لأنهم كانوا زيديين ، يعتقدون أن الخلافة الإسلامية لقريش ولا بناء الإمام زيد بوجه خاص . ولهذا السبب ، لم يعترفوا بخلافة آل عثمان . وظلوا يشورون على الدولة ، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً .

كان اليمنيون يشورون على الدولة من وقت إلى آخر ، تحت زعامة « الإمام الزيدي » الذي كانوا يلقبونه بأمر المؤمنين ؛ والدولة العثمانية كانت تضطر إلى إرسال قوات كبيرة لإخماد هذه الثورات . والإمام ، إذا ما رأى نفسه أمام جيوش كثيرة العدد وقوية ، انسحب إلى الجبال الداخلية الوعرة ، حيث لا تستطيع الحيوش العثمانية أن تتوغل فيها ؛ وبقى متحصناً هناك ، حتى إذا وجد فرصة ملائمة أعاد الكرة والهجوم على الجيش العثماني . ولا تغالي إذا قلنا ، ان الحكم العثماني في اليمين كان — لهذا السبب — مقروناً على الدوام ، بسلسلة لا تنقطع من القلاقل والحروب والثورات .

وأما سائر البلاد العربية ، فقد بقيت — كما قلت آنفاً — هادئة وخاضعة ، هدوء الولايات التركية وخضوعها ..

* * *

غير أنه ... في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حدث في البلاد العربية ، حادثان خطيران ، زعزعا الأوضاع القائمة في السلطنة العثمانية زعزعة شديدة ؛ هذان الحادثان ، هما : ثورة الوهابيين في نجد ، وثورة محمد علي باشا في مصر .

كانت الثورة الوهابية حركة دينية في الدرجة الأولى ؛ ولهذا لم تؤثر في نشوء الفكرة القومية تأثيراً يذكر .

وأما ثورة محمد علي ، فهي أيضاً لم تستمد قوتها من نزعة قومية ؛ ولهذا السبب لم تؤثر في نشوء فكرة القومية العربية تأثيراً مباشراً ، ولكنها خدمت القومية العربية خدمة كبيرة ، ولو بصورة غير مباشرة . لأنها أوجدت دولة عصرية قائمة في بلاد عربية ؛ وفسحت بذلك ميداناً واسعاً لقيام نهضة فكرية وأدبية عربية .

وأما نشوء فكرة القومية العربية ، بمعناها التام ، فقد بدأ في البلاد العربية التي كانت باقية تحت الحكم العثماني المباشر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ولذلك كله ، يجدر بنا أن نتبع نشوء فكرة القومية العربية ، بدرس أحوال سوريا والعراق بوجه خاص ، منذ أواسط القرن الماضي .

— ١ —

كانت الدولة العثمانية دولة إسلامية بكل معنى الكلمة . ولذلك كانت تعامل المسلمين من العرب ، معاملة تختلف عن معاملتها للمسيحيين منهم كل الاختلاف . ولهذا السبب كان ارتباط العرب بالدولة العثمانية يختلف باختلاف أديانهم اختلافاً بارزاً .

فالمسلمون منهم كانوا يدعون للخدمة العسكرية ، ويشتركون في حروب الدولة ويساهمون في انتصاراتها وإنكساراتها . وكانوا يحترمون السلطان العثماني احتراماً دينياً ، — بصفته خليفة المسلمين — ؛ ويدعون له في الجوامع ، خلال صلوات الجمع والأعياد بوجه خاص . ولذلك كله .

كانوا يندمجون في الدولة العثمانية فلا يعتبرونها أجنبية ...
 وأما المسيحيون من العرب، فكانوا يعتبرون - مثل سائر المسيحيين -
 من رعايا الدولة، فلا يدعون للخدمة العسكرية، ولا يشتركون في حروب
 الدولة؛ ولا يبالون كثيراً بانتصاراتها أو انكساراتها
 وفضلاً عن ذلك، إنهم كانوا يتمتعون بتشكيلات طائفية، وحقوق
 طائفية، تعترف بها الدولة، وتساعدتها: كان لهم رؤساء روجيون، ومجالس
 طائفية - جسانية وروحانية - تتولى إدارة شؤونهم الدينية والدنيوية.
 وكل ذلك كان يكسبهم كياناً اجتماعياً خاصاً، يميزهم عن سائر عناصر
 الدولة تمييزاً صريحاً.

ونستطيع أن نقول - بناء على الأسباب الآتفة الذكر - إن
 العرب المسيحيين كانوا يعيشون على هامش حياة الدولة، شأنهم شأن
 سائر العناصر المسيحية التابعة للسلطنة العثمانية - من أروام وأرمن،
 وبلغار... - ولذلك كانوا يعتبرون الدولة غريبة عنهم، ومتسلطة عليهم؛
 وبهذه الصورة كانوا يختلفون في هذا المضمار عن إخوانهم العرب المسلمين.
 وما يجدر بالذكر في هذا الصدد، إنهم كانوا - فضلاً عن ذلك كله -
 أكثر اتصالاً بالغربيين وبالبلاد الغربية. لأن اعتقاداتهم الدينية وأحوالهم
 الاجتماعية ما كانت تقيم بينهم وبين الغربيين حواجز معنوية، تعرقل
 الاتصال الصحيح. ولذلك كان تأثير الأوروبيين في هؤلاء أشد وأسرع
 من تأثيرهم في العرب والمسلمين ...

ولهذه الأسباب كلها، كان من الطبيعي أن تنشأ فكرة القومية العربية
 عند المسلمين على أنماط تختلف عن أنماط نشأتها بين المسيحيين؛ كما أنه
 كان من الطبيعي أن يمضي مدة من الزمن قبل أن تتقارب هذه الأنماط

وتنتهى إلى شكل يشترك ويتساوى أمامه المسلمون والمسيحيون على حد سواء .

ولذلك يتحتم علينا أن ندرس نشوء فكرة القومية العربية - في بادئ الأمر - عند كل من المسلمين والمسيحيين على حدة ، قبل أن نتقل إلى الدور الذى صارت فيه الفكرة القومية تشمل جميع العرب - من مسلمين ومسيحيين - ، وتوجههم وجهة واحدة .

* * *

كان العرب المسلمون التابعون للدولة العثمانية ينظرون إلى التاريخ بنظرات إسلامية بحتة ، فيذهبون إلى أن المفاخر والأجناد تنحصر فيما دونه تاريخ الإسلام ؛ كما يزعمون إن الخلافة الإسلامية تسلسلت من الراشدين إلى الأمويين والعباسيين فالعثمانيين . ولهذا السبب ما كان يرتسم فى أذهان هؤلاء ، صورة تاريخ يستحق التسمية باسم تاريخ الأمة العربية . كما ان التاريخ العثمانى ، ما كان يظهر لهم الا بمظهر « تتمه للتاريخ الإسلامى العام . »

ولكن ... عندما بدأت الأذهان تستيقظ من سباتها الطويل ، وصار بعض المنورين ينطلقون فى تفكيرهم عن قيود التقاليد الموروثة من أجيال عديدة ... أخذ يتولد فى نفوس العرب المسلمين وأذهانهم تيارات فكرية جديدة ، تختلف عما ذكرته آنفاً ، من وجوه عديدة .

بدأت هذه التيارات الجديدة ، أولاً بالتفكير فى أمور الخلافة الإسلامية :

صار البعض يشك فى صحة اعتبار السلاطين العثمانيين ، خلفاء للمسلمين . لأن الكتب الفقهية الأساسية تذكر بين شروط الخلافة « النسب القرشى »

ومعلوم أن الشرط غير متوفر أبداً في سلاطين آل عثمان .

في الواقع ان كتاب الأتراك ومؤرخيهم كانوا يقولون إن الخلافة انتقلت إلى آل عثمان بناء على تنازل الخليفة العباسي الأخير عنها إلى السلطان سليم ؛ إلا أن المفكرين المتجددين ، أخذوا يقولون : أن هذه الرواية لا تستند إلى أي سند قديم يصح الاعتماد عليه . فضلاً عن ذلك حتى ولو سلمنا جدلاً بأن هذا التنازل قد تم فعلاً ، فيجب علينا أن نلاحظ إنه لم يحدث إلا بعد استيلاء السلطان سليم على مصر ، وبعد تعريض الخليفة إلى أوضاع لا يمكن وصفها إلا بالقسر والإكراه ..

ولذلك يجب أن نعتبر هذا التنازل باطلاً من حيث الأساس .

إن كل هذه للملاحظات وأمثالها كانت تنهت ، بطبيعة الحال ، إلى القول بأن سلاطين آل عثمان ليسوا خلفاء شرعيين ؛ وأن الخلافة الإسلامية من حق العرب ، فيجب أن تعود إلى العرب .

وهذه كانت أولى مظاهر الفكرة القومية عند العرب المسلمين ؛ وهي ،

كما ترون ، كانت فكرة ممزوجة باعتقاد ديني ، ومرتبطة بغايات دينية .

إلا أن الفكرة لم تقف عند هذا الحد ، بطبيعة الحال . لأن بعض

المنورين أخذوا يفكرون في القومية العربية ، تفكيراً مستقلاً عن الاعتبارات الدينية .

قام جماعة منهم يصفون سوء أحوال البلاد - من جراء فساد الحكم -

ويقولون بوجود مطالبة الدولة باصلاحات جدية في البلاد العربية ،

لإزالة عوامل هذا الفساد ، وتحسين أحوال البلاد .

ولاحظ جماعة منهم أن منورى الأتراك أيضاً يشكون من فساد

الحكم ويطالبون بإصلاح الأحوال ؛ فقالوا بوجوب مشاركة هؤلاء في مساعيهم الإصلاحية ، أملى إن ما يحدث من الإصلاح العام - في ما كينة الدولة - بفضل هذه المساعي المشتركة ، لا بد أن يفيد البلاد العربية ويخدم مصالح العرب أيضا .

ولكن . . قام جماعة منهم ينظرون إلى الامور بنظرات قومية أكثر وضوحا وأشد صراحة من كل ما ذكرته أيضا .

أخذ هؤلاء يقارنون بين الولايات العربية وبين سائر الولايات العثمانية . . و يوازنون بين أوضاع العرب في الدولة وبين أوضاع العناصر الأخرى فيها . . وكانوا يخرجون من هذه المقارنات إلى الحكم بأن حقوق العرب مهضومة في السلطنة العثمانية ، بالنسبة إلى حقوق سائر الشعوب العثمانية . ولذلك صاروا يقولون بوجوب بذل الجهود لحل الدولة على تغيير سياستها الداخلية ، تغييراً يؤدي إلى إزالة الغبن اللاحق بالعرب ، وذلك بمراجعة حقوقهم في مختلف الدوائر الرسمية ، وفي مختلف الشؤون العامة .

ويظهر مما ذكرته آنفا ، ان مواقف العرب المسلمين من الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر ، كانت تنم عن عدة تيارات واتجاهات : كان السواد الأعظم منهم مرتبطا بالدولة - على علاقتها - ، متكللا عليها ، مستسلما إليها . . ولكن جماعات من المتنورين المتجددين كانت تنتقد أحوال الدولة وتشكى منها ، ، وتدعو إلى تغييرها وإصلاحها :

جماعة تتمني قيام خلافة عربية تعيد الحق إلى أصحابها ؛

وجماعة تطالب الدولة باجراء إصلاحات جديدة في البلاد العربية ؛

وجماعة أخرى تشترك مع أحرار الأتراك للدعوة إلى إصلاحات عامة

تشمل جميع البلاد العثمانية على حد سواء ؛
وجامعة أخيرة ، تطالب بمراعاة حقوق العرب في مختلف شؤون الدولة .
هذا كان — على وجه الأجمال — موقف العرب المسلمين من الدولة
العثمانية ، في أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين .

* * *

• وأما العرب المسيحيون ، فكان لهم مواقف تختلف عن ذلك
اختلافا بينا :

إنهم — بوجه عام — ما كانوا يرتبطون بالدولة ارتباطا قلبيا ؛ وإنما
كانوا يخضعون لحكمها خضوع اضطرار .

والسواد الأعظم منهم ما كان يهتم لا بالتاريخ العثماني ولا بالتواريخ
العربية ، لأنه كان يعتبرها كلها بمثابة « تاريخ إسلامي محض » — لا يخص
أحدا غير المسلمين .

ولكن . . . قام من بينهم جماعة من المتنورين ، يدرسون التاريخ من
الكتب الغربية ، ثم يرجعون إلى التواريخ العربية ويطلعونها بنظرات
مستلهمة من الكتب المذكورة . . . ويتوصلون من هذه الدراسات
والمطالعات إلى الحقائق التالية : إن الأمة العربية ، من أعظم الأمم في
التاريخ . كان لها حضارة قبل الإسلام وصار لها حضارة أرقى في ذلك
بكثير بعد الإسلام ، والمسيحيون ساهموا في بناء الحضارة العربية قبل
الاسلام وبعدها . وهذه الحضارة لم تكن دينية بحتة ، كما يتوهم
ذلك الجهلاء . بل أن لها كثيرا من العناصر والمظاهر التي لا تمت إلى الدين
بأية صلة كانت . وما يبرهن على ذلك إن الأوربيين اقتبسوا منها أشياء

كثيرة وكثيرة جدا . ولذلك كله ، يجب على العرب المسيحيين أن يفتخروا بالتاريخ العربي وبالحضارة العربية ، مثل المسلمين منهم . ويجب عليهم أن يتآزروا مع هؤلاء لأنهاض الأمة العربية ، وإعادتها إلى ما كانت عليه من العز والمجد في سالف الزمان .

هذه الملاحظات وأمثالها كانت تجول في خواطر البعض من العرب المسيحيين الذين تتقفوا بالثقافة الغربية — ودرسوا التاريخ الاسلامي بعقلية عصرية .

ولا أراني في حاجة إلى الايضاح ، بأنها كانت بمثابة البذور الأولى لفكرة « القومية العربية » الخالصة ، المتجردة عن الاعتبارات الدينية . ولهذا السبب ، نجد إن التفكير في « القومية العربية » بدأ عند العرب المسيحيين قبل أن يبدأ عند المسلمين منهم . كما إن الكتاب والشعراء الذين سبقوا غيرهم في الدعوة المتحمسة إلى النهضة كانوا من العرب المسيحيين .

* * *

قلت آنفا أن فكرة « القومية العربية » نشأت عند المفكرين المسيحيين قبل أن تنشأ بين المسلمين . ويجب على أن أضيف إلى ذلك الآن ، فأقول : ولكن انتشار هذه الفكرة بين المسيحيين جرى ببطء عظيم ، واستغرق وقتا طويلا . وذلك لأن مطامح الدول الغربية في البلاد العربية كانت تحمل ساستها ومبشرها على بذل جهود كبيرة ، لتبعيد المسيحيين عن فكرة العروبة ؛ حتى انها كانت تذكى نيران التعصب الديني الطائفي فيما بينهم خدمة لمصالحها الخاصة .

وإذا أردنا أن نتتبع سير هذا الانتشار شيء من التفصيل ، وجب علينا أن نستعرض الأمور في كل طائفة من الطوائف المسيحية على حدة ؛ لأن مواقف الطوائف المذكورة أمام تيارات الفكرة العربية اختلفت اختلافاً بينا ، أولاً ، نظراً لاختلاف اللغة التي كانوا يقيمون بها طقوسهم الدينية ؛ وثانياً ، نظراً لاختلاف الدعايات الأجنبية التي كانت تؤثر فيهم تأثيراً مستمراً .

* * *

كان العرب المسيحيون منقسمين منذ القديم إلى أورثودوكس وكاثوليك . وقد انضم إلى هذين المذهبين القديمين ، — في أوائل القرن التاسع عشر — مذهب جديد بالنسبة إلى العالم العربي ، وهو المذهب البروتستانتي . وذلك بمساعي المبشرين الانكليز والأمريكان . ومن المعلوم إن هذا المذهب كان قام على أساس تلاوة الإنجيل باللغات التي يفهمها الناس . ولذلك سعى — منذ نشأته — لترجمة الكتاب المقدس إلى مختلف لغات العالم .

ولهذا السبب عندما قرر المبشرون البروتستانتيون القيام بالدعوة إلى مذهبهم بين مسيحيي العرب ، بدأوا عملهم بترجمة الإنجيل إلى العربية . واستعانوا في هذا المضمار بأعظم أدباء العرب في ذلك العصر ، لكي يتوصلوا إلى ترجمة بليغة ، ذات قيمة أدبية وفنية . كما إنهم بذلوا جهوداً جبارة لتعلم اللغة العربية تعلم إتقان ، لكي يستطيعوا أن يخطبوا بها بين الناس بطلاقة و بلاغة ، لدعوتهم إلى هذا المذهب الجديد بالنسبة إلى بلادهم .

كما إنهم أسرعوا إلى تنشئة رجال دين من أبناء العرب أنفسهم ،

يستفيدوا من خبرتهم بنفسيات الناس ، وقوة تأثيرهم في الناس .

ولذلك كله صارت الصلوات والتراتيل والمواعظ الدينية تقام باللغة العربية وحدها ، في جميع الكنائس والمدارس البروتستانية ، منذ بدء انتشار المذهب المذكور في العالم العربي

ولا حاجة إلى الإيضاح إن ذلك أوجد جوا مساعدا جدا ، لقيام نهضة أدبية عربية .

ولذلك ، يجب أن لا نستغرب إذا ما لاحظنا أن أول دعاة فكرة القومية العربية بين المسيحيين قد نشأوا في البيئات البروتستانية .

هذا ، ومما يجدر بالذكر ، أن البروتستان خدموا النهضة الأدبية العربية ، عن طريق غير مباشر أيضا . لأن الإرساليات الكاثوليكية كانت تقاومهم وتنافسهم بكل الوسائل الممكنة ؛ إلا أنها عندما لاحظت نجاح دعايتهم بين الناس ، على الرغم من هذه المقاومة ، صارت تبحث عن عوامل هذا النجاح ؛ وعندما علمت إن السبب الأصلي في ذلك يعود إلى اهتمام البروتستان باللغة العربية ، وإقدامهم على تكثير المدارس التي تعلم باللغة المذكورة .. أخذت تقتفي أثر هؤلاء في هذا المضمار ، لكي تستطيع أن تنافسهم منافسة مجدية ، وتوقف انتشار مذهبهم بين الناس عند حده .

ويروى أن الدكتور « فاندايك » — رئيس مبشرى الأميركان ، وأقدم أساتذة الجامعة الأميركية ببيروت عند تأسيسها — كان يقول : أنا ذاهب إلى فتح مدرستين في القرية الغلانية . وإذا قيل له إن هذه القرية صغيرة ، لا تتحمل مدرستين ، قال : أنا سأفتح مدرسة واحدة فقط ، ولكنني متأكد من إن اليسوعيين سيأتون من ورأى بعد مدة وجيزة

ليفتحوا هناك مدرسة ثانية .



وأما الأورثودوكس ، فكانوا أقدم العناصر المسيحية في البلاد العربية .
 أنهم كانوا انقسموا إلى ثلاث طوائف : النسطرة ، واليعاقية ، والروم
 الأورثودوكس . ولغة الطقوس الدينية كانت السريانية عند الطائفتين
 الأوليتين ، واليونانية عند الطائفة الأخيرة . ولهذا السبب ، كانت اليعاقبة
 والنسطرة تسمى باسم « السريان القدماء » و « السريان الأورثودوكس »
 أيضا . عدد هؤلاء كان قليلا جدا بالنسبة إلى الروم الأورثودوكس ؛ لأنهم
 كانوا محصورين تقريبا في شمال العراق . وأما الروم الأورثودوكس فكانوا
 منتشرين في سوريا ولبنان وفلسطين ومصر . وكانوا يؤلفون ثلاث
 بطريركيات ، هي بطريركية انطاكية ، والقدس ، والأسكندرية .

هذا ، وكان للروم الأورثودوكس بطريركية أخرى في الشرق الأوسط ،
 هي بطريركية الفنار ، في القسطنطينية . إلا أن رعايا هذه البطريركية كانوا
 كلهم من الأروام اليونانيين ؛ في حين أن رعايا البطريركيات الثلاث التي
 ذكرتها آنفا كانوا من أبناء العرب .

ولكن . . . قد حدث في البلاد العربية ، عين ما حدث في بلاد
 البلقان التي تسكمت عنها في محاضرة سابقة : سيطر اليونانيون على
 شؤون الطائفة الأورثودوكسية سيطرة تامة ، في البلاد العربية أيضا :

كانت الطقوس الدينية تقام باللغة اليونانية ؛ وكانت المقامات الرئيسية
 في البطريركيات الثلاث ، باقية تحت احتكار اليونانيين منذ قرون وقرون ؛
 جميع البطاركة ومعظم المطارنة كانوا يونانيين ؛ وكانوا يتمسكون بيونانيتهم ،

ولا يلتفتون إلى اللغة العربية ، ولا يهتمون بمصالح العرب .
ولكن . . . عندما بدأت اليقظة الفكرية عند العرب ، كان من
الطبعي أن يشعر الأورثودوكس منهم بما في هذه الأوضاع من الغبن في الحقوق
الطبيعية ، ومن المنافاة للكرامة القومية . . . وفعلا ، أخذ القوم يتذمرون
من هذه الأحوال والتقاليد ، وصاروا يتساءلون : لماذا لا نصلى بلغتنا
العربية ؟ لماذا لا يكون لنا رؤساء روجيون من أبناء جلدتنا ؟ لماذا يبقى
قساوستنا في المراتب الدنيا من الخدمات الدينية ، ولا يستطيعون الوصول
إلى مراتبها العليا ؟

هذه الملاحظات وهذه النزعات أخذت تنقشر بين أبناء الطائفة
بسرعة وقوة . ووجدت تشجيعا عليها من الروس — الذين كانوا هم أيضا
أورثودوكسي المذهب كما تعلمون —

وفي أواخر القرن التاسع عشر ، كان هذا التيار اكتسب قوة كبيرة
بين الروم أورثودوكس ؛ وبوجه خاص بين رعايا بطركية أنطاكية — التي
كان مقرها في دمشق — . حتى إذا حانت الفرصة لانتخاب بطرك جديد
— عقب وفاة البطريرك اليوناني سنة ١٨٦٩ — اكتسح التيار المذكور
الميدان اكتساحا ، وتم الاتفاق على انتخاب المطران دوماني — الذي كان
عربيا سوريا — لكرسي البطريركية ، وانتهى بذلك عهد سيطرة اليونان على
أورثودوكسي العرب في سوريا .

في الواقع إن هذا الانتخاب أثار ثائرة البطاركة الثلاثة الآخرين ؛
إنهم احتجوا عليه ، مدعين أنه غير شرعي ؛ وطلبوا من الباب العالي عدم
التصديق على بطركية المطران المذكور . وفضلا عن ذلك ، أرادوا أن

يقوموا احتجاجهم بإضراب عام يقوم به المطارنة . وفعلا انسحب جميع المطارنة اليونانيين من أبرشياتهم، والتجأوا إلى مناطق البطريركيات الأخرى ، بغية دعم احتجاجاتهم باحداث ضجة كبيرة .

ولكن كل هذه الاحتجاجات والإجراآت لم تجدهم نفعا : لأن العرب التابعين إلى بطريركية انطاكية ، لم يعبأوا بالأحكام التي أصدرها البطاركة اليونانيون ، وظلوا ملتفتين حول بطركهم العربي الجديد .
وبذلك تعربت الكنائس الأورثودوكسية في منطقة أنطاكية وتوابعها .

وهذه كانت أول انتصار فعلي للقومية العربية .

في الواقع ، إن هذه الحركة بقيت منحصرة ببطريركية انطاكية ، فلم تشمل أوضاع بطريركيات القدس والاسكندرية . ومع هذا ، فإنها لم تخل من التأثير فيهما أيضا : لأنها أعطتهما درسا مؤثرا ، وحملتهما على تعديل الشيء الكثير من الخطط التي كانتا تسييران عليها .

هذا ، وقد ذكرت خلال وصف الحركة التي شرحتها آنفا ، إنها وجدت تشجيعا من روسيا . وبهذه المناسبة أرى من الضروري أن أتوسع قليلا في بيان علاقة الروس بالعرب الأرثودوكس :

من المعلوم إن روسيا القيصرية -- في ذلك العهد -- كانت تعتبر نفسها حامية للأورثودوكس ، لكونها أكبر دولة أورثودوكسية . وفعلا إنها أظهرت حمايتها هذه بصورة عملية ، بوسائل عديدة ، وبصور شتى ؛ إنها اهتمت بوجه خاص بالقدس والأراضي المقدسة في سائر أنحاء فلسطين؛ وفتحت فيها كثيرا من المدارس . ولكنها لم تجعل هذه المدارس آلة

للترويس؛ بل جعلتها عربية، بلغتها وبأجهاها. حتى إنها أسست مدرسة لتخريج المعلمين والمعلمات في الناصرة وفي بيت جالا؛ وبذل رجال التربية الذين تولوا شؤون إدارة هذين المعهدين، جهودا كبيرة لتطبيق أحدث أساليب التربية في تعليم اللغة العربية.

يظهر أن بعد روسيا الجغرافي عن البلاد العربية - جعلها لا تندفع وراء مطامع إقليمية في البلاد المذكورة. إن بعد روسيا القيصرية عن أمثال هذه المطامع الإقليمية في البلاد العربية، ثبت بصورة باتة خلال الحرب العالمية الأولى. لأنها، عندما بدأت المساومات بينها وبين فرنسا وانكلترا لتقسيم ميراث السلطنة العثمانية، تركت البلاد العربية بأجمعها للفرنسيين والإنكليز، ولم تطلب منهما - بالنسبة إلى البلاد المذكورة - شيئا غير جعل القدس مدينة دولية.

ولا حاجة إلى القول: إن انهيار روسيا القيصرية في أواخر الحرب العالمية الأولى، وقيام البلشفية - مع ما تبع ذلك من أحداث عظيمة - أبعد عن الأورثودوكس، تأثير الروس المعنوي أيضا.

إن كل العوامل والأحداث التي ذكرتها إلى الآن - من القيام على سيطرة اليونانيين، والاهتمام باللغة العربية. . إلى عدم الاستهداف إلى دسائس سياسية خارجية. - جعلت الأورثودوكس أكثر استعدادا لقبول فكرة القومية العربية.

إن هذا الاستعداد ظهر إلى العيان بوضوح أشد من ذي قبل - خلال الحركات القومية التي قامت في البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى، كما سأشرح ذلك في المحاضرة القادمة.

في البلاد العربية ١٧٣

وأما الكاثوليك في الولايات العربية، فانهم كانوا منقسمين إلى أربع طوائف أو كنائس أساسية، لكل منها بطرك خاص بها: الموارنة، الروم الكاثوليك، السريان الكاثوليك، الكلدان الكاثوليك. أن هذه الكنائس كلها خاصة بالشرق العربي، مستقلة عن الكنائس الأوروبية؛ وجميع رؤسائها من أهل البلاد.

ولكن، بعد ذلك انضم إلى هذه الكنائس المحلية، كنيسة كاثوليكية أجنبية، هي كنيسة اللاتين. إنها دخلت البلاد العربية سنة ١٨٤٨ حيث أنشأ لها البابا بطركية خاصة في القدس.

هذه الكنيسة كانت تنال من خارج البلاد مساعدات كبيرة، ولذلك استطاعت أن توسع ساحة عملها، وتكسب مريدين لها من بين الكاثوليك الموجودين في البلاد.

غير أن سائر البطركيات الكاثوليكية لم ترح لهذه الأوضاع الجديدة، بل رأت من الضروري أن تضع حدا لأعمال هذه الكنيسة الأجنبية عن البلاد، ولا سيما في تلك الأوقات التي كان يجب أن تتضافر جهود الكاثوليك لمقاومة الدعاية البروتستانتية والحيولة دون توسعها.

ولذلك عقدت البطرقيات المذكورة مؤتمرا أفخاريستيا سنة ١٨٨٩، واتخذت قرارات عديدة لتنظيم شؤونها، وتوحيد مساعيها؛ وانتخبت وفدا خاصا، للتفاهم مع المقام البابوي في الفاتيكان.

واستطاع هذا الوفد أن يفهم البابا أن الكنائس التي يديرها الأجانب الذين لا يعرفون شيئا عن نفسية الأهلين، والتي تستند في أعمالها وطقوسها إلى لغة أجنبية لا يفهمها أهل البلاد، لا يمكن أن تنجح في أداء رسالتها

المقدسة ؛ فليس من المعقول أن تقدم أمثال هذه الكنائس الأجنبية على منافسة الكنائس الكاثوليكية المحلية ، في الوقت الذي هي في حاجة إلى بذل الجهود بين الناس ، لمقاومة البروتستانتية والحيولة دور انتشارها .

وعلى هذا الأساس ، صدر « منشور بابوي » يصون الكنائس الكاثوليكية العربية من منافسة الكنائس الأجنبية عن البلاد . هذا ، وبجانب هذه الكنائس الخمس الكاثوليكية ، كانت تعمل داخل البلاد العربية عدة إرساليات دينية .

كانت هذه الإرساليات ، تستند في أعمالها التبشيرية إلى التعليم في الدرجة الأولى ، ووقّس المدارس لهذا الغرض .

وأما رجالها فكانوا من الفرنسيين أو الطلاب . وكانت حصة الطلاب بين هؤلاء كبيرة في بادئ الأمر ؛ إلا أنها أخذت تتضاءل شيئاً فشيئاً .

ذلك لأن الحكومة الفرنسية ، أخذت تحمي الإرساليات الدينية بصورة فعالة ، وتشجعها في أعمالها تشجيعاً جدياً ، إذ تزودها بشتي أنواع المساعدات ، من مالية وإدارية وسياسية . كما إنها استفادت كثيراً من الخلاف الذي كان قائم بين الفاتيكان وبين الحكومة الإيطالية من جراء قضية روما العويصة ؛ واستغلت فرنسا هذا الخلاف لتوسيع نفوذها في المحافل البابوية . واستطاعت بعد ذلك أن تجعل معظم الإرساليات الدينية في الشرق العربي فرنسية التشكيل ، وأصبحت بذلك حامية الكاثوليك بكل معنى الكلمة وبصورة فعلية .

ومما يظهر توسع نفوذ الفرنسيين في هذا المضمار بكل وضوح وجلاء :

أن البابا كان يعين قاصداً رسولياً في كل من بيروت و"أوصل" ، ووكيلاً للقاصد في بغداد . وكان ينتخب هؤلاء من بين الطليان بوجه عام ، حتى سنة ١٨٧٠ . ولكنه بعد ذلك ، - أي بعد استيلاء الحكومة الإيطالية على مدينة روما - ، صار ينتخبهم من بين الفرنسيين .

هذا ، ومن المعلوم إن فرنسا كانت تطمح منذ مدة طويلة في امتلاك بعض البلاد العربية ، ولا سيما سوريا ولبنان . وكانت تعمل لتمهيد السبل إلى ذلك بوسائل شتى ، وكان أهم هذه الوسائل الاستعانة بالإرساليات الدينية والمؤسسات التعليمية لبث الدعاية لها بين أهل البلاد . ولهذا السبب بذلت جهوداً كبيرة لتكثير عدد هذه الإرساليات والمؤسسات ، ولتوجيه أعمالها الاتجاه الذي يساعد على اجتذاب الناس إليها .

وكانت فرنسا تهتم بالمسيحيين بوجه عام ، وبالـكاتوليك بوجه خاص ؛ لأنها كانت تعلق أكبر آمالها على مساعدة هؤلاء في تحقيق مطامحها . والمساعي العظيمة التي بذلتها فرنسا في هذا السبيل ، لم تخل من بعض الثمرات لأنها استطاعت أن تكون بعض الجماعات التي تقول : لا أمل في إصلاح الدولة العثمانية ، إصلاحاً يضمن الحرية والمساواة للنصارى ؛ ولا خير في دولة عربية تقوم مقامها ، طالما تكون الأثرية فيها للمسلمين ؛ فلا سبيل إلى سعادة المسيحيين ، إلا تحت حماية دولة أوروبية ، مثل فرنسا . . .



يظهر مما تقدم إن التيارات الفكرية والسياسية التي حدثت بين العرب المسيحيين أيضاً كانت متنوعة ومتخالفة .

وإذا أردنا أن نجمل التيارات التي تولدت في البلاد العربية — بين سكانها المسلمين والمسيحيين — وجدنا أنها تجتمع في خمسة تيارات أساسية:

(أ) — السعى لإقامة خلافة عربية تقوم مقام الخلافة العثمانية .

(ب) — المطالبة بإصلاحات خاصة بالبلاد العربية .

(ج) — الاشتراك مع أحرار الأتراك للمطالبة بإصلاحات عامة ، تشمل جميع الولايات العثمانية ، وتنفيد في الوقت نفسه الولايات العربية .

(د) — الدعوة إلى انفصال البلاد العربية عن السلطنة العثمانية ، لتأسيس دولة عربية مستقلة .

(هـ) — طلب الحماية في دولة أوروبية .

ولا حاجة إلى القول ، إن التيار الأول كان خاصاً ببعض الجماعات من المسلمين ، والتيار الأخير كان خاصاً ببعض الجماعات من المسيحيين . وأما التيارات الثلاثة الأخرى ، فكانت مما يشترك فيه جماعات من المسلمين والمسيحيين .

وكانت هذه التيارات والنزعات تطهر في أحاديث المجالس والجمعيات الخاصة ، وفي كتابات بعض المفكرين الذين ينشرون آراءهم خارج حدود الدولة ، بعيدين عن متناول وسائلها العقابية .

وقد ظهرت الدعوة إلى إقامة خلافة عربية بأجلى مظاهرها في كتاب « أم القرى » الذي صدر باللغة العربية في مصر سنة ١٣١٦ هجرية — كما ظهرت الدعوة إلى إنشاء دولة عربية مستقلة ، بأجلى مظاهرها في كتاب « نهضة الأمة العربية » الذي صدر في باريس باللغة الفرنسية سنة ١٩٠٥ ميلادية .

كتاب أم القرى : كان من تأليف عبد ارحمن الكواكبي ؛
ولكن هذا المؤلف أراد أن يخفي اسمه ، فتكنى بالسيد « الفراتي » ؛
وكتب تحت عنوان الكتاب ما يلي : « أي ضبط مفاوضات ومقررات
مؤتمر النهضة الاسلامية المنعقد في مكة المكرمة سنة ١٣١٦ » .

يتكلم المؤلف في كتابه هذا عن العوامل التي أدت إلى انحطاط
العالم الاسلامي ، على شكل مناقشات تجرى بين مفكرين منتسبين إلى
مختلف البلاد الاسلامية ، ويخرج من هذه المناقشات بالدعوة إلى إقامة
خلافة عربية من مكة المكرمة .

يتبين من ذلك أن النزعة التي تظهر في الكتاب هي دينية في الدرجة
الأولى . ومع هذا يتطرق المؤلف خلال أبحاثه هذه عدة مرات إلى قضايا
الأمة العربية ، لأنه يعتقد « إن العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة
الدينية بل الكلمة الشرقية » .

ويتبين من الحكومة العثمانية انتقاداً مرأ . ويصرح بأن حقوق العرب
مهضومة ، ويقول « من أهم الضرر ريات أن يحصل كل قوم من أهالي
تركيا على استقلال نوعي إداري يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم » ثم أنه
ينفي عن العرب التعصب الديني والجنسي ؛ ولابرهنة على ذلك يشير إلى
« عدم اشتراك البلاد العربية العثمانية في حوادث الأرمن الأخيرة » . ويقول
« وأما حوادث لبنان والشام وحب في القرن السابق فما كانت متولدة
عن تعصب ديني أو جنسي ، بل عن غرور جماعة من الدرور بالانكليز ،
وجماعة من المسيحيين بنابليون الثالث » .

وأما كتاب « يقظة الأمة العربية في آسيا » فهو من تأليف

« نجيب عازورى »

كان المؤلف - قبل أن ينتقل إلى فرنسا - من الموظفين الإداريين في الدولة العثمانية ، وكان تولى وكالة منصرفية القدس . ولذلك كان مطلعاً على أحوال الدولة العثمانية بوجه عام ، وملماً بشؤون الطوائف المسيحية بوجه خاص . ولذلك نجد يصف في كتابه هذا ، أحوال البلاد العربية بشئ من التفصيل ، ثم يدعو إلى الأمور التالية :

توحيد الكنائس الكاثوليكية ، تحت اسم « الكنيسة الكاثوليكية العربية » .

انفصال الولايات العربية عن الدولة العثمانية ، على أن تكون الحجاز مقراً لخلافة إسلامية عربية ، وأن تتكون من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين دولة عربية موحدة عصرية ..

— ٢ —

هذه كانت الخطوط الرئيسية للتيارات والنزعات الفكرية والسياسية في الولايات العربية العثمانية .. قبل انقلاب المشروطية ، وبدء « الحياة النيابية الدستورية » سنة ١٩٠٨ .

إن إعلان الدستور وإنهاء الاستبداد وقيام عهد المشروطية في السلطنة العثمانية ... ولد في جميع الولايات العربية - كما في سائر الولايات العثمانية - سروراً عاماً ، وابتهاجاً شديداً . صار الناس يرددون آيات الحرية والمساواة في كل الجهات ، وفي شتى المناسبات . صار رجال الدين يتعاقبون - على اختلاف نحلهم وملهم - ابتهاجاً بزوال الاستبداد ، وبدء عهد الحرية والمساواة . صارت العمام والقلائس ، والجلب والطلانس تتصاحب

وتتخالف بين هتاف الجماهير . وخلاصة القول ، صارت البلاد العثمانية —
من أولها إلى آخرها — تموج بشتى مظاهر الأفراح ...

إلا أن .. هذه الأفراح لم تدم طويلا . لأن الخلافات بين عناصر
الدولة المختلفة ، أخذت تعود إلى الظهور بأشكال شتى ، قبل أن يمضى على
هذه الأيام السعيدة مدة طويلة . كانت الخلافات العنصرية ، بدأت تظهر
أولا بين الأتراك والأروام . ولكنها — بعد مدة — جرفت بأمواجها
القوية الأتراك والعرب أيضاً .

وكان قيام هذه الاختلافات بين هاتين الأمتين ، أسبابا ودوافعا
كثيرة ، بعضها عرضية ، وبعضها أساسية .

أذكر — من قبيل المثال — حادثا من الحوادث العرضية التي أثارت
كثيراً من المشاكل :

إن حرية الصحافة التي أعلنت بغمته — عند إعلان الدستور — .
بعد عهد المراقبة الصارمة التي كانت قائمة في عهد الاستبداد ... فتحت
أبواب الجرائد لجميع الأقسام ، وأوجدت حالة شبيهة بالفوضى ، تسمح
لكل من يريد يكتب وينشر كل ما يريد ، دون أن يقيد نفسه بأى قيد كان .. وراح
أحد المحررين يكتب مقالة عن حوادث اليمن ، وينشرها في جريدة محترمة .. يقول
فيها بعبارات صريحة « إن أهل اليمن يعبدون المال . وأهمهم في سبيل المال
يضحون كل شيء ، حتى أعراض النساء ... » إن انتشار هذه المقالة —
مع هذه العبارات الشائنة — في جريدة تركية ، أثار فائرة الطلاب العرب
المتنمين إلى مختلف مدارس العاصمة ، وحملهم على الاجتماع للقيام
بمظاهرة صاحبة ، احتجاجا على صاحب الجريدة ، وعلى كاتب المقالة ..

إن هذه الحادثة ، أثارت نائرة الحرائد والنوادي في سائر الولايات العربية أيضاً ، وفتحت باباً لكثير من الردود والاحتجاجات والمطالبات ، بطبيعة الحال .

ولكن بجانب أمثال هذه العوامل العرضية ، كان هناك طائفة من العوامل الأساسية ، التي تثير سلسلة لا تنقطع من الاختلافات الجوهرية . هذه العوامل الأساسية كانت تتصل بسياسة الدولة العامة ، وكانت تتطلب تغيير هذه السياسة تغييراً جوهرياً .

إن أولى الخلافات السياسية ، نشأت من قضية المركزية واللامركزية . كانت جمعية الاتحاد والترقي تلتزم نظام المركزية في إدارة البلاد . والحكومات التي انبعثت عن هذه الجمعية أيضاً صارت تتمسك بهذا النظام تمسكاً شديداً ؛ وتعصبت إلى هذا النظام إلى حد اعتبار نظام المركزية من جملة النظم الهدامة التي تعرض كيان السلطنة إلى خطر .

ولكن جميع العناصر غير التركية كانت تميل إلى نظام اللامركزية ، وتطالب العمل به . لأنها كانت ترى إن هذا النظام أضمن لتقدم البلاد من ناحية ، ولصيانة حقوق العناصر المختلفة من ناحية أخرى .

كان حزب الحرية والائتلاف — الذي نشأ معارضاً لحزب الاتحاد والترقي — يلتزم جانب اللامركزية ، ويدعوا إليها ؛ إلا أن الحزب المذكور بقي بعيداً عن الحكم ؛ ولم يتوصل إليه إلا قبيل الأزمة البلقانية ، ولم يستطع أن يبقى فيه إلا مدة قصيرة .

وأما نواب العرب ، فقد خرج معظمهم من حزب الاتحاد والترقي وانضم إلى حزب الحرية والائتلاف ، بسبب ترجيحهم نظام اللامركزية على

وفضلاً عن ذلك أقدم العرب على تأليف حزب خاص بهم ، عرف باسم « حزب اللامركزية العثمانى » .

إن قضايا المركزية ستكون مصدر خلافات كبيرة بين الأتراك وبين العرب ، حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

والإنتخابات النيابية أيضاً أثارت كثيراً من الإختلافات بين العرب والأتراك .

لأن قانون الأنتخاب العثمانى ما كان يحرص حق النيابة بسكنة المناطق الإنتخابية وأهاليها . بل كان يسوغ لأى شخص مستكمل لشروط الأنتخاب أن يرشح نفسه عن أية منطقة شاء . وقد استرسلت حكومات الاتحاد والترقى فى إساءة استعمال هذا المسوغ القانونى ، وصارت ترشح فى كثير من المناطق الإنتخابية - فى الولايات العربية - بعض منتسبىها الأتراك ؛ ومن ثم تستعمل نفوذها المادى والمعنوى لضمان انتخاب هؤلاء المرشحين . وهذه الترشيحات كانت تمر بسلام فى بعض المحلات ، ولكنها كانت تصطدم بمقاومة عنيفة فى بعض المحلات الأخرى . وخلال هذه الإنتخابات كثيراً ما كانت تخرج الأمور من ساحة التنافس الشخصى أو التنافس الحزبى ، إلى ساحة التنافس العنصرى والقومى ، وتأخذ شكل نضال وتنافس بين « التركى والعربى » وبتعبير أصح « بين العنصر التركى وبين العنصر العربى » ولا حاجة إلى الإيضاح إن توالى مثل هذه الأحوال كان يوسع هوة الخلاف بين العرب والأتراك .

وأرى أن أذكر الآن ، مثلاً بارزاً على ما قلته في هذا المضمار :

رشحت الجمعية أحد محرري جريدة طنين الاتحادية للنيابة عن لواء الديوانية في ولاية بغداد ؛ وضمنت له الإنتخاب . ولكن الرجل ما كان يعرف شيئاً عن الديوانية . وقد ذهب - بعد انتخابه بمدة - إلى دأرتة الإنتخابية ، وكتب سلسلة مقالات بعنوان « رسائل بغداد » وصف بها كل ما لاحظته خلال رحلته ، في البلاد التي مر عليها في طريقه إلى الديوانية . وأشار في إحدى رسالاته إلى جهل الناس هناك للغة التركية ؛ وبين كيف كان يجد مشقة كبيرة للتفاهم مع الناس في بعض المحلات . لأنه ما كان يجد هناك ولا شخصاً واحداً يعرف اللغة التركية . .

وعندما اطّلت إحدى الجرائد العربية على ما كتبه النائب المحترم في هذا الصدد ، انبرت للرد عليه ، قائلة : « الغريب ليس أن لا يعرف أهل الديوانية اللغة التركية ؛ ولكن الغريب أن يكون نائباً عنهم من لا يعرف العربية » .

وهنا كانت تظهر للعيان ، قضية مكانة اللغة العربية في الدولة العثمانية ؛ وهذه القضية ، ظلت تثير المشاكل تلو المشاكل في علاقات العرب مع الدولة العثمانية ، بعد انقلاب المشروطية .

لأن اللغة الرسمية في الدولة العثمانية كانت التركية ، في جميع الولايات على حد سواء . كانت المعاملات الرسمية في المحاكم وفي سائر دوائر الدولة تجري باللغة التركية كما إن التعليم في جميع المدارس الرسمية أيضاً كان يجري باللغة المذكورة .

وبديهي إن هذه السياسة كانت تسبب للناس مضايقات ومتاعب

كثيرة. في الواقع أن هذه القاعدة لم تكن خاصة بالولايات العربية، بل كانت شاملة لجميع الولايات، ولجميع العناصر العثمانية. إلا إنها كانت تضر البلاد العربية بوجه خاص، من ناحية لغة التعليم. وذلك لأن سائر العناصر العثمانية - مثل الأروام والأرمن والبلغار - كانت تدرس في مدارسها الخاصة بلغاتها القومية، بسبب تشكيلاتها الطائفية والامتيازات الخاصة بالتشكيلات المذكورة. في حين إن العرب المسلمين كانوا محرومين من مدارس خاصة - بسبب حرمانهم من التشكيلات الطائفية، والامتيازات المرتبطة بتلك التشكيلات؛ فكانوا مضطرين إلى دخول المدارس الرسمية التي تعلم باللغة التركية. وأما العربييه فما كانوا يتعلمون منها شيئاً أكثر مما يتعلمه الأتراك في الولايات التركية؛ ومن العلوم إن بعض القواعد العربية كانت تعلم في المدارس التركية. بسبب استعمالها في الإنشاء التركي والأدب التركي.

إن نتائج هذه السياسة التعليمية كانت غريبة في بابها لأنها كانت تجعل التعليم باللغة العربية، من خصائص المدارس المسيحية وحدها؛ كما إنها كانت المدارس تجعل الأجنبية أكثر اهتماماً باللغة العربية من المدارس الرسمية بوجه عام.

وهذه السياسة كانت من أهم أسباب تدمير العرب من الحكم العثماني. ولذلك نجد أن «حق التعليم باللغة العربية» أحرز موقع الصدارة، عندما أخذ العرب يطالبون الحكومة بمراعاة حقوقهم القومية.

* * *

هذا، وقد حدثت سلسلة من الأزمات السياسية، التي اضطرت

النواب العرب إلى التكتل ، وحثهم على الانضمام إلى المعارضة .
كان من جملة ما قضيه منح امتياز الملاحة النهرية إلى شركة لنج
الانكليزية . لقد اعترض نواب بغداد والبصرة على مشروع الامتياز ،
قائلين : إن ذلك يضر باقتصاديات البلاد ، كما إنه يزيد نفوذ الانكليز
في العراق . وفضلاً عن ذلك أظهر هؤلاء النواب استعدادهم لتكوين
شركة وطنية ، تتولى العمل المذكور . وقد أيد هذه الاعتراضات جميع
النواب العرب ؛ كما انصم إليهم عدد غير قليل من نواب العناصر الأخرى أيضاً
ولكن الحكومة كانت وعدت الانكليز بمنح الامتياز ، ولذلك تمسكت
بالمشروع الذي كانت قدمته ؛ واستطاعت في آخر الأمر أن تحصل على
أكثرية ضئيلة من الأصوات ، ضمننت تصديق الامتياز . ولكن النواب
العرب اتهموا الحكومة - من جراء ذلك - بالتفريط في حقوق الولايات
العربية ومصالحها الأساسية .

وقد حدثت أزمة أخرى من جراء قضايا اليمن ، سببت استياءً شديداً
بين نواب الولايات العربية : كان الامام تمكن من الاستيلاء على مركز
الولاية - صنعاء - مما اضطر الحكومة إلى ارسال قوة كبيرة ، تحت قيادة
القائد الكبير أحمد عزت باشا ؛ ولكن القائد المشار إليه ، لاحظ من سير
الوقائع التي توالت في اليمن منذ عقود عديدة من السنين ، إن الحركات
العسكرية ، مهما استمرت ، ومهما تقدمت لا تستطيع أن تحسم القضايا ،
وتحول دول تكرار الثورات . لأن ثورات اليمنيين كانت تنشأ من
اعتقاداتهم الدينية . فكان لا بد من أخذ هذه العوامل الاعتقادية بنظر
الاعتبار ، لحسم المشكلة بصورة نهائية . ولهذا السبب ، دخل القائد

العسكري في مفاوضات مع الامام - بواسطة بعض الرجال - ؛
وانتهت هذه المفاوضات بالتفاهم على وضع نظام ادارى خاص باليمن .
والحكومة المركزية وافقت على ذلك ووضعت مشروعاً يتضمن تفاصيل
الادارة الممتازة التي ستؤسس في اليمن على هذا الأساس ؛ وقدمت إلى
المجلس النيابى لأمانة قانونية لتصديق المشروع .

وكان ذلك قبل تصفية الحركات الارتجاعية وخلع السلطان عبدالحميد.
ولكن بعد ذلك ، عندما تولى أحد زعماء جمعية الاتحاد والترقى
وزارة الداخلية ، ... أسرع إلى المجلس النيابى ، وسحب منه المشروع
بعد خطبة رنانة ، قال فيها : إن الحكومة كانت وافقت على المشروع بسبب
حراجة الموقف العام . غير إننا الآن ، وقد تخلصنا من تلك المواقف الحرجة ،
أصبح في مقدور الحكومة أن ترسل إلى اليمن القوة العسكرية اللازمة
لائخاذ الثورة واستعادة مهابة الدولة . ونحن عازمون على ذلك بكل
قوة واطمئنان . .

وبهذه الصورة عادت الحكومة إلى التزام سياسة العنف في اليمن .
وصارت تلك البلاد مرة أخرى مسرحاً لحروب وثورات جديدة ، أسالت
كثيراً من الدماء ، وأزهقت كثيراً من الأرواح .

يظهر إن نواب الولايات العربية ما كانوا استحسنوا الخطة التي عادت
إليها الحكومة ، ولكنهم لم يروا من الحكمة أن يعارضوها . ومع هذا
فانهم لم يقدرُوا مبلغ الخطأ الذى ارتكبهته الحكومة في هذه القضية الا
بعد ما أغار الطليان على طرابلس الغرب . لأنهم عرفوا عندئذ فقط ،
إن الحكومة كانت سحبت من هناك قوة عسكرية لا يستهان بها ،

لإعداد القوة التي قررت ارسالها إلى اليمن بغية إخضاع الامام .
والحركات العسكرية التي بدأت من جديد في اليمن ، بهذه الصورة ،
لم تؤد إلى النتائج التي كانت تتوقعها الحكومة . لأنها أدركت في آخر
الأمر ضرورة الاتفاق مع الامام ، لتسوية قضايا اليمن .
وصار النواب العرب يلاحظون إن الخطة التي اتبعتها الحكومة في
معالجة شؤون اليمن ، أدت إلى إضعاف الحامية العسكرية القائمة في
طرابلس الغرب ، وسهلت بذلك للطليان سبل الاستيلاء على القطر المذكور .
ومن الطبيعي إن الحرب الطرابلسية نفسها زادت نقمة العرب على
الحكومة العثمانية . لأن نواب طرابلس تقدموا إلى المجلس بتقرير مفصل
ذكروا فيه براهين عديدة على تهاون الحكومة في إعداد وسائل الدفاع عن
تلك الولاية النائية ، في الوقت الذي كانت الأطماع الإيطالية معلومة للجميع ،
ولا سيما في الوقت الذي كانت مظاهر هذه الأطماع تظهر إلى العيان يوماً بعد
يوم . وكان مما جاء في التقرير : إن الحامية العسكرية المرابطة في الولاية
كانت نزلت إلى خمس المعتاد . كما إن معظم رؤساء الدوائر كانوا غائبين
عن البلاد ، عند بدء غارة الطليان .

وفضلاً عن ذلك ، صار رجال المعارضة — من عرب وغير عرب —
يعتبرون الحرب الطرابلسية دليلاً جديداً على فساد نظام المركزية الذي
كان يتمسك به رجال الحكم . لأنهم صاروا يقولون : لو كانت الحكومة
عملت بنظام اللامركزية ، فوسعت سلطات الولاية ، وألفت مجالس محلية
تمتع بسلطات فعلية ، وأنشأت قوات دفاعية محلية ... لما حدث ما حدث
عند بدء الاحتلال الإيطالي .

من المعلوم أن الدولة العثمانية استطاعت أن تنظم - بعد بدء الاحتلال - مقاومة مشرفة في طرابلس الغرب ؛ وذلك بالاعتماد على حمية الأهالي ، وتحت قيادة عدد محدود من الضباط الذين استطاعوا أن يصلوا إلى هناك ، عن طريق تونس من جهة ، وعن طريق مصر من جهة أخرى . وكان من الطبيعي أن تعتبر هذه المقاومة المشرفة دليلاً فعلياً على فوائد التنظيمات اللامركزية . .

هذا ، ومن المعلوم إن الحرب الإيطالية العثمانية التي نشأت عن احتلال طرابلس ، كانت الحلقة الأولى من سلسلة الأزمات الخطيرة التي زعزعت بناء السلطنة من أساسه ، وأدت - في آخر الأمر - إلى انهياره . لأنه ، قبل انتهاء الحرب المذكورة ، قامت الثورة الألبانية ، وأعقبت هذه الثورة الحرب البلقانية ؛ وهذه الحرب نفسها عجلت اندلاع نيران الحرب العالمية .

إن نتائج الحرب البلقانية كانت مفاجئة للسياسة الدولية ؛ لأن الجيوش العثمانية انكسرت شر كسرة منذ بدء المعارك ، والحكم العثماني في البلقان انهار بسرعة خارقة للعادة . وهذه الحوادث الخطيرة ، قلبت الأوضاع القائمة في الشرق الأدنى رأساً على عقب ، وأدخلت المسألة الشرقية في صفحة جديدة ، كانت من أخطر وأعضل الصفحات التي سجلها التاريخ .

صارت الدول المعظمة تشعر بأن « ابقاء ما كان على ما كان » في الدولة العثمانية ، أصبح « عديم الامكان » ، في هذه الظروف الجديدة . ولذلك رأيت من الضروري أن تقدم على المفاوضات والاجراءات التي تنهى

خلافتها ، وثبتت مواقفها ، وتحقق مطامعها . والدولة العثمانية نفسها شعرت بضرورة تصفية المسائل التي كانت بقيت معلقة بينها وبين تلك الدول منذ آحاد طويلة .

والمفاوضات والمطالبات السياسية الجديدة، تناولت قضايا سوريا ولبنان بصورة علنية ، ونهت العرب إلى الأخطار التي صارت تحديق ببلادهم من كل الجهات ، خلال هذه الأزمات

لأن وزير خارجية فرنسا - بوانسكاره - صرح في خطاب رسمية « إن لفرنسا مصالح تقليدية في سوريا ولبنان ، وإن الحكومة عازمة على حمل الجميع على احترام تلك المصالح » . وأشار إلى أن الاتفاق تام بين فرنسا وانكلترة في هذا الشأن . وصارت الجرائد الفرنسية بعد ذلك تكثرت الكلام عن سوريا ولبنان ، وتشير إلى المفاوضات الجارية بين فرنسا وبين تركيا ، لصيانة المصالح الفرنسية في هذا الجزء من البلاد العثمانية

أمام هذه الظواهر الخطيرة ، أخذ يشعر مفكرو العرب ، انه لا يسوغ لهم أن يتكلموا على الحكومة العثمانية في أمر الدفاع عن بلادهم ؛ وإنه لا يجوز لهم أن يتركوها تنفرد في تقرير مصيرهم ، لكي لا يحدث لسوريا ولبنان ما كان حدث لطرابلس الغرب قبل مدة قصيرة من الزمان . وقد رأوا لذلك إنه لا بد من إيجاد تشكيلات إدارية وعسكرية تكسب البلاد مناعة ذاتية وقابلية دفاعية ، تحمى من أطماع الدول الغربية .

وأخذت الجرائد العربية تتناول هذه القضايا بالدرس والبحث والتحليل ؛ وتتكلم عن حقوق العرب وواجباتهم ، وتطالب الدولة بتغيير سياستها نحو البلاد العربية .

هذا ، وكان حزب الاتحاد والترقي اضطر إلى التخلي عن الحكم ،
خلال الثورة الألبانية ، قبيل نشوب الحرب البلقانية . وكانت تألفت
عندئذ حكومة جديدة ، تستند إلى حزب الحرية والائتلاف . وبما إن
الحرب المذكور كان يقول - منذ بداية تأسيسه - بنظام اللامركزية ،
أعلنت الحكومة ، بأنها ستقوم بإصلاحات أساسية ، عملاً بمبدأ
اللامركزية . ثم طلبت من الولايات أن تجمع « المجالس العمومية »
ليبحث ما تراه ضرورياً لإصلاح أحوال البلاد .

والجمعية العمومية التي تألفت في بيروت ، عقدت عدة اجتماعات ،
وضعت خلالها « لأئحة إصلاحية » ضمنها مطالب عديدة .

ولكن . . قبل أن تنتهي الجمعية من أعمالها ، حدثت في عاصمة
السلطنة ، « ضربة الحكومة » التي أعادت الحكم إلى حزب الاتحاد
والترقي . وذلك أدى إلى تغيير الأمور من أساسها :

كان رجال جمعية الاتحاد والترقي ، أعادوا النظر في خططهم
السياسية ، خلال بقائهم بعيدين عن الحكم ، وشعروا بلزوم انتهاج خطة
جديدة في إدارة البلاد العثمانية بوجه عام ، والبلاد العربية بوجه خاص .
لأن حرب البلقان كانت فصلت عن الدولة ثمانى ولايات من أهم
وأرقى الولايات العثمانية . وخروج هذه الولايات من حوزة السلطنة ،
أدى بطبيعة الحال إلى زيادة « النسبة بين تعداد الولايات العربية وبين
تعداد سائر الولايات » زيادة بارزة . ولذلك أصبح من الضروري اتباع
سياسة جديدة ، تتلاءم مع هذا الوضع الجديد .

صار معظم ساسة الأتراك يقدرّون هذه الضرورة حق قدرها ؛ حتى

أن بعضهم صار يقول بوجود جعل السلطنة ثنائية — أى تركية عربية —
مثل امبراطورية النمسا والمجر .

إلا أن هذه الآراء الجديدة ، ما كانت استكملت اختبارها بعد ، عند
ما استعادت جمعية الاتحاد والترقي زمام الحكم في البلاد .

والحكومة الجديدة ، عندما اطلعت على مشروع الإصلاحات الذي
وضعتة الجمعية العمومية المنعقدة في بيروت ، لم تستحسنه ؛ لأنها وجدت
فيه مادة متعلقة باستخدام مستشارين أجانب . ولذلك أمرت الولاية بحل
الجمعية العمومية التي كانت تألفت بناء على طلب الحكومة الائتلافية
السابقة ..

وهذا الاجراء أثار نائرة الأهلين ، وحلهم على القيام بمظاهرات
صاخبة ، مقرونة باحتجاجات شديدة وباضراب عام .

وطبيعى إن قوى الحكومة الضابطة ، تمكنت من توقيف هذه
الحركات . ولكن ذلك لم يقض على استياء الناس من موقف الحكومة
الجديدة بطبيعة الحال . وهذا الاستياء لم يبق محصورا بمدينة بيروت وبولاية
بيروت ، بل عم سائر المدن والولايات العربية أيضا .

وأمام الاجراء الذى قامت به الحكومة ، رأت بعض الجماعات أن
تلجأ إلى التشكيلات السرية ؛ ورأت جماعات أخرى أن تسعى لعقد
مؤتمر عربى عام خارج البلاد العثمانية . وهذه الفكرة الأخيرة ، تولى تحقيقها
جماعة من شبان العرب المقيمين فى باريس .

وانعقد المؤتمر العربى الأول فى باريس ، فى ١٨ حزيران ١٩١٣ .

وظل منعقدا حتى ٢٣ حزيران .

في البلاد العربية ١٩١
اشترك في المؤتمر ممثلون عن مختلف الجمعيات العربية القائمة في الآستانة
ودمشق وبيروت والقاهرة ، وعن مهاجري العرب في المكسيك وفي
الولايات المتحدة الأمريكية .

وتلقى المؤتمر خلال انعقاده عددا كبيرا من برقيات التهنئة والتأييد ،
من مختلف المدن العربية ، ولا سيما من المدن السورية .
وقد أقيمت في المؤتمر عدة خطب ، جرت بعد كل واحدة منها بعض
المناقشات .

وهذه هي عناوين الخطب :

تريبتنا السياسية — حقوق العرب في المملكة العثمانية — الحياة
الوطنية في البلاد العربية العثمانية — أمانى السوريين المهاجرين — تحية
العراق للمؤتمر — المهاجرة من سوريا وإلى سوريا — الاصلاح على قاعدة
اللامركزية — رقى المهاجرين وتعضيدهم للمؤتمر .

وذلك عدا خطب الافتتاح والاختتام التي تناولت مواضيع عامة
بوجه عام .

وأما القرارات التي اتخذها المؤتمر فكانت ما يلي :

١ — إن الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية .
فيجب أن ننفذ بوجه السرعة .

٢ — من المهم أن يكون مضمونا للعرب المتمتع بحقوقهم السياسية ،
وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية المملوكة اشتراكا فعليا .

٣ — يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في
حاجاتها وعاداتها .

٤ - كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بالأئمة خاصة صودق عليها في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١٣ باجماع الآراء. وهي قائمة على مبدأين أساسيين وهما : توسيع سلطة المجلس العمومية، وتعيين مستشارين أجانب. والمؤتمر يطلب تطبيق وتنفيذ هذين الطلبين .

٥ - اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية .

٦ - تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية ، إلا في الظروف والأحيان التي تدعو للاستثناء الأفضى .

٧ - يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها .

٨ - يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية .

٩ - سيجرى تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية .

١٠ - وتبلغ أيضا هذه القرارات للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية .

١١ - يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسية شكرا جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها .

وقد ألحق المؤتمر بالقرارات الآتية الذكر ، المواد الثلاث التالية :

١ - إذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها المؤتمر ، فالأعضاء

المنتهمون إلى لجان الاصلاح العربية بمتنعون عن قبول أى منصب كان

في البلاد العربية ١٩٣

في الحكومة العثمانية إلا بموافقه خاصة من الجمعيات المنتمين إليها .

٢ — ستكون هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين . ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الانتخابات التشريعية إلا إذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه .

٣ — المؤتمر يشكر مهاجري العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له ، ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبهم .

* * *

ولسكى أيبين دوافع هذه المقررات ومراميتها ، أود أن أخلص أهم الآراء التي أبدت خلال الخطب والمناقشات :

(١) أكد جميع الخطباء إن حركتهم بعيدة عن الغايات الدينية — ولذلك اشترك فيها المسلمون والمسيحيون ؛ لأنهم يعتبرون أنفسهم أفراد أمه واحدة ، هي الأمة العربية .

وكان مما قاله رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي إلى مراسل جريدة الطان الفرنسيه :

« إن المؤتمر ليس له صفة دينية . وكل أعماله تنحصر في الدائرة المحدودة له من البحث في شؤوننا الاجتماعية والسياسية . ولذلك ترى عدد أعضائه المسلمين والمسيحيين متساوياً . وعلى كل حال فان فكرة الاتحاد بين المسلمين والمسيحيين قد ولدت . وأيدتها حوادث بيروت الأخيرة » .

وكان مما قاله في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر :

« إن الرابطة الدينية عجزت دائماً عن إيجاد الوحدة السياسية . وأنا لا أرجع إلى التاريخ لا برهن على هذا . بل حسبى ما لدينا الآن من

الشواهد الحاضرة . أنظر إلى الحكومتين العثمانية والفارسية ، كيف لم تقورا بطئهما الدينيه على إزالة خلاف بسيط من بينهما ، وهو الاختلاف المتعلق بالحدود .

« العاطفه الإسلاميه لم تقدر مرة من المرات أن تحمل أميرا مسلما على التنازل عن حقوقه لأمر آخر من المتدينين بدينه ، حتى لو كان هذا خليفة » .

وقال الشيخ أحمد طباره خلال خطابه « نحن نعني بالعرب كل ناطق بالضاد ، لافرق في ذلك بين المسلم وغير المسلم » .
وقد توسع ندره مطران في خطابه في بيان « التضامن الاجتماعى الموجود بين مسلمى العرب ومسيحيهم » . وقال :

« إذا كانت الفجرة الجنسية فضيلة في النفس ، فلست أدري أمة أشد تأثراً بعواملها من الأمة العربية . لما قدم أبو عبيدة بن الجراح وخالده بن الوليد بجيوش العرب المسلمين إلى الشام ، وجدوا حارساً على أبوابها الفسانيين . وهم عرب نصارى ، يتقدمهم ملكهم المسيحى جبلة بن الايهم . إلا أن هؤلاء بدلا من قتال المسلمين والوقوف في وجوههم عطفوا عليهم عاطفة الأخ ، فتركوا الجامعة الدينية والرابطة السياسية اللتين كانتا تقضيان عليهم بهما موالاة الروم ، وخطبوا ود وولاء الناطقين بلسانهم بنى أمتهم العرب ، فهدوا لهم السبل وفتحوا الطرق ، ومكنوهم كل التمكن من فتح البلاد . إن لعمرى فيما أبداه نصارى غسان من العصية العربية في هذا الشأن الخطير ، لأعظم شاهد على إن العرب متحمسون بالجنس قبل الدين ، وهى فضيلة الشعوب الحية . فضيلة الشعوب التى لا تريد

« أن تموت »

(ب) - صرح الخطباء بأن العرب لا يريدون الانفصال عن الدولة العثمانية ، وإنما يريدون الاشتراك في إدارة المملكة لتبقى حقوقهم القومية مصونة ومضمونة .

ومع هذا ، قال بعض الخطباء : أننا نتمسك بالرابطة العثمانية ، على شرط أن تعترف الحكومة بحقوق العرب ، وتراعى تلك الحقوق - وإلا فإننا نضطر إلى تغيير موقفنا ، لنُدافع عن حقوقنا .

وكان مما قاله عبد الحميد الزهراوى حول هذا الموضوع إلى مخابر جريدة الطان الفرنسية :

« نحن لا نتمسك بالوحدة السياسية لأجل الرابطة الدينية ، بل رغبة منا في إيجاد مجموع عثمانى قوى ، يرتقى فيه مجموعنا العربى بدون حائل يقف في طريقه ؛ وأملاً بقيام حكومة رشيدة ، تكون لنا مشاركة في أمورها . والدولة العثمانية هي التي تقدر أن تحقق رغباتنا إذا هي عملت بلوازم الإصلاح الذي نحن مصرون على طلبه . وأما إذا هي ظلت بعيدة عن ذلك ، فإني أصرح لك - كما صرحت في القاهرة - بأن خطتنا معها تتغير عندئذ تمام التغير »

وقد تناول اسكندر عمون في خطابه هذا الموضوع ، بتفصيل أزيد ،

حيث قال :

« توهم بعض أنصار النظام المركزي من إخواننا الأتراك ، إن الغرض من النهضة العربية الانفصال عن الدولة . وهو أمر بعيد عن الصحة . فإن الأمة العربية لا تريد إلا استبدال شكل الحكم الفاسد - الذي يكاد

يؤدي بالدولة — بالحكم الذي يرجى منه وحده الصلاح والنجاح لنا ولهم، وهو الحكم على قاعدة اللامركزية . ولو كانت الهيئة الحاكمة اليوم من صميم فريش . لكان موقفنا معها نفس موقفنا هذا»

« إن الأمة العربية لا تريد الانفصال عن الدولة ، ولا نصره حزب على حزب ، أو جنس على جنس . إنما تريد استبدال نظام الحكم الحاضر ، بنظام يناسب كل العناصر على اختلاف شؤونها ، فيكون بمقتضاه لأهل كل ولاية الكلمة العليا في إدارة شؤونهم الداخلية ، ويكون لمجموع الأمة العليا ، سلطة عليا نيابية ، قائمة على النسبة الصحيحة لإدارة الشؤون العامة » .

ويصرح اسكندر عمون إن بقاء النظام الحاضر يؤدي إلى الهلاك ؛ ثم يقول : « أما إذا أبت الأمة التركية إلا الهلاك ، فالعرب معذورون إذا هم ترددوا قبل أن يلقوا بأنفسهم معها في الهوة » .

هذا ، وكان مما قاله عبدالغنى العريسي في خطابه حول هذا الموضوع : « لا تطرق اليها فكرة الانفصال عن هذه السلطنة ، مادامت حقوقنا فيها مرعية محفوظة . فارتباطنا بهذه الدولة يتراوح إذاً بين ضمان هذه الحقوق : فان أكثر فيكثر ، وإن قل فقل » .

وقد تكلم حول هذا الموضوع الشيخ أحمد الطيارة بطلاقة :

« نحن إذا طلبنا الإصلاح فأما نطلب هذه الحياة السياسية الشريفة نطلب الإصلاح لنكون العنصر الأقوى كما أننا العدد الأوفى ، في جسم دولتنا العثمانية . نطلب الإصلاح لنبقى لسان الدولة الناطق ، وقلبها الخافق ودرعها المتين ، وحصنها الحصين . نطلب الإصلاح ، لا لنتغنى بهذه

الكلمة الحلوة ، بل لتعيش كما يعيش غيرنا من الأمم الراقية ، مخافة أن نتلاشي في هذا الوجود اذا دمننا على هذا الجمود ، ولم نجار غيرنا في مضار الحياة ، عملاً باقاعدة الطبيعية ، قاعدة تنازع البقاء ، وبقاء الأنسب .
« فنحن قوم ولدتنا أمهاتنا عثمانيين ، ونريد أن نبقي عثمانيين ولا نرضى عن دولتنا العثمانية نديلاً ، ولا برهان على ذلك أقطع من طلبنا للاصلاح الذى به حياتنا وحياتها معاً .

« ولو كنا نبغى الانفصال عنها ، كما يرجف المرجفون ، اتركنا الحال تجرى على ما ترى من سىء إلى أسوأ ، وهى بطبيعتها سائرة فى طريق الاضمحلال . كلا أننا نتجشم الأسفار ، ونركب الأخطارحبا بصيانة الوطن وحرصا على حياة الدولة ، ولسنا نتحول عن هذا العزم ما دام فينا عرق ينبض ودم يفور . فليقل عنا القائلون ما شاءوا أن يقولوا ، فان التاريخ لا يظلم أحداً ، وهو يسجل لكل إنسان عمله ، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر .

« أى الفريقين أكثر حياً وأصدق وطنية ؟ هل من يطلب صلاحك وإصلاحك لتجيب ، أم من يخفى عنك داءك لتموت؟ . »

(ج) — أشار بعض الخطباء إلى الاتهامات الجائرة التى يكيلها أتباع الحكومة وأذئابها إلى رجال الاصلاح العربى ؛ وصرحوا بأنهم يعملون لمصالح العرب ، ويرفضون ، بل يقاومون كل تدخل أجنبى .

وكان مما قاله ندره مطران فى خطابه ، حول هذا الموضوع :

« إن العرب لا يجهلون حسنات ارتباطهم بالدولة العثمانية ، وحرصهم عليها إذا أرادوا أن يصونوا أنفسهم فى شرور أقل مافىها الأسر والاستعباد

الى ما شاء الله .

« الدين لا ينفى المصلحة الشخصية ، ولا يقوم مقام العوائد والتقاليد واللسان والوطنية . الا أن المتزلفين للقوة وللحاکم يختلفون على رجال الاصلاح ما توحيه أهواؤهم : فيتهمون المسلم بدولة عربية ، ويتهمون المسيحي بدسياسة أجنبية . ولا يفقهون لدناءة أخلاقهم وعجز مداركهم انه ليس لمفكرى العرب وأشرفها غرض غير ما يريدونه لأمتهم من الحياة التي يتمتع بها القسم الراقى من البشر، وذلك ضمن دائرة المصلحة العثمانية » من هذا المنبر ، بقوة الوقار والاخلاص اللذين يحفان بهذا المؤتمر الجيد ، وباسم الأمة العربية الممثلة هنا بكم وبوفود كرام قطعوا الأمصار والأبحار ليسعوا في تأييد شأنها وتحسينه . أفتخر بأن الأمة العربية مسالمة وغير مسالمة متضامنة ومترابطة في مصالحها . وتنبذ بكل قوتها كل حركة من شأنها تتداخل الغريب في أحكامها أو انفصام العرى بينها وبين الدولة العثمانية، وتروج أى غاية كانت غير عربية عثمانية في البلاد العربية العثمانية .. »

(د) — ألقى عبد الغنى العريسي في الجلسة الثانية من المؤتمر خطابا عنوانه حقوق العرب في المملكة العثمانية . وكان مما قاله في هذا الخطاب : « الحق في كل تكوين سياسى قائم على نوعين : حق فرد وحق جماعة . والجماعات كثيرة . وأجلها مكانة جماعات الشعوب . فلشعوب حق غير حق الأفراد .

« هل للعرب حق جماعة ؟ — إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق الا اذا جمعت على رأى علماء الألمان ، وحدة اللغة

ووحدة العنصر ، وعلى رأى علماء الطليان: وحدة التاريخ ووحدة العادات ،
وعلى مذهب ساسة الفرنسيين : وحدة المطبخ السياسى . فاذا نظرنا الى
العرب من هذه الوجوه الثلاثة علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة ، ووحدة
تاريخ ووحدة عادات ، ووحدة مطبخ سياسى . فحق العرب بعد هذا
البيان أن يكون لهم على رأى كل علماء السياسة دون استثناء حق جماعة
حق شعب ، حق أمة ..

« تتساءلون عن ماهية هذا الحق لجماعة الأمة العربية . فبيانا لهذا
الحق أقول : أول حق لجماعة الشعوب حق الجنسية .

« فنحن عرب قبل كل صبغة سياسية . حافظنا على خصائصنا
وميزاتنا وذاتنا منذ قرون عديدة ، رغمًا مما كان يفتابنا من حكومة
الاستتانه من أنواع الادارات ، كما لامتصاص السياسى ، أو التسخير
الاستعمارى ، أو الذوبان العنصرى . فكل ما تدرعت به الاستتانه من
الوسائل لم يؤد إلى غير نتيجة واحدة ، وهو الحرص على مكانة حق الجماعة
واحياء هذا الحس الشريف النبيل : حس الجنسيه . فاقتفاء للماضى تقرر
مناهضة كل ما يؤول الى إضعاف هذه القوميه ، والتذرع بكل ما فيه
حياة لخصائص العرب وميزات العرب . فنحن كتله حية ، قائمه بذاتها ؛
وخاصتها لا تدع أية قوة تمس بناء هذا الركن الركين ...

« فنصرح فى هذا اليوم بملء الأفواه : أننا خلقنا لأنفسنا ...

« والبلاد العربية لا تكون بعد اليوم مسداً للمطامع الأجنبيه عن

بلاد أخرى . »

(٥) - ألقى اسكندر عمون فى الجلسه الثالثه من المؤتمر ، خطاباً

عنوانه « الاصلاح على قاعدة اللامركزية »

وكان مما قاله في هذا الخطاب :

« إننا نريد حكمومه عثمانيه ، لا تركيه ولا عربيه . حكمومه يتساوى فيها جميع العثمانيين في الحقوق والواجبات . فلا يستأثر فريق بحق من الحقوق ، لا بداعى الجنس ، ولا بداعى الدين ، عربياً كان أو تركياً أو أرمينياً ، أو مسلماً أو مسيحياً أو إسرائيلياً أو درزياً .

« هذه هي قاعدتنا السياسيه الجامعه . وإن كان لا بد لهذه القاعده

من شهداء ، فكلنا لها مستعدون »

(و) - وقد ألقى نعوم مكرزل في الجلسه الثالثه من المؤتمر ، خطاباً

عنوانه « رقى المهاجرين وموازرتهم للنهضه العربيه الاصلاحيه »

وكان مما قاله في هذا الخطاب :

« أيها المصلحون ، نحن في المهاجر نعتقد بالحركه لا بالسكون ، نعتقد بأن من لا يتقدم يكون بحكم جموده وتقدم غيره متأخراً . نعتقد بالإخلاص في النية والقول والعمل . نعتقد بالحرية والمساواة والعدل . ونعتقد بالثورة ؛ الا إن اعتقادنا بالثورة مشروط فيه أن تسكون أديبه اصلاحيه ، حتى اذا ضاعت كل حيله مع أعداء أنفسهم قبل أن يكونوا أعداءنا ، نعتقد بها دمويه ، لأن كل أنظمه الشعوب الحره كتبت بنجع القلوب لا بالمداد الأسود »

(د) - أما أهم القضايا التي صارت مدار مناقشات حاده - في

المؤتمر وفي خارج المؤتمر - كانت قضية المستشارين الأجانب .

هذه القضية كانت دخلت بين مطالب الجمعيه الاصلاحيه البيروتيه ،

بعد بعض المناقشات . وقد عادت الى بساط البحث والمناقشة في المؤتمر ، لأن بعض الأعضاء طالبوا التأكيد عليها ، لأنهم كانوا يعتقدون بأن لا سبيل الى اصلاح حقيقي دون الاستعانة بمستشارين أورو بيين ، في حين أن بعض الأعضاء عارضوها ، لأنهم كانوا يخشون أن يؤدي ذلك الى تدخل الأجانب في شؤون البلاد .

وهذه القضية كانت من أهم الحجج التي تدرع بها معارضوا المؤتمر عندما زعموا « ان المؤتمر وليد دسائس أجنبية .. وان أعضاء المؤتمر ، إما خونة مأجورين ، وإما ضحايا مخدوعين »

لا شك في أن جماعة من المتفرنسين كانت تحاول على الدوام أن تلعب دوراً في المؤتمر ، لصالح فرنسا . ولا شك في أن فرنسا كانت تعلق آمالاً كبيرة على المؤتمر ، لاعتمادها على جهود هؤلاء المتفرنسين . الا أنه من المؤكد ان المفكرين المخلصين الذين تولوا زمام المؤتمر ، عملوا بتبصر وحذر ، واستطاعوا أن يفسدوا خطط المتفرنسين ، وأن يخيموا آمال الفرنسيين . لأن مظاهر الاتحاد التي تجلت في المؤتمر بين المسلمين والمسيحيين ، والتصريحات التي صدرت من المؤتمرين بنيد التدخلات الأجنبية . . كانت ضربة شديدة على آمال فرنسا .

وفضلاً عن ذلك ، رأى منظمو المؤتمر أن يؤكدوا على هذا الأمر تأكيداً قوياً ، بعد انتهاء المؤتمر أيضاً . ولذلك أوفدوا مختاربيهم الى وزارة الخارجية الفرنسية ليقول لها ما يلي :

« اننا نحترم الفرنسيين . ولكننا لا نرضى أن يكونوا رؤساء علمينا ، بل نرغب معاضدتهم في اصلاح أحوالنا ، بشرط أن نبقى عثمانيين .

وليس السوربون - كما قيل لكم - إنهم يفتحون صدورهم لفرنسا «
ويتبين من بعض الوثائق التي نشرتها الحكومة التركية ، ان
وزير خارجية فرنسا يدشون ، تألم من هذه النتائج . وكتب الى
القنصل . يقول :

« إن الحركة الاصلاحية العربية قد انقلبت علينا . ولذلك ، يجب
عليكم أن تتظاهروا بمساعدتها - لكي تكسبوا قلوب الأهلين - على أن
تسعوا - في الخفاء - للقضاء عليها » .

وأما سلوك الحكومة العثمانية ، تجاه هذه الأحداث والحركات ، فقد
أجتاز أطوارا عديدة :

فهي لم تكثرت بالحركة ، في بادئ الأمر ، لأنها بعد حل جمعية
بيروت ، تولت بنفسها وضع مشروع جديد « لقانون الولايات » ، مؤسس
على أساس « توسيع المأذونيه » أى « توسيع سلطة الولايات » وأرادت
بذلك أن تقطع الحجة على دعاة اللامركزية ؛ إلا أن هؤلاء لم يرضوا
بالقانون الجديد : لأنهم لاحظوا « أنه ضيق سلطة الحكومة المركزية ،
ولكنه لم يوسع سلطة الأمة . لأنه وسع سلطان الولاية ، من غير أن
يوسع سلطان مجالس الولايات » .

وفضلا عن ذلك ، حاولت الحكومة أن تحمل بعض الجماعات في
الولايات العربية على استنكار سلوك الإصلاحيين بوجه عام ، وأعضاء
المؤتمر بوجه خاص ، واستطاعت أن تستكتب وتستورد كثيرا من المقالات
والبرقيات ، لهذا الغرض .

إلا أنها . . . رأت في آخر الأمر ، إنه من الأفضل لها وللبلاد ، أن تتصل بزعماء المؤتمر ، وأن تتفاوض معهم في شؤون الإصلاحات وأوفدت لباريس — لهذا الغرض أحد أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي . وقد اتصل الموصي إليه هناك — مع زعماء الحركة الإصلاحية ، وناقشهم في مختلف المسائل والمطالب . وعندما رأى تقارب وجهات النظر في معظم المسائل الأساسية ، عاد إلى استانبول ، وبرفقته عبد الكريم خليل الذي كان «رئيس المنتدى الأدبي ومعتمد الشبيبة العربية» في عاصمه الدولة . وذلك لإتمام المفاوضات مع بك طلعت نفسه — الذي كان عند ذلك وزيراً للداخلية ، وهذه المفاوضات انتهت باتفاقية وقع عليها طلعت باسم المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي وعبد الكريم خليل باسم الشبيبة العربية . وهذا هو نص الاتفاقية ، مترجماً من الأصل التركي :

صورة الاتفاقية المعقودة بين المركز العام للاتحاد والترقي وبين هيئة

الشبيبة العربية :

المادة ١ — يكون التعليم الابتدائي والاعدادي (أي الثانوي) باللغة العربية في جميع البلاد العربية . كما يكون التعليم العالي أيضاً بلغة الأثرية . وإنما يكون تعليم اللغة العثمانية اجبارياً في المدارس الإعدادية .
المادة ٢ — يشترط في رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية . وأما سائر المأمورين فسيعينون من قبل الولاية ، إلا إن الحكام والمأمورين العداية الذين يتولون أعمالهم بارادة سنهيه (أي بارادة ملكيه) سيعينون من المركز . وأما الولاية فستشئون من التقييد السالف الذكر .

المادة ٣ - إن العقارات والمؤسسات الوقفية المشروط صرفها الى الجهات الخيرية المحلية ، ستترك الى مجالس الجماعات المحلية ، على أن تدار في قبلها وفق شروطها الخاصة

المادة ٤ - الأمور النافعة ستترك إلى الإدارة المحلية .

المادة ٥ - إن الأفراد العسكريين سيؤدون خدماتهم العسكرية - في وقت السلم - داخل البلاد العربية ، في دوائر مناطق الجيش التي ينتسبون إليها . إلا أن الجنود الذين لا بد من إرسالهم في الحالة الحاضرة الى الحجاز والعسير واليمن ، سيرسلون من جميع الولايات العثمانية ضمن نسبة معينة .

المادة ٦ - إن المقررات التي تتخذها مجالس الولايات العامة ضمن صلاحياتها القانونية ستكون نافذة على كل حال .

المادة ٧ - سيقبل كمبدأ أساسي ، أن يكون في الوزارة ثلاثة من العرب على الأقل ، كما أنه سيكون في الدوائر المركزية عدد مماثل لذلك من العرب بصفة مستشارين أو معاونين . وسيعتبر من الأسس المقررة : أن يكون في كل من لجان المأمورين ، وشورى الدولة ، ومجلس المشيخة الإسلامية ، ومجالس سائر الدوائر المركزية اثنان أو ثلاثة من العرب ؛ كما يكون في كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة أيضا من العرب .

المادة ٨ - سيكون في الحالة الحاضرة خمس ولايات وعشرة متصرفين من العرب . كما أنه ستزال المغدوريات التي قد تكون لحقت بالموظفين الملكية والعدلية والعلمية الذين لم يرفعوا بالنسبة إلى سائر زملائهم . وأما فيما بعد

فسيكون تعيين الموظفين وترفيعهم وتأديبهم وفق قانون خاص .
المادة ٩ - سيعين في مجلس الأعيان من العرب بنسبة اثنين
عن كل ولاية عربية .

المادة ١٠ - سيعين في كل ولاية ، مفتشين متخصصين من الأجانب
في الدوائر والمصالح التي تحتاج إلى ذلك . وستقرر صلاحيات هؤلاء
المفتشين وواجباتهم بنظام خاص ، يكفل الحصول على الفوائد الانضباطية
والاصلاحية المطلوبة والمنتظرة منهم .

المادة ١١ - النقص الموجود حالياً في ميزانيات الدوائر التي تركت
ادارتها إلى الولايات ، سيسد عن طريق إضافة الموارد الكافية لميزانية الولاية .
وسيخصص نصف حصيلة ضريبة المسقفات إلى الادارات المحلية ، على أن
تصرف لامور المعارف .

طلعت

عبد الكريم خليل

* * *

وقد تقرر أن تبقى هذه الاتفاقية مكتومة ، لكي تتخذ جمعية
الاتحاد والترقي التدابير اللازمة لوضع واصدار القوانين والأنظمة والقرارات
والتعليمات التي تقتضيها المبادئ المقررة شيئاً فشيئاً ، بالأساليب التي
تراها الحكومة ، مع ملاحظة أحوال العناصر العثمانية الأخرى .

وبعد هذا الاتفاق أولم « معتمد الشبيبة العربية » عبد الكريم الخليل
مأدبة عشاء - باسم هيئة الشبيبة العربية - على شرف وزير الداخلية
طلعت بك ، وسائر أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي .
وأقيمت خلال هذه المأدبة خطب عديدة . وكان مما قاله طلعت بك في

تلك المادة :

« أود أن اصرح للملاء أن موقفنا من نظام اللامركزية ، كان مبنياً على أوضاع الشعوب البالقانية . اننا كنا نعلم نزعات تلك الشعوب ونواياها ، وكنا نحشى أن يؤدي نظام اللامركزية - إلى تسهيل وتسريع انفصالهم عنا... ولكن الآن ... وقد انفصلت تلك الشعوب عن الدولة فعلاً ، لم نعد نرى ما يستوجب الاستمرار في سياسة المركزية التي كنا نتبعها قبلاً . لأننا نعرف نزعاتكم الحقيقية ، فلا نتردد في المضي إلى معكم آخر حدود التساهل في سبيل تطمينكم على صيانة حقوقكم . لاننا نعتمد على أخوتكم ، فنستطيع أن نتفاهم معكم في جو من المودة الصميمية ، على سياسة جديدة »

ظهر من هذه التصريحات الرسمية أن الدولة العثمانية أصبحت على أبواب حياة جديدة ، تقوم على التفاهم والتعاقد بين العرب والأتراك .

الآن ... الحوادث التي توالى بعد ذلك ، ولا سيما الحرب العالمية الأولى التي شبت قبل أن تتقدم الحكومة شوطاً كبيراً في تنفيذ أحكام الاتفاقية . غيرت مجرى الامور تغييراً كلياً ، كما سأبين ذلك بالتفصيل في المحاضرة القادمة



المحاضرة السادسة

نشوء الفكرة القومية

في البلاد العربية

— ٢ —

بعد نشوب الحرب العالمية الأولى

عندما بدأت الحرب العالمية الأولى ، كانت العلاقات التركية العربية ،
تجتاز مرحلة انتقال محفوف بالحيرة والتردد .

في الواقع إن الاتفاقية التي عقدت بين هيئة الأتحاد والترقي وبين
هيئة الشبيبة العربية كانت قررت مواد إصلاحية هامة ، كما شرحت ذلك
في المحاضرة السابقة .

وهذه المواد ، كانت تقوم على المبادئ الأساسية التالية :

(أ) جعل اللغة العربية لغة التعليم في جميع مدارس الولايات العربية .

(ب) إصلاح إدارة الولايات العربية وفق ما يقتضيه نظام

اللامركزية .

(ج) إشراك العرب في حكم المملكة إشرا كاعليا ، بتخصيص عدد

من المناصب لهم في الدوائر المركزية القائمة في العاصمة .

إلا أن تنفيذ أحكام الاتفاقية ، وتطبيق المبادئ المذكورة سارا

بطء شديد : فعندما نشبت الحرب العالمية ، كان ما تم تنفيذه وتطبيقه منها

لا يزال ضئيلا جدا .

والسبب في ذلك يعود في الدرجة الأولى إلى اختلاف ساسة الأتراك

أنفسهم في هذه القضايا ، وعدم اطمئنان الكثيرين منهم على نظام

اللامركزية .

في الواقع إن جماعة منهم كانت آمنت بضرورة تغيير الأوضاع على

أساس الإدارة اللامركزية ؛ حتى أن بعضهم ، صار يقول بوجود جعل الدولة ثنائية ، لكي تصبح « تركية - عربية » ، أسوة بامبراطورية « النمسة والمجر » . غير أن كثيرين منهم كانوا بقوا — بعكس ذلك — متمسكين بمذهبهم الأصلي ، مستسلمين إلى نزعتهم القديمة ، معتقدين بضرورة الاستمرار على حكم البلاد العربية ، بالقوة والقسر .

ولهذه الأسباب ، لم تظهر الحكومة في تنفيذ المبادئ المتفق عليها النشاط الضروري لكل حركة إصلاحية جدية ؛ وصارت تماطل وتسوف ، ولا تغير الأوضاع إلا شيئاً فشيئاً وبيطء كبير جداً .

ولا حاجة إلى القول ، إن مشاريع الإصلاحات التي كانت تسير ببطيئاً قبل نشوب الحرب العالمية ، توقفت بتاتا بعد بدء التعبئة العامة ، ولا سيما بعد إعلان الحرب بصورة رسمية .

لأن الإدارة تتمركز خلال الحروب حتى في البلاد التي تسير على نظام اللامركزية ؛ فما كان ينتظر من الحكومة العثمانية ، أن تندفع في طريق الإصلاحات اللامركزية وقت الحرب ، بعد أن كانت تتباطأ وتتلكع فيه وقت السلم .

فبقية الأمور في جميع الولايات العربية على حالتها السابقة من المركزية ؛ بل إنها أصبحت أشد مركزية من ذي قبل ، بسبب إعلان « الأحكام العرفية » ، وقيام الإدارات العسكرية ، تمشياً مع الضرورات الحربية .

ومع هذا ، فإن الرأي العام العربي تلقى هذه الأوضاع برجاءة الصدر ، ولم يظهر نحوها شيئاً من السخط . وذلك لأن الحاجات الجديدة التي تجابه

الناس من جراء قيام حالة الحرب من ناحية ، والحماس الوطني العام الذي يلهب الصدور في مثل هذه الأحوال من ناحية أخرى . . . كان يصرف أنظار الناس واهتمامهم عن قضايا المركزية واللامركزية ، وعمما يتصل بذلك من حقوق ومطالب .

غير أن . . . تصرفات الحكومة في الشؤون العربية ، لم تتوقف عند حد « تأجيل الإصلاحات التي كان تم الاتفاق عليها سابقا » ، بل تعدت ذلك إلى « الانتقام من زعماء الحركة التي آلت إلى ذلك الاتفاق » ، وذلك بغية نسف فكرة الإصلاحات من أساسها .

وكان من الطبيعي أن تثير هذه التصرفات الجديدة كوامن النفوس ، وأن تدفع الناس — في آخر الأمر — إلى الثورة دفعا .

إنى لن أتبع هنا ، صفحات تاريخ الثورة العربية بتفاصيلها ؛ بل سأكتفي بذكر الوقائع الأساسية التي لعبت دورا هاما فيها ، وذلك لظهور التيارات الفكرية التي أثارها ، ورافقتها ، وغذتها .

* * *

إن الخطة الحربية التي كانت وضعها القيادة العامة العثمانية — بالاتفاق مع الألمان — كانت تقضى بالهجوم على الأعداء من ناحيتين : على الروس ، من ناحية قافقاسيا ؛ وعلى الإنجليز من ناحية صحراء سيناء وقنال السويس . كان الهجوم على قافقاسيا يستلزم تعبئة الجيوش وتحشيدتها في الجهات الشمالية الشرقية من الأنضول ، في نواحي أرضروم . ومعلوم أن هذه الجهة كانت خارجة عن البلاد العربية ، وبعيدة عنها ؛ وما كان ينتظر أن يكون لهذه الجهة ، تأثيرا في شؤون البلاد العربية ، إلا أن القيادة

العامه رأّت أن ترسل الجنود العراقيه إلى الجبهة المذكورة ، مع أن العراق وأرزوم كانا يؤلفان قطبين متعاكسين من حيث المناخ في البلاد العثمانية . إذ بقدر ما كان العراق مشتهرا بالحر ، كانت أرزوم مشتهرة بالبرد ؛ وبقدر ما كان العراق مرسحا لعواصف رملية لاهبة ، كانت أرزوم مرسحا لعواصف ثلجية مجمدة . ولهذا السبب مات كثير من الجنود العراقيين في جبهة قافقاسيا ، من شدة البرد ، قبل أن يدخلوا ساحات القتال .

وهذه الأحوال صارت مثارا لكثير من الانتقادات والتذمرات :
اتهم البعض القيادة العامة بعدم التبصر ، ولكن البعض استبعد أن يبلغ بها عدم التبصر إلى هذا الحد ، وصار يعزو الأمر إلى سوء النية .

واكن هذه الخطة آلت إلى نتيجة أخرى أيضا : إنها تركت العراق محروما من حامية قوية . ولذلك ، عندما أرسل الإنكليز — من الهند — جيشا لامتلاك البصرة ، استطاع الجيش المذكور ، أن يحتل جنوب العراق بسهولة ، ثم صار يتقدم نحو الشمال شيئا فشيئا ، بسرعة نسبية .



وأما جبهة القتال ، فكانت ذات علاقة مباشرة مع البلاد العربية ؛ لأنها كانت تستلزم حشد الجيوش وتعبئتها في سوريا وفلسطين ؛ وكانت تتطلب اجتياز صحراء النقب مع شبه جزيرة سيناء ؛ وكانت تهدف إلى فتح مصر ، وطرده الإنكليز منها .

أخذت القيادة العامة العثمانية تحشد الجيوش في سوريا لهذا الغرض ؛ وعهدت بقيادة هذه الجبهة إلى وزير البحرية جمال باشا؛ وزودته بصلاحيات « فوق العادة » تكاد تكون مطلقة ، في جميع الشؤون العسكرية

والإدارية والمالية .

كان جمال باشا هذا أحد « الثلاثة » الذين يسيطرون على شؤون الدولة والحزب سيطرة تامة . وكان نجمه سطع بوجه خاص ، عندما تولى زمام محافظة العاصمة ، ولعب دوراً هاماً في إسقاط حكومة « الحرية والائتلاف » ، وفي القضاء على مؤامرات المعارضين عقب مقتل محمود شوكة باشا . وكان معروفاً في الوقت نفسه بميوله التورانية . لأنه كان وثيق الاتصال بدعاة القومية التركية ، وكثير التشجيع لنوابيها .

وإذا كانت قدرته الادارية والعسكرية تجعله من أجدر الناس بتولى هذه المهمة الخطيرة .. إلا أن نزعته التورانية كانت تجعله — بعكس ذلك — من أخطر الرجال على إدامة العلاقات الحسنة بين الأتراك وبين العرب .

وفي الواقع أنه سار في بادئ الأمر ، على سياسة « استمالة القلوب » و « جمع الكلمة » : أخذ يتكلم ويخطب في روابط الأخوة التي تربط الأتراك والعرب ، ويستحثهم الجميع لخدمة « الغاية المقدسة » التي تسعى إلى تحقيقها الحكومة بواسطة الجيش . غير أنه ، بعد مرور نحو سنة من الزمن ، التزم سياسة الأرهاب : فأخذ يعتقل ، ويحاكم ، وينفي ، ويشنق الكثيرين من منورى العرب .

إن الاعتقالات الأولى لم تثر هواجس القوميين كثيراً ، لأنهم كانوا يقولون فيما بينهم « قد يكون هناك ما يبرر الاعتقال » ولكن .. عندما توسعت دائرة الاعتقالات ، وصارت تشمل بعض الرجال المعروفين بإخلاصهم القومي وحماهم الوطني ... ولا سيما عندما وصلت إلى رجال

الحركة الاصلاحية أنفسهم ... صار السكل يعتقدون أن هذه الاجراءات
إنما هي حركات اعتسافية ، يقصد منها الانتقام والارهاب ..

وقد استمر جمال باشا في هذه الأعمال الارهابية ، دون أن يلتفت
إلا إلى الملاحظات التي أبداها بعض رجال الدولة ، ولا إلى النصائح التي أسداها

« الشريف حسين »

من المؤكد أن الشريف حسين — الذي كان عندئذ « أمير مكة
المكرمة » — أوفد إلى جمال باشا ابنه فيصل — الذي كان عندئذ نائباً
عن الحجاز في مجلس المبعوثان العثماني — ليلتمس منه الكف عن
سياسة الأَرهاب والاعدام . ولكن جمال باشا لم يعبأ بذلك أبداً .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد : إن عبد الحميد الزهراوى — الذي
ترأس المؤتمر العربي المنعقد في باريس ، والذي عين بعد ذلك في عضوية
مجلس الآعيان — كان من جملة الذين أعدموا شنقاً بقرار الديوان العرفي .
وكذلك عبد الكريم الخليل ، — الذي كان وقع على
الانفاقية التي شرحتها في المحاضرة الماضية باسم الشبيبة العربية ، والذي
أدب المأدبة المشهورة على شرف أعضاء المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي ،
بمناسبة تلك الانفاقية — ... هو أيضاً كان ممن لقوا حتفهم على أعواد
المشاتي ! .

هذا وقد رأى جمال باشا أن يدافع عن أعماله بنشر الوثائق المتعلقة
بهذه القضايا . فأصدر كتاباً باللغتين العربية والتركية ، ضمنه الوثائق التي
استند إليها الديوان العرفي في قراراته ، مع ذكر الجرائم التي أدين بها كل
وأحد من الحكوميين عليهم . وكان عنوان الكتاب — في ترجمته

العربية — ما يلي : « إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها
بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه »

ولما كانت اعتسافات جمال باشا لعبت دوراً هاماً في قيام الثورة
العربية ، يجدر بنا أن نتوسع قليلاً في درس الوثائق التي يتضمنها هذا
الكتاب الرسمي :

إن أهم الوثائق التي استند إليها ديوان الحرب العرفي في أحكامه ،
كانت الأوراق التي عثر عليها في دار القنصلية الفرنسية ببيروت .
لأن القنصل عندما غادر بيروت عقب إعلان الحرب ، لم ينقل
أو يتلف الأوراق السياسية المحفوظة بالقنصلية ، بل تركها هناك . والسلطات
العسكرية العثمانية رأت أن تضع يدها على البنابة ، واستولت على الأوراق
التي وجدتتها هناك ؛ ثم ألفت لجنة خاصة لدرس تلك الأوراق . واللجنة
عثرت بينها على وثائق سياسية هامة جداً : صور المخبرات التي جرت بين
السفارة الفرنسية في الآستانة ، حول سياسة فرنسا في سوريا ... بلاغات
واردة من وزارة الخارجية الفرنسية ، وتقارير مقدمة إليها ... صور
المحادثات التي جرت في السفارة أو في القنصلية مع بعض رجال السياسة ،
تعليمات توجيهية تبين الخطط الأساسية التي يجب اتباعها عند مقابلة
الأهليين أو الموظفين ...

وكان إحدى الوثائق تلخص الحديث الذي جرى بين الكبير الفرنسي
وبين شفيق المؤيد . وكان هذا الحديث مما يدين الرجل إدانة خطيرة —
واستند ديوان الحرب العرفي في حكمه على الرجل — بحق على هذه الوثيقة .
ولكنه لم يكتف بذلك ، بل شمل الإدانة سائر أعضاء « حزب

اللامركزية» ؛ لأنه علم بأن شفيق المؤيد كان منتسباً إلى الحزب المذكور. وبتعبير آخر : اعتبر الديوان العرفي الوثيقة المذكورة كافية لاتهم الحزب بالتآمر على الدولة خدمة لمصالح فرنسا .

في حين أنه يوجد بين الوثائق المنشورة في موضع آخر من الكتاب، إشارات صريحة إلى أن زعماء الحزب كانوا يشتهون بشفيق المؤيد ؛ ولذلك بذلوا جهداً كبيراً للحيولة دون دخوله المؤتمر ؛ وتوقفوا في ماسعوا إليه : وفلا ، لم يدخل الرجل المؤتمر . .

ولذلك ، فإن اعتبار الحزب مسؤولاً عن العمل الذي أتى به شفيق المؤيد من تلقاء نفسه كان مما لا يتفق مع أبسط قواعد المنطق والعدل .

هذا ، ويذكر الكتاب الجرائم التي حكم بها على عبد الحميد الزهراوي بقوله : « كان منتسباً لحزب اللامركزية ، حتى أنه استأذن الحزب برقياً قبل أن يقبل منصب عضوية مجلس الأعيان » ثم يضيف إلي ذلك : « كأن السلطة التي أنعمت عليه بذلك المنصب لم تكن الحكومة السنمية ، بل كان حزب اللامركزية »

في حين أن الاستمئذان الذي يشير إليه الكتاب ، كان مفروضاً بمقررات المؤتمر العربي الأول . وهذه المقررات كانت أبلغت إلى الحكومة في حينها ..

هذا ، ومن المعلوم أن مقررات المؤتمر كانت صارت أساساً لمفاوضات جرت بين مندوب الاتحاد والترقي وبين رجال الإصلاح ، والاتفاقية التي عقدت بين معتمد الشبيبة العربية وبين رئيس جمعية الاتحاد والترقي كانت من ثمرات تلك المفاوضات — وأما تكليف عبد الحميد الزهراوي

بعضوية مجلس الأعيان ، فكان جرى تنفيذاً لاحدى مواد الاتفاقية التي نصت على تعيين أعضاء من العرب فى مجلس الأعيان ، بنسبة عضوين عن كل ولاية عربية . كما أن استئذان المشار إليه من حزبه فى هذا الأمر أيضا ، كان مما تقتضيه مقررات المؤتمر التي تم الاتفاق حولها . والحكم على الرجل بناء على أمور كان تم الاتفاق عليها قبلا . إن دل على شئ ، فأنما يدل على إنكار الاتفاق ، وإزالة العقاب بأحد طرفى الاتفاق .

ولا حاجة إلى القول : إن هذه الأفعال أزلت من نفوس متنورى العرب الثقة بمواعيد الأتراك . حتى الذين كانوا من أشد دعاة التفاهم صاروا يسمون بأنه : لا سبيل إلى تفاهم جدى ، مادام الأتراك ينقضون اليوم ، ما كانوا أبرموه أمس ؛ وما دام أنهم يتفوقون عند الحرج ، ويعودون إلى سيرتهم الأولى بعد زوال الحرج .

كل هذه الأحداث ، كانت تحمل المتنورين على التفكير فى الأمور بجد واهتمام : هل يجوز لنا أن نبقى مكتوفى الأيدي ، تجاه هذه السياسة الارهابية ؟

إنهم كثيراً ما كانوا يقولون : لا بد من أن ينتهى الحرب باتصار أحد الطرفين . وإذا انتصرت الدول المتحالفة استولت جيوشها على بلادنا ؛ وسينسحب الأتراك منها ، وسنبقى تحت رحمة المتسولين ، لكوننا محرومين من كل أنواع التشكيلات الادارية والاجتماعية والقومية التي تحفظ كياننا .

وأما إذا انتصر الأتراك ، فيسفلون بنا أضعاف ما كانوا يعلنونه قبلاً ؛ وسيسترسلون فى سياسة التتريك ، فيحرموننا من حقوقنا القومية ، ويسعون

للقضاء على قوميتنا .

فلا بد لنا من القيام بتشكيلات قومية ، تضمن لنا الحياة ، بين هذين
الخطرين المدهمين ..

هذه كانت أهم وأعم الآراء التي صارت تجول في خواطر متنورى
العرب .. بعد بدء الاجراآت الارهابية التي أخذ يقوم بها جمال باشا .
ولا حاجة إلى القول ، إن أمثال هذه الآراء والملاحظات ، صارت
تدفع المتنورين القوميين إلى تنشيط الجمعيات السرية وتوسيعها ..
ونستطيع أن نقول ، لذلك : إن الثورة العربية التي أعلنها
الملك حسين ، في أواخر السنة الثانية من الحرب - في ١٠ حزيران ١٩١٦
جاءت موافقة لآراء متنورى العرب ورغباتهم تمام الموافقة
ولذلك انضم إلى الثورة عدد كبير من المنورين ، بين ضباط وملكيين ،
من مختلف الأقطار العربية .

- ٢ -

وهذه الثورة التي بدأت من مكة المكرمة ، تحت زعامة أمير مكة ،
لم تكن ثورة حجازية ، بل كانت ثورة عربية بكل معنى الكلمة :
إنها كانت ترمى إلى استقلال الولايات العربية بأجمعها ، وكانت تصبو إلى
تكوين دولة عربية جديدة موحدة ، تنهض بالأمة نهضة حقيقية تعيد
إليها مجدها السانف .

وكانت الراية التي قررها رجال الثورة ، ترمز إلى هذه النزعة السامية
بكل وضوح وجلاء : لأنها جمعت الألوان الأربعة التي كان كل واحد منها
شعاراً لعهد من عهود « دولة العرب » ، في أبان سؤدها الغابر .

ولذلك اشترك في الثورة وقام بأعبائها ، رجال من مختلف الأقطار العربية ؛ فكان بينهم السوري والعراقي واللبناني والحجازي والفلسطيني ، كما كان بينهم المسلم والمسيحي .

وأما بدء الثورة من الحجاز ، فكان نتيجة طبيعية لعوامل عديدة ، يتصل كلها بالأحوال الجغرافية والاقتصادية والتاريخية :

ما كان من المعقول أن تبدأ الثورة من سوريا مثلاً . لأن سوريا كانت متصلة بسائر أقسام المملكة العثمانية بالسكك الحديدية ؛ كما إنها كانت مقر جيش أساسي من قديم ؛ وأصبحت مركز احتشاد قوى كبيرة منذ بداية الحرب . فكان من السهل على الحكومة أن تتغلب بسرعة عظيمة على كل ثورة قد تقوم هناك .

وأما الحجاز ، فكان في وضع يختلف عن ذلك اختلافاً كلياً : لأنه كان بعيداً عن مراكز احتشاد الجيوش وعن طرق المواصلات الأساسية . زد على ذلك ، إن الحجاز كان مأهولاً بعشائر مسلحة ، اعتادت القتال منذ أجيال ؛ وذلك كان مما يسهل حملها على الثورة ، وسوقها إلى الحرب .

ثم أن « أمانة مكة المكرمة » كانت تتمتع بمركز تاريخي مهم ، تجعلها صالحة لاثارة الثورة وقيادتها .

وعلى الخصوص ، فإن الأمير الأخير — الشريف حسين باشا — نفسه كان قد اكتسب شخصياً نفوذاً كبيراً خلال أمارته الطويلة . لأنه لم يترك فرصة تمردون أن يستفيد منها لتقوية الأمانة تجاه سلطة الولاية . وكل هذا كان يجعله أقدر وأكفأ الرجال على تزعم الثورة بصورة معنوية .

هذه العوامل المختلفة هي التي اقتضت بدء الثورة من الحجاز .

ولكن جيوش الثورة التي أخذت تتكون — لهذه الأسباب — في الحجاز ، لم تبق معتكفة على نفسها هناك ؛ بل إنها أخذت تتقدم نحو الشمال ، مرحلة مرحلة ، إلى أن تمكنت من دخول دمشق ، ومن التقدم إلى ما وراء دمشق ، لتعقيب الجيوش التركية حتى حلب وما وراء حلب . إن وصول جيوش الثورة إلى دمشق قوبل في جميع أنحاء سوريا بحماس منقطع النظير . وصارت المدن السورية ترفع الأعلام العربية ، وتعلن انضمامها إلى الثورة ، وانصياعها لأوامر القيادة العربية ، حتى قبل أن تصل إليها كتيبة من كتائب الجيش العربي الذي كان يسير تحت لواء فيصل بن الحسين .

وحتى المدن اللبنانية نفسها قد اشتركت في هذه الحركة ، ورفعت الرايات العربية على الدوائر الحكومية والدور الخصوصية ؛ والقيادة العربية لم تحتج إلى شيء غير إيفاد ضابط أو ضابطين مع نفر قليل من الجنود إلى المدن المهمة ، بغية تنظيم الحركة فيها ..

تكونت الحكومة العربية في سوريا في هذا الجو من الحماس القومي الشديد ؛ وعملت كثيراً لتغذية هذا الحماس وتقويته .

استمر الحماس واستمر من دون عائق مدة سنتين . اختمرت خلالها فكرة القومية العربية ، واكتسبت قوة عظيمة ، وانتشرت انتشاراً كبيراً . وتولدت في النفوس ، من جراء ذلك كله « وطنية عربية » صريحة ، متحررة من قيود نزع « العثمانية الإسلامية » التي كانت تأخذ بخناق فكرة القومية العربية ، وتحول دون تبلورها وتشكلها بأشكال واضحة ،

وتمنعها عن الانطلاق والاندفاع .

في الواقع إن المقررات التي اتخذها الحلفاء في مؤتمر سان زيمو بشأن الانتدابات ، والاجراءآت العسكرية التي أعقبت تلك المقررات .. أنزلت على فكرة القومية العربية ضربات قاسية؛ ولكنها لم تستطع القضاء عليها ، بل أن الفكرة حافظت على حيويتها ، — على الرغم من الصدمات التي تلقتها — ، وصارت الدافع الأصلي لروح المقاومة القومية التي تجلت في سلسلة الثورات التي قامت في سوريا والعراق وفلسطين .



ومما يجدر ذكره في هذا المضمار، أن فكرة « الرابطة العثمانية الإسلامية » عادت إلى الظهور في بعض المحافل ، بعد انقراض الحكومة العربية في سوريا : لأن جماعة من الذين كانوا يعارضون فكرة القومية العربية ، ويروجون السياسة التركية ، صا وا يقولون : « هذا هو نتيجة الثورة على الدولة العثمانية . لو لم تقم الثورة لما أتى الاحتلال » غير أن هذه الآراء كانت ظاهرة البطلان ؛ ولذلك لم يتعب القوميون في تنفيذها بحجج قوية :

استولت المجلثة على نصف العراق قبل قيام الثورة في الحجاز؛ وأتمت احتلال العراق بأجمعه بعد ذلك ، دون أن تستعين بالثورة . وأما احتلال سوريا من قبل الجيوش الفرنسية ، فقد تم — في حقيقة الأمر — تنفيذاً لاتفاقات دولية سابقة، بناء على انتصار الحلفاء على ألمانيا وامتقيها، فلا يحق لأحد أن يدعى إن الثورة هي التي سببت الاحتلال ؛ بل بعكس ذلك ، يحق لنا أن نقول : إن الثورة هي التي أجلت الاحتلال طول هذه المدة . ويجب أن نلاحظ في الوقت نفسه : ان خلال هذه المدة بذرت الثورة في

النفوس كثيراً من البذور التي تحمل في طياتها أسباب التخلص من الاحتلال في مستقبل الأيام . لو لم تقم الثورة لأصبحت حالة البلاد العربية أسوأ بكثير مما هي عليها الآن . وأما مثل هؤلاء الذين يدعون الآن إلى الذم على الثورة كمثل من يغادر داراً آيلة للسقوط، ثم عندما يتعرض إلى عاصفة هوجاء ، يقول : « يا ليتني كنت باقياً في الدار » غافلاً من أن الدار نفسها تهدمت من جراء تلك العاصفة ؛ وأنه لو كان بقي فيها لعرض نفسه إلى أخطار أشد وأعظم من التي يجابهها الآن . .

إن هذه القضايا صارت مدة من الزمن ، موضوع أحاديث ومناقشات في بعض المحافل الفكرية والسياسية .

وأنا شخصياً ، كنت دوت رأياً في هذا الموضوع سنة ١٩٣٠ في رسالة وجهتها إلى رئيس تحرير إحدى الجرائد التركية المشهورة ، ردأ على مدعياته . وأرى من المفيد أن أنقل هنا بعض الفقرات من الرسالة المذكورة ، لكي أعطي فكرة واضحة عن المسائل التي كانت تجول في الخواطر ، عقب استيلاء الفرنسيين على سوريا ، بعد يوم ميلون :

« هل يستطيع أحد أن يقول: لولا ثورة الحجاز ، لما انتصر الفرنسيون والانكليز على الألمان ، ولما استطاعوا أن يستولوا على هذه البلاد الإسلامية . أنا لا أشك في أنه لا يمكن لأحد أن يدعى ذلك عن طريق الجدل .

« ولقد قال جمال باشا في إحدى خطبه: أننا كدنا نستولى على مصر ، غير أن خيانة الشريف حسين منعتنا عن ذلك . ولكن تلك الخطبة كانت من الخطب السياسية التي تستهدف خداع الرأي العام أثناء الحرب ، ولا أظن أن أحداً يستطيع أن يحمل ماجاء فيها من المدعيات على محمل الجدل .

« لأن ظروف الحرب كانت قد ربطت مقدرات الدولة العثمانية — ومقدرات البلاد الاسلامية التي تسير من ورائها — بمقدرات ألمانيا . فكيف كان يمكن أن تؤثر حركة الملك حسين ، والحالة هذه ، في النتيجة النهائية ، بين هذه القوى الهائلة التي كانت تصطدم في ميادين هذه الحرب العالمية ؟ هل كان يمكن أن يتغير اتجاه الحرب ، من جراء نشوب الثورة في الحجاز ، أو عدم نشوبها ؟ وهل كان يمكن أن تكون لهذه الثورة من القوة والتأثير ما يؤدي إلى انتصار ألمانيا أو انكسارها ؟

« أعتقد أن الثورة العربية ، ما كان يمكن أن تؤثر تأثيرا يستطيع أن يغير مجرى الحرب ، فيزع النصر من أحد الطرفين ليأخذه الآخر .

« إن انكسار الألمان واستسلامهم كان من الأمور المتحتمة ، نظرا إلى سير الوقائع العالمية ، سواء أقامت الثورة في الحجاز أم لم تقم . كما أن استسلام الدولة العثمانية أيضا كان من النتائج التي لا بد من أن تلي انهيار القوى الألمانية ، سواء أثار عليها الشريف أم بقي مواليا لها .

« إنني أعتقد إن هذه الأمور من الحقائق التي ليس لانكارها

من سبيل .

« وإنه ليجدر بنا — بعد تقرير هذه الحقيقة ، على هذه الصورة — أن نتساءل : هل كان من الممكن أن تبقى سوريا مصونة من الاحتلال ، بعد انتصار الدول المتحالفة ، واستسلام الدولة العثمانية والجيش الألماني ، في جميع الجهات ؟

« إن الاحتلال العسكري الذي منيت به مدن وبلاد كثيرة ، مثل أدرنة وبروسه وأزمير ، بالرغم من بعدها عن ساحات القتال ، لا يترك لنا

مجالاً لأى شك كان في الجواب عن هذا السؤال : كلا ، إن سوريا ما كان يمكن أن تبقى مصونة عن الاحتلال ، بعد انتصار الحلفاء ، حتى ولو لم تقم أية ثورة في الحجاز .

« وما يؤيد حكمى هذا ، إن أنور باشا كان قد خطب في المجلس النيابى العثمانى ، على أثر القلق الذى أظهره بعض النواب من تقدم الانكليز في العراق ، وقال ما معناه : أيها السادة ، يجب أن نواجه الحقائق وجها لوجه . إننا بطنا مقدراتنا بمقدرات الألمان . فإذا انتصر الألمان ، خرجنا من الحرب سالمين ، حتى ولو كنا أضعنا بعض أقسام بلادنا خلال الحرب . لأن ألمانيا عندما تنتصر تعيد إلينا جميع تلك البلاد . أما إذا خرجت ألمانيا من الحرب مغلوبة على أمرها ، معاذ الله ، فإننا نخسر كل شيء ، حتى ولو بقيت بلادنا مصونة من كل احتلال .

« إن ما قاله أنور باشا آتئذ عن جميع البلاد العثمانية ، يصح بوجه خاص أن يقال في شأن سوريا : إن مقدرات سوريا كانت ارتبطت بمقدرات الحرب العالمية ؛ فما كان يمكن أن تبقى سوريا مصونة من الاحتلال ، بعد انكسار الألمان واستسلام الدولة العثمانية .

« لكنى أرى أن أخطو بضع خطوات أخرى في سبيل الفرضيات : ماذا كان يجل بسورية لو لم تقم الثورة العربية ، ولو لم تدخلها جيوش تلك الثورة ؟

« لاشك في أن عدم قيام الثورة ما كان يؤثر في اتجاه الحرب ونتائجها تأثيراً يذكر . ولكنه كان يؤثر — حتماً — في أحوال البلاد السورية تأثيراً كبيراً . فان الجيوش الأجنبية التي تقدم على احتلال سوريا بعد

الحرب ، كانت لا تجد أمامها المقاومة التي وجدتها إلى الآن ، ولما جابهت الحكومة الوطنية التي تولدت من الثورة ، ولما اصطدمت بفكرة الحرية والاستقلال التي تغلغت في نفوس الشعب بفضل هذه الثورة . ولا استطاعت لذلك أن تحتل البلاد وتحكمها بسرعة وبسهولة ، ولما وجدت نفسها مضطرة إلى بذل الجهود لاستئصال البذور التي زرعتها الثورة العربية ، ولإزالة الآثار التي تركها الاستقلال الموقت في نفوس الشعب . وإذن لكانت أحوال سوريا وسائر البلاد العربية أسوأ بكثير مما هي عليها الآن . . . » (يوم ميسلون جي ١٧٣ - ١٧٥) .

ولذلك كله ، إن الدعايات التي قامت في تلك الأيام ضد الثورة العربية ، باسم « الرابطة العثمانية الإسلامية » لم تجد كثيرا من المرادين . ولا سيما فإن الحوادث التي توالى على تركيا نفسها ، لم تترك مجالا لانتشار أمثال هذه الدعايات ؛ لأن تركيا نفسها نبذت السلطنة ، فألغت الخلافة ، وأصبحت تركية قومية بكل معنى الكلمة .

ولهذا السبب نستطيع أن نقول : إن فكرة القومية العربية ، تخلصت من تأثيرات « الرابطة العثمانية » بصورة نهائية ، قبل أن يمضى على معاهدات الصلح مدة تستحق الذكر .

ولكن فكرة « القومية » تعرضت بعد ذلك إلى أخطار جديدة ، هي التي تولدت من تقسيم البلاد العربية إلى دول عديدة ، ومن قيام النزعات الإقليمية من جراء هذا التقسيم .

وأستطيع أن أقول : أن هذه الأخطار الجديدة ، فتحت في تاريخ « نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية » ، فصلا جديدا ، لما

— ٣ —

إن الثورة العربية كانت قامت — كما ذكرت ذلك قبلا — بغية ضمان استقلال الولايات العربية بأجمعها ، وبأمل تكوين دولة عربية مستقلة تجمع تلك الولايات تحت راية واحدة .

ولكن معاهدات الصلح ومقررات الانتداب، قضت على هذا الأمل ، وقسمت الولايات العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية إلى سبع وحدات سياسية : إحداهما تحت حكم أجنبي محض ؛ واثنان منها مستقلتان استقلالاً تاماً ؛ والأربع الباقية ، تحت إدارات وطنية مقيّدة بقيود الانتداب .

إن قيام هذه الدول العربية بهذه الصورة صار سبباً لتوليد « نزعات إقليمية » مرتبطة بكل دولة من هذه الدول . وهذه النزعات الإقليمية أخذت تعاكس فكرة « القومية العربية » وتعرقل سيرها ، بل تحاول — في بعض الأحيان وفي بعض الجهات — القضاء عليها .

وتوالت الأحداث ، بعضها يقوى النزعات الإقليمية الخاصة ، وبعضها يغذي الفكرة القومية العامة ؛ والتنازع الذي قام بين هذه العوامل المتعارضة والمتعاكسة ، لا يزال مستمرا حتى الآن .

ولكى نفهم سير هذه الأمور حق الفهم ، يجدر بنا أن ندرس كل نوع من نوعي هذه العوامل على حدة، ونتتبع صفحات تطورها منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى .

ويجب علينا أن نلاحظ أولا ، أن النزعة الإقليمية تتمسك بالأمر

الواقع ؛ وأما الفكرة القومية ، فتتزعج إلى تحقيق الأمل المنشود . النزعة الإقليمية ترتبط بالحدود المرسومة ، وتسعى لتحكيم هذه الحدود وتقويتها بمختلف الصور والأساليب ؛ في حين أن الفكرة القومية ، تعتبر عمل هذه الحدود موقوتة ومحدودة ، وتشجع التيارات التي تتجاوز بل تكتسح هذه الحدود .

وكل واحدة من هاتين النزعتين تستمد قوة من بعض الحوادث والأمور ، وتضطر إلى مغالبة بعض الحوادث والأمور الأخرى .

والنزعة الإقليمية تكون أشد تأثيراً في مواد الناس ، وأكثر موافقة لمصالح النفعيين . لأن للدولة معالم مشهودة وملموسة ، وسلطة فعلية : لها علم خاص يراها الناس ، شرطة خاصة ، وجيش خاص ، وأوراق هوية وجوازات ، سفر خاصة ؛ وحكومة خاصة ، مع نقودها الخاصة ومجالسها الخاصة . في حين أن فكرة القومية — عند تعدد الدول — تكون محرومة من أمثال هذه المعالم المادية ؛ لأنها تبقى ، أمام هذه الدول ، بمثابة نزعة معنوية ، تجول في الخواطر ، وتختلج في الصدور .

ثم إن الدولة تسن القوانين ، وتنظم الاقتصاد ، وتوجه الثقافة ؛ ولذلك ، إن تعدد الدول واختلافها يؤدي بطبيعة الحال إلى شيء كثير أو قليل من التباين بين الشعوب التابعة لها ، على الرغم من وحدة الأمة التي تنسب إليها . وكل هذا قد حدث فعلاً في البلاد العربية ، بعد انقسامها إلى دول عديدة ؛ كل واحدة منها نشأت تحت شروط تختلف عن شروط نشأة غيرها ؛ بعضها دخلت تحت انتداب دولة تختلف عن الدولة التي انتدبت على شقيقتها ، تحت شروط تختلف عن شروط الانتداب التي فرضت على

غيرها . ولذلك ، أخذت الشعوب التابعة لهذه الدول ، تختلف وتتباعد بعضها عن بعض ، من حيث التنظيمات والتشكيلات الإدارية والقضائية والاقتصادية والثقافية التي تخضع لأحكامها .

هذا ، وقد تكون في كل دولة ، طائفة من الزعماء والحكام والساسة الذين أصبحوا مرتبطين بالأوضاع القائمة ؛ وصاروا يدعون إلى إبقاء ما كان على ما كان ، ويسعون للحيلولة دون تغيير الأحوال الراهنة .

وقد انضم إلى هذه العوامل الداخلية ، بعض العوامل الخارجية أيضاً : فإن الدول المحتلة والمنتدبة ، لا ترتاح بوجه عام إلى تكتل الشعوب العربية . فهي ترى من مصلحتها أن يستمر التباعد والتخالف بين هذه الشعوب ، بل يتفاقم ويتأيد ؛ ولذلك تبذل كل مافي استطاعتها للحيلولة دون انتشار فكرة القومية العربية .

وقد اهتمت بذلك فرنسا بوجه خاص اهتماماً كبيراً جداً ؛ وحاربت فكرة القومية العربية ، بكل وسائل الدعاية الخداعة : « إن السوريين ليسوا بعرب ، ولو كانت لغتهم عربية... واللبنانيون يختلفون عن العرب وعن السوريين في وقت واحد ، أنهم فينيقيون... ولاسيما المسيحيون منهم ، من أبعد الناس عن العرب والعروبة : لأنهم من أحفاد الصليبيين الذين كانوا أتوا إلى سوريا ولبنان ، من مختلف البلاد الأوروبية ، ولاسيما من فرنسا... »

لقد سعى الفرنسيون ، طوال مدة انتدابهم على سوريا ولبنان لبث هذه الأفكار والآراء ، بواسطة الصحافة والمدارس والمواظ . واستطاعوا أن يؤثروا في بعض الناس ، ويجهلهم دعاة للأقليمية ،

وأعداء للقومية العربية .

ولكن . . العوامل التي ذكرتها آنفاً ، لم تسيطر على الموقف سيطرة كلية . لأنه كان هناك عوامل أخرى ، تعمل عكس ذلك تماماً : عوامل عديدة ، تقتحم الحواجز ، وتدفع إلى التعارف والتقارب ، وتصارع عوامل التباعد .

إن تطور وسائط المواصلات ، تأتي في مقدمة هذه العوامل ؛ لأن افتتاح طريق السيارات — عبر بادية الشام — لعب دوراً هاماً في هذا المضمار : إنه قرب المسافات بمقياس كبير جداً . كان السفر من دمشق إلى بغداد يستغرق نحو ثلاثة أسابيع . ولكن بعد افتتاح طريق السيارات نزلت هذه المدة بغتة إلى يومين ، ثم إلى يوم ، ثم إلى ثلث اليوم . وأما بعد تأسيس الخطوط الجوية ، فقد أصبحت المدة نحو ساعتين — بل أقل من ساعتين . ولا حاجة إلى البيان أن التطور الذي حدث بهذه الصورة في وسائل المواصلات أثر تأثيراً كبيراً في تقوية الفكرة القومية الشاملة ، واضعاف النزعات الإقليمية الضيقة . لأنه فسح مجالاً واسعاً للاتصالات الثقافية أيضاً .

هذا ، ومما لا مجال للشك فيه ، إن حركة الإصطيف في لبنان أيضاً لعبت دوراً هاماً في هذا المضمار ؛ إنها صارت من « العوامل المضادة للتباعد » ، لأنها ساعدت على زيادة التعارف والتقارب بين منتسبي الدول العربية المختلفة .

يجب أن نلاحظ ، أن أوضاع لبنان الجغرافية وأحواله المناخية ، جعلته مصيفاً طبيعياً للبلاد العربية ، لا سيما بعد تطور وسائل الانتقال

والسفر . صار يجتمع كل سنة في ربوع لبنان ، جماعات كبيرة من العراقيين والسوريين والفلسطينيين والمصريين . . مع عائلاتهم ، لقضاء فصل الصيف ، أو للاستجمام بوجه عام . ومن الطبيعي أن هؤلاء صاروا يتعرفون إلى لبنان واللبنانيين ، كما يخاطون بعضهم البعض ، على اختلاف الجوازات التي يحملونها والدول التي ينتسبون إليها . والتعارف الذي يتم بهذه الصورة يؤدي — بطبيعة الحال — إلى التآلف ، ويحدث تأثيراً معاكساً لعوامل التباعد التي ذكرتها سابقاً .

هذا ، ويجب أن أضيف إلى هذين العاملين « الشبه — ماديين » ، العوامل المعنوية — كالصحافة والاذاعة ، والشعر والآداب والتمثيل — التي لا تقف عند الحدود السياسية ، بل تتعدى تلك الحدود ، وتنتشر بطبيعتها في مختلف البلاد الناطقة بالضاد .

وطبيعي ، ان كل الأمور التي ذكرتها آنفاً تعمل إلى تكوين شعور مشترك عام — يشمل مختلف الأقطار العربية — من غير أن يكون هناك ، من يقصد ذلك ويسعى إليه .

ولكن الأمر لم يبق محصوراً بحدود هذه العوامل الـ « غير قصد به » بل انضم إليها بعض العوامل القصدية أيضاً :

قام جماعة من القوميون يؤلفون الأشعار والأناشيد ، ويلقون الخطب والمحاضرات ، وينشرون الكتب والمقالات .. لبث الفكرة القومية ، واية ظ الشعور القومي ، ولحاربة النزعات الإقليمية مباشرة .

وفضلاً عن ذلك ، أخذ القوميون يؤلفون الجمعيات ويؤسسون

... ٢٣٠ ... نشوء الفكرة القومية

النوادى ، لتوسيع نطاق هذه الأعمال ، وزيادة تأثيرها فى الناس .

كما أن بعض الحكومات أخذت على عاتقها مهمة نشر فكرة القومية العربية مباشرة : فأدخلت فى مناهج مدارسها المختلفة الأبحاث التى تخدم الغاية المذكورة صراحة .

إن هذه الأعمال والمساعى ، كانت فى بادىء الأمر تنحصر داخل كل دولة على حدة . إلا أنها صارت بعدئذ تجميع رجالاً من دول مختلفة يعملون فى جمعيات دائمة ، أو مؤتمرات موقوتة .

وفى الأخير ، صارت الدول العربية نفسها تشترك فى أمثال هذه الأعمال والمساعى .

وفى هذا الطور من القضية العربية ، أخذت مصر تلعب دوراً هاماً جداً . ولذلك أرى الآن أن أترك جانباً البلاد العربية التى انفصلت عن السلطنة العثمانية فى الحرب العالمية ، لأنتقل إلى بحث ما حدث فى مصر قبلاً

— ٤ —

كانت مصر بقيت خارجة عن جميع التيارات السياسية التى ذكرتها قبلاً ، حتى معاهدة لوزان تقريباً .

لأنها كانت انفصلت عن الدولة العثمانية انفصلاً فعلياً منذ مدة طويلة . وابتليت بمشاكل خاصة من جراء الاحتلال البريطانى منذ سنة ١٨٨٢ . ولهذا السبب لم تلتفت مصر إلى ما كان يحدث فى البلاد العثمانية بوجه عام ، وفى البلاد العربية بوجه خاص .

ولا نغالى إذا قلنا أنها كانت تجهل أحوال البلاد العربية ومشاكلها جهلاً يكاد يكون مطلقاً ؛ ولهذا السبب ما كانت تتأثر بها ، ولا كانت

تحاول التأثير فيها .

ومن الغريب أنه : في الوقت الذي كانت مصر لا تبالي بما يحدث في البلاد العربية ، كان جماعات من مثقفي العرب تتجه بقلوبها وبأبصارها نحو مصر ، وتنتظر منها أن تتزعم الحركة العربية . ورجال الدولة العثمانية كانوا يعرفون هذا الاتجاه ، فيسعون لعزل مصر عن سائر البلاد العربية ، بشتى الصور والأساليب . حتى إن الدول الغربية نفسها كانت تجد ترابطاً طبيعياً بين القضية المصرية وبين قضايا سائر البلاد العربية .

وللبرهنة على ما قلته آنفاً ، أود أن أذكر بعض الوقائع ، مستنداً إلى مذكرات ووثائق رسمية :

(أ) - معلوم أن انكلترة عندما احتلت مصر ، طلبت من الدولة العثمانية أن تشارك معها في هذا الاحتلال ، لضمان استتباب الأمور بسرعة . والدول المعارضة لانكلترة أيضاً حبذت ارسال جنود عثمانية إلى مصر ، لكي لا تنفرد انكلترة بهذا الاحتلال . ولكن على الرغم من كل ذلك ، أحجمت الدولة العثمانية عن ارسال الجنود ، وتركت انكلترة تنفرد بالاحتلال ، وتتصرف في الأمر كما تشاء ..

لماذا ؟ . إنى لم أعثر في الكتب العربية التي طالعها على جواب عن هذا السؤال ؛ كما أنى لم أجد في الكتب الفرنسية التي اطلعت عليها أيضاً ما يوضح عوامل لحظة التي سلكتها الدولة العثمانية في هذا المضمار .

ولكنى وجدت في المذكرات التي نشرها الصدرين الأعظمين سعيد باشا وكامل باشا - وكان قد تناوبا الحكم خلال أزمة احتلال مصر - اشارات عديدة تكشف النعاب عن هذا اللغز الغريب :

يتبين من هذه المذكرات ، أن الوزارة القائمة عندئذ ، قررت تلبية طلب الدول في إرسال جيش عثماني إلى مصر ، تهدئة الأحوال . ووضعت الخطة اللازمة لتقل قسم من القوى المرابطة في الشام ، على وجه الاستعجال . والسultan عبد الحميد وافق على ذلك في بادئ الأمر ؛ ولكنه عدل صباح اليوم التالي ، قائلا : « أخشى أن يؤدي ذلك إلى عواقب خطيرة . فان الجنود الذين يذهبون إلى مصر قد يعجبون بها ، ويتجذبون إليها ، ويتأثرون بها . وعندما يرجعون إلى بلادهم ، لا يرتاحون إلينا ... » وتؤكد مذكرات الصدرين الأعظمين ، أن السلطان عبد الحميد ، ظل متمسكاً بهذا الرأي ولم يتخل عنه .. بعد ذلك أيضاً .

ويظهر من ذلك بكل وضوح وجلاء : أن الخوف من تأثير مصر .. هو الذي كان حال دون إرسال الجنود العثمانية ، في تلك الأيام الحرجة من تاريخ مصر ! .

(ب) — في الكتاب الرسمي الذي أصدره جمال باشا عن أعمال ديوان الحرب العرفي المتشكل في عالية ، صورة كتاب مرسل من قنصل فرنسا إلى سفيرها في الأستانة بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٣ ، يدل على مبالغ تخوف فرنسا من تأثير مصر في سوريا .

إذ جاء في مقدمة الكتاب ما يلي : « شاع منذ أيام إن البرنس عمر طوسون باشا المصري كلف لأن يكون والياً في سوريا . ولكنه رد هذا التكليف . غير أن هناك أصرار لأجل أقناعه على الموافقة » كما جاء فيه : « غير أن تعيين طوسون باشا على فرض تحققه سيكون ضربة مدهشة على نفوذنا في سوريا » . وجاء في آخر الكتاب « أن تعيين

هذا البرنس يكون مضراً بحقنا « بقدر ما يكون مضراً تعيين رجل ألماني، بل أشد تأثيراً » .

يلاحظ إن السياسي الفرنسي كان يعتبر ولاية أمير مصرى على سوريا، أشد ضرراً لمنافع فرنسا من ولاية رجل ألماني عليها !..

(ج) — في الكتاب الرسمى نفسه ، يوجد بعض التفاصيل عن التهم الموجهة الى شكرى العسلى :

انه ألقى خطاباً فى مصر ، فى ميدان ابراهيم باشا . وأثناء خطابه أشار الى تمثال ابراهيم باشا فقال . « الى أين يشير هذا التمثال ؟ » ودام فى خطابه قائلاً : « أن مصر والشام اختان ، بينهما رابطة الدين واللسان والعنصرية . وهذا التمثال يشير بيده الى البلاد الشامية » .

هذا . ومما يجب ذكره فى هذا الصدد ، أن الديوان العرفى حكم على هذا الرجل بالاعدام ؛ وتم تنفيذ الحكم فى حقه شنقاً فى دمشق الشام . أظن أن هذه الأمثلة تكفى للبرهنة على ما قلته آنفاً . ومع هذا أرى أن أشير الى واقعة أخرى أيضاً :

عندما اعترز خديو مصر عباس حلمى باشا السفر الى الحجاز ، لأداء فريضة الحج ، ساور السلطان عبد الحميد وحاشيته قلق شديد ، حملهم على اتخاذ تدابير عديدة ، وعلى استخدام جيش من الجواسيس ينتشرون فى البلاد التى سيزورها الخديو ... وذلك خوفاً من قيام حركات تؤدى الى انتقال الخلافة من الآستانة الى القاهرة ! .

* * *

هذا وعندما كانت تجرى الحوادث التى ذكرتها آنفاً .. عندما كانت

توجه أنظار جماعات من المثقفين في الولايات العربية العثمانية نحو مصر اتجاهاً طبيعياً... وعندما كان يلاحظ هذا الاتجاه كثيرون من رجال السياسة — عثمانيين وغير عثمانيين — ... كانت مصر غير مكترثة بكل ذلك غير منتبهة إليها، لأنها كانت مشغولة بمشاكلها الخاصة، معتكفة على نفسها..

ونفسها هذه، كان تتنازعها تيارات متنوعة، متضاربة: جماعة تقول إن مصر فرعونية؛ وأخرى تقول: بل أنها إسلامية؛ وأخرى تقول: لا هذا ولا ذلك، إنما هي مصرية. وجماعة تمدبصرها إلى خارج حدود مصر، وتتوجه نحو الآستانة، زاعمة إن مصر لا تزال عثمانية، وأنها ستتخلص من الاحتلال البريطاني بفضل العثمانيين؛ وجماعة أخرى تتكلم عن الرابطة الإسلامية العامة، وأخرى تكتب وتخطب في الرابطة الشرقية الشاملة... ولكن... بين هذه الجماعات العديدة المتنوعة، لا تقوم جماعة تلفت الأنظار إلى الرابطة العربية. لأن العالم العربي — في نظر ساسة مصر ومفكريها — كان مندحماً، عندئذ، في السلطنة العثمانية، وفي العالم الإسلامي، وفي دنيا الشرق... لا يتميز فيها بكيان خاص.

ولا نغالي إذا قلنا لذلك: عندما قامت الثورة العربية في الحجاز، ما كانت مصر تعرف شيئاً يذكر عن القضية العربية. إنها كانت تجهل المشاكل التي كانت قائمة في الولايات العربية، والمفاوضات التي كانت جرت لمعالجة هذه المشاكل. ولذلك، توهمت مصر، إن الثورة التي قامت بغتة، إن هي إلا وليدة مطامع شخصية، ونتيجة دسائس إنكليزية؛ وتحت تأثير هذا الوهم استنكرت مصر الثورة العربية ومقتها، وصارت تكره

العرب والعروبة من أجلها .

ولكن للطبيعة أحكام . فكان من الطبيعي أن تنجلي الحقائق ،
بمرور الزمان ، الواحدة بعد الأخرى . وأن تجد مصر نفسها ، بعد معاهدة
لوزان ، مجاورة لعدة دول ووحدات سياسية ، انفصلت عن السلطنة العثمانية
المنقرضة بصورة نهائية . وكان من الطبيعي أن تتأسس بين مصر و بين
تلك الوحدات السياسية علاقات قنصلية سياسية ، واقتصادية وثقافية ؛
وأن تتعرف مصر إلى حقيقة تلك البلاد شيئا فشيئا ، وأن تنتبه إلى روابط
التاريخ واللغة والتقاليد التي تربطها بها . وكان من الطبيعي أن تشعر
مصر ، في آخر الأمر ، بأن هناك رابطة تسترعى النظر والاهتمام أكثر
من الرابطة الاسلامية العامة والرابطة الشرقية الشاملة ، هي : رابطة القومية
العربية .

أخذت مصر تهتم بالقضايا العربية خلال الربع الثاني من هذا
القرن ، ولا سيما بعد منتصف العقد الثالث منه .

إن اشتراك مصر في حركات القومية العربية ، فتح في « تاريخ
نشوء الفكرة القومية عند العرب » ، فصلاحيديا ، يدل على طور جديد .
في هذا الطور ، لم تبق الفكرة القومية موضوع بحث واهتمام في المحافل
والجمعيات الخاصة بكل دولة من الدول العربية على حدة ؛ بل أنها صارت
مواضع بحث واهتمام في جمعيات وجماعات تتألف من منتسبي جميع الدول
العربية أيضا .

والمؤتمرات الطبية العربية التي صارت تنعقد تقريبا كل سنة منذ

سنة ١٩٣٧ ، والاتحاد العام للجمعيات الطبية العربية الذي تأسس
سنة ١٩٤١ ، ومؤتمر المحامين العرب الذي انعقد سنة ١٩٤٤ ، ومؤتمر
المهندسين العرب الذي اجتمع لأول مرة سنة ١٩٤٥ . . . كان من أهم مظاهر
هذا التيار الجديد

والمؤتمرات العربية العامة لم تبقى منحصرة بشؤون العلم والثقافة
وحدها ؛ بل صارت تتناول الأمور السياسية أيضا : المؤتمر الفلسطيني
العربي العام ، الذي انعقد في بلودان سنة ١٩٣٧ ، جمع وفودا وأعضاء من
جميع الأقطار العربية ، للنظر في التدابير التي يجب اتخاذها لمكافحة
الصهيونية .

هذا ، و بعد هذه المؤتمرات الشعبية — صارت الحكومات أيضا
تشعر بضرورة التعاون والتعاقد لصيانة المصالح العربية المشتركة . ومؤتمر
المائدة المستديرة الذي انعقد في لندن سنة ١٩٣٩ ؛ لمناقشة قضايا فلسطين
كان أول مظهر من مظاهر هذا الشعور . لأن المؤتمر المذكور جمع ممثلين
رسميين عن جميع الدول العربية .

ولا حاجة إلى القول ، إن جميع هذه الاجتماعات والتشكيلات
الشعبية والحكومية المتفرقة والموقفة ، كان من الطبيعي أن تمهد السبل إلى تكوين
منظمة دائمة ، تتولى تنسيق شؤون الدول العربية .

إن قضايا فلسطين من جهة ، والأزمات الشديدة التي اجتاحت العالم
العربي خلال الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى ... جعلت الحكومات
العربية تشعر شعوراً قوياً بضرورة توثيق التعاون فيما بينها .

ولا حاجة إلى القول أن هذا الشعور القوي هو الذي ساعد على

تكوين جامعة الدول العربية .

ومن العلوم أن الجامعة المذكورة تكونت بصورة رسمية سنة ١٩٥٥ ،

بعد مشاورات ومذاكرات جرت سنة ١٩٥٤ ؛

* * *

ولكن ... ماذا حدث بعد ذلك ؟ ماذا عملت جامعة الدول العربية ؟

ماذا كان تأثيرها في نشوء فكرة القومية العربية ؟

هذه أسئلة هامة ولا شك ، غير أنني لن أحاول الإجابة عليها هنا .

ذلك لأن المدة التي مضت على تأسيس جامعة الدول العربية ، لم

تبلغ بعد ثلاث سنوات* . وهذه المدة غير كافية لإخراج القضايا عن نطاق

الشؤون السياسية ، وإدخالها في ساحة الأبحاث التاريخية .

وأنا مضطر هنا ، للتوقف عند الحدود التي تنتهي فيها مهمة الأبحاث

التاريخية ... لأنني ألقى هذه المحاضرات تحت رعاية كلية جامعية ، فيترتب

عليّ أن أتجنب الخوض في غمار القضايا السياسية .

ولذلك أختم أبحاثي هذه بذكر تأسيس جامعة الدول العربية ، دون أن

أتكلم عن أعمالها ..

* * *

ومع هذا ، أرى أن أقول كلمة موجزة عما اعتقده في مستقبل

« فكرة القومية العربية » ، قبل أن أختم هذه السلسلة من المحاضرات :

* هذه المحاضرة كانت القيت في أوائل سنة ١٩٤٨ .

مستقبل فكرة القومية العربية

أظن أن كل من يقارن بين أحوال العالم العربي الآن، وبين الأطوار التي مرت عليها البلاد التي استعرضنا سير نشوء الفكرة القومية فيها قبلا . . يضطر إلى التسليم بأن فكرة « القومية العربية » لم تتم بعد نشوءها : إنها لا تزال في حالة نزاع وكفاح مع النزعات الإقليمية . إنها لم تغلب على تلك النزعات ، ولكنها لما تستسلم إليها ، ولما تكف عن مصارعها ومكافحتها .

ماذا سيكون نتيجة الصراع القائم الآن بين فكرة القومية العربية العامة وبين النزعات الإقليمية الخاصة ؟

إن ما لاحظناه من الاتجاه الثابت في تاريخ نشوء فكرة القوميات ، عند الأمم الغربية والشرقية التي تكلمت عنها في المحاضرات الخمس الماضية، لا يترك مجالاً للشك في الجواب الصحيح الذي يلازم هذا السؤال :
ان الغلبة ستكون - في آخر الأمر - إلى فكرة القومية العربية العامة . .



هناك أمران هامان يجب أن لا يغربا عن البال في هذا المضمار :
أولا : - يجب أن نلاحظ أن الفكرة القومية ، تتمتع بقوة ذاتية .
إنها تدفع إلى العمل والكفاح ، عندما تدخل العقول وتستولى على النفوس

انها من « الفكر القوانية » idées- orces التي تحرك الهمم وتسير الجماهير ،
وتدفع الناس إلى البذل والتضحية عند الاقتضاء .

ثانياً : - يجب أن نلاحظ أن العصر الذي نعيش فيه أصبح خليقاً
بالتسمية بعصر التكتلات الكبيرة؛ لأن التطورات التي حدثت في الحياة
الاقتصادية وفي الوسائل الحربية ، صارت تحمل الأمم على التكتل ، ولو
كانت متباينة اللغة والتاريخ والتقاليد... فليس من المعقول أن تترك شعوب
الأمة الواحدة ، منفصلة ومتفرقة .

ولذلك قلت : إن الغلبة ستكون في آخر الأمر إلى فكرة القومية
العربية العامة .

وأما النزعات الإقليمية الخاصة ، فيبدو لي بأنها ستتلاشى فتزول في
بعض البلاد ، ولكنها ستبقى في بعض البلاد الأخرى ، بعد أن تتطور
تطوراً أساسياً ، تصبح معه خاضعة لفكرة القومية العربية العامة ،
ومقتصرة إلى الشؤون الخاصة التي لا تتنافى مع مستلزمات القومية
العربية الأصلية .

واليد العليا ستكون للقومية العربية العامة على كل حال .
هذا ما نستطيع أن نجزم فيه ، على ضوء أبحاث تاريخ القوميات العام .



تصحیحات

| الصفحة | السطر | الخطأ | الصواب |
|--------|-------|-----------------------|-----------------------|
| ٥٥ | ١٥ | ولایتها | ولایاتها |
| ٥٨ | ٤ | جماعة الناس | جماعة من الناس |
| ٦٣ | ٧ | لأنی شك | لأدنی شك |
| ٧٧ | ١ | المحبین لمتمسین | المحبین المتحمسین |
| ٧٩ | ١٧ | ١٨٣٣ | ١٨٦٣ |
| ٨٠ | ١ | ١٩١٣ | ١٩١٢ - ١٩١٣ |
| ١٠٦ | ١ | سنة ١٨ | سنة ١٨٣٠ |
| ١٣٦ | ٢ | هی ملامة | هی غیر ملامة |
| ١٤٢ | ٣ | توارث | ثورات |
| ١٥٥ | ١٥ | الأترالا | الأتراك |
| ١٥٦ | ١٧ | أن تخشى تكون | تخشى أن تكون |
| ١٦٥ | ١٧ | فی ذلك | من ذلك |
| ١٧٠ | ١٣ | أورثودوكس | الاورثودوكس |
| ١٧٦ | ٩ | فی | من |
| ١٦٠ | ١٩ | العرب والمسلمین | العرب المسلمین |
| ١٧٧ | ١٣ | ويتبين من | ويفتقد |
| ١٨٠ | ١٢ | المركزية | اللامركزية |
| ١٨٣ | ١٥ | المدارس تجعل الأجنبية | المدارس الأجنبية تجعل |

فهرس

فهرس

المحاضرة الأولى — (القيت في ١٧ - ١ - ١٩٤٨) ٢٤ - ١

نظرة عامة إلى نشوء الفكرة القومية في
أوروبا والانقلابات السياسية التي نجمت
عنها منذ أوائل القرن التاسع عشر

المحاضرة الثانية — (القيت في ٢٤ - ١ - ١٩٤٨) ٦٦ - ٢٥

نشوء الفكرة القومية في ألمانيا - وتصادم
النظريتين الفرنسية والالمانية في تعريفها
وتحديدها

المحاضرة الثالثة — (القيت في ٣١ - ١ - ١٩٤٨) ١١٤ - ٦٧

نشوء الفكرة القومية في بلاد البلقان
وتأثير اللغة والتاريخ والكنيسة في
تكوين الدول البلقانية

بلاد البلقان - ص ٦٨ - ٧١

١ - لليونان - ص ٧١ - ٨٥

٢ - البلغار - ص ٨٥ - ٩٨

٣ - رومانيا - ص ٩٨ - ١٠٤

٤ - يوغوسلافيا - ١٠٤ - ١٠٩

٥ - آلبانيا - ١٠٩ - ١١٤

نشوء الفكرة القومية ٢٤٣

المحاضرة الرابعة — (القيمت في ٧-٢-١٩٤٨) ١١٥-١٥٦

نشوء الفكرة القومية عند الأتراك

العثمانيين والتيارات اللغوية والتاريخية

التي رافقتها وساعدتها

المحاضرة الخامسة — (القيمت في ١٤-٢-١٩٤٨) ١٥٦-٢٠٦

نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية

١ — حتى نشوب الحرب العالمية

المحاضرة السادسة — (القيمت في ٢١-٢-١٩٤٨) ٢٠٩-٢٣٨

نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية

٢ — بعد نشوب الحرب العالمية الأولى

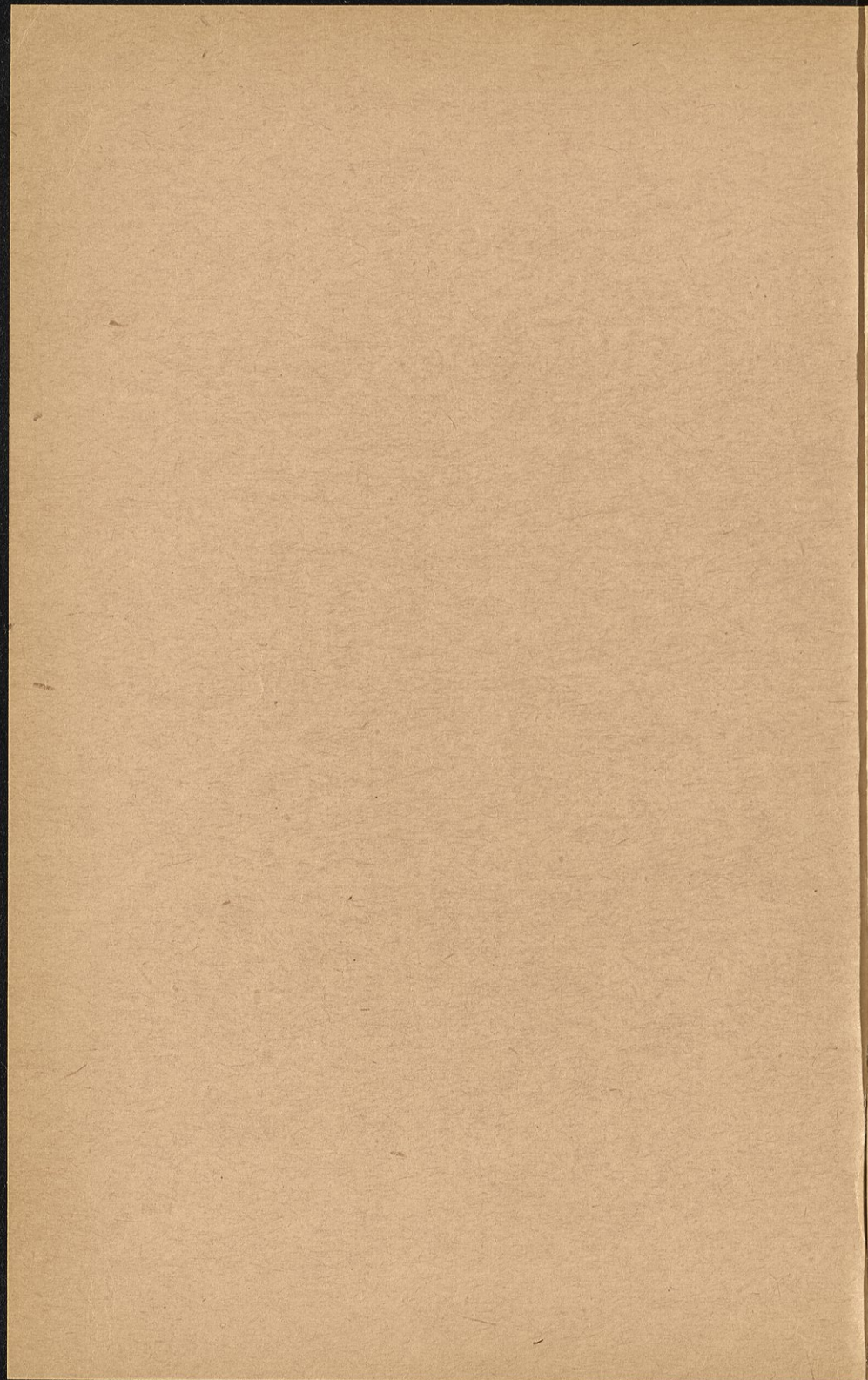
حتى تكون جامعة الدول العربية



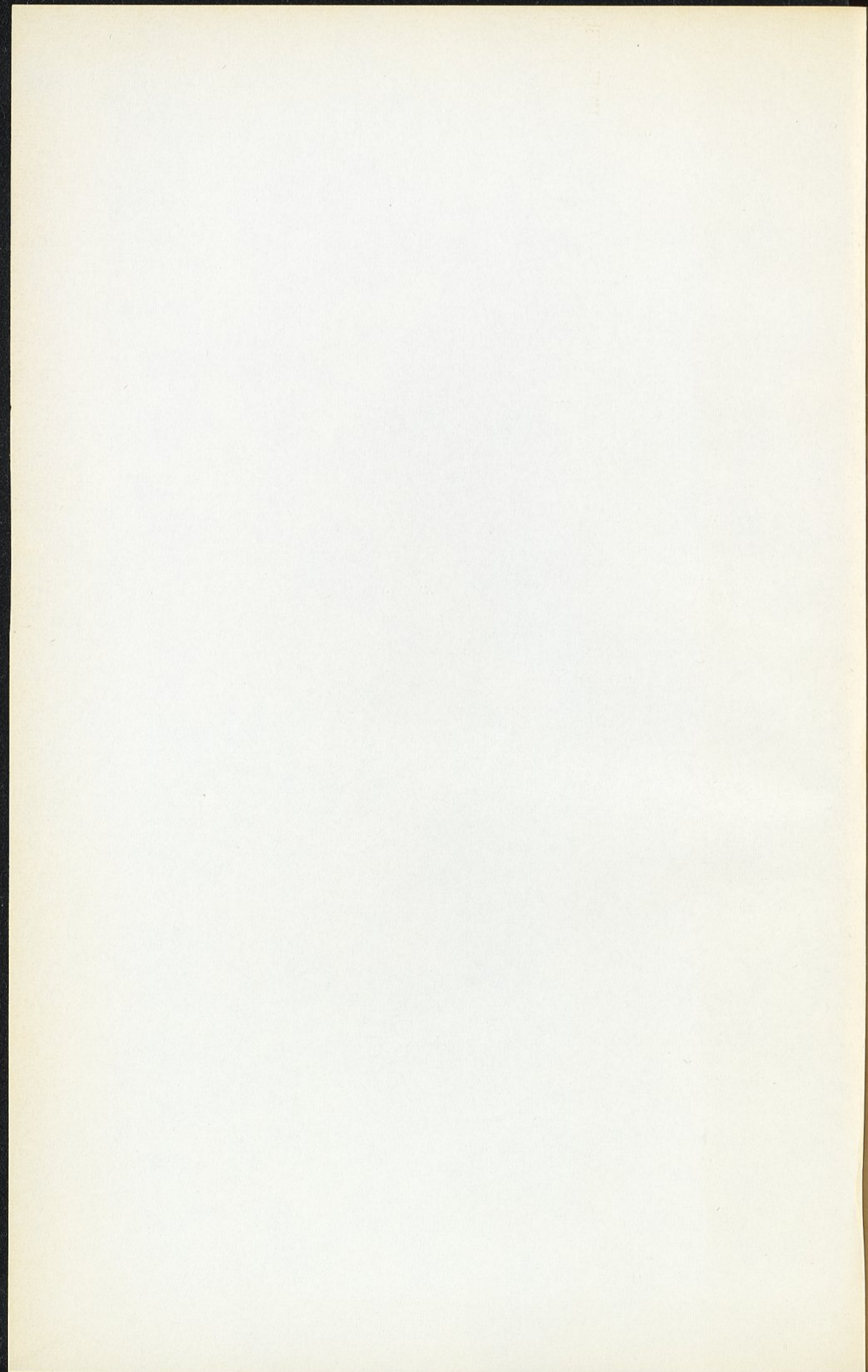
طبع في

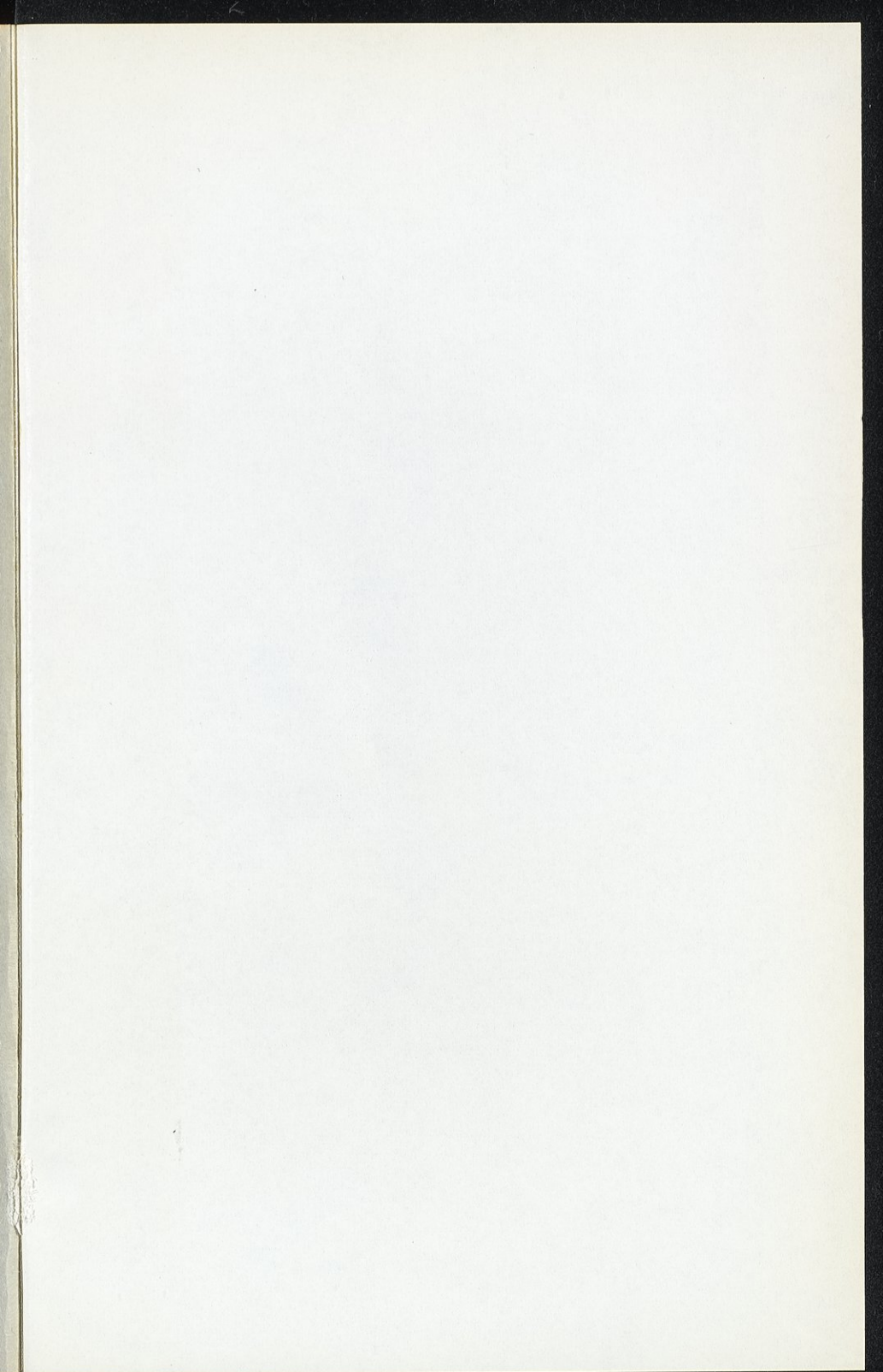
مطبعة السالكين

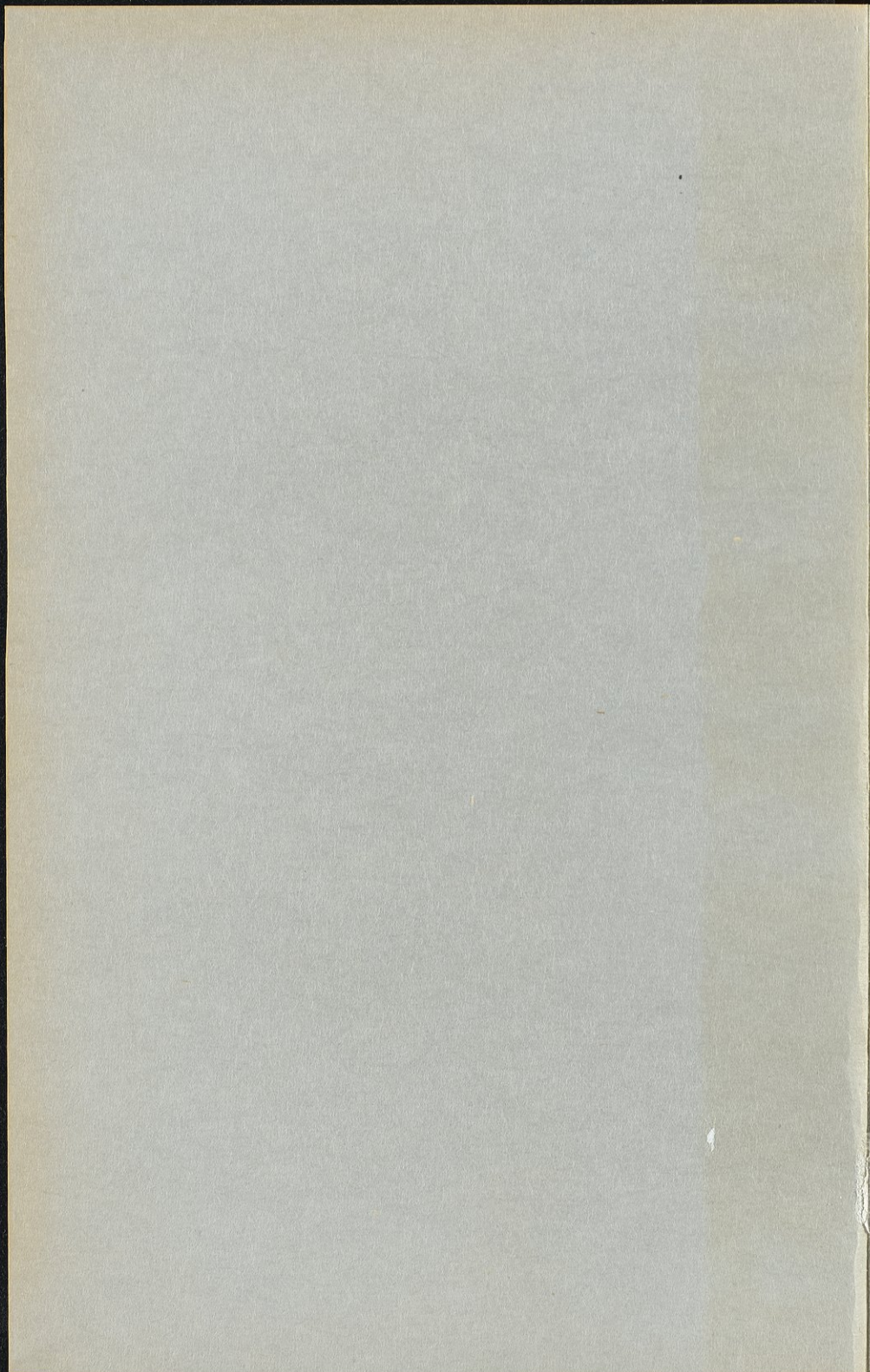
مصر - القاهرة



Arabic







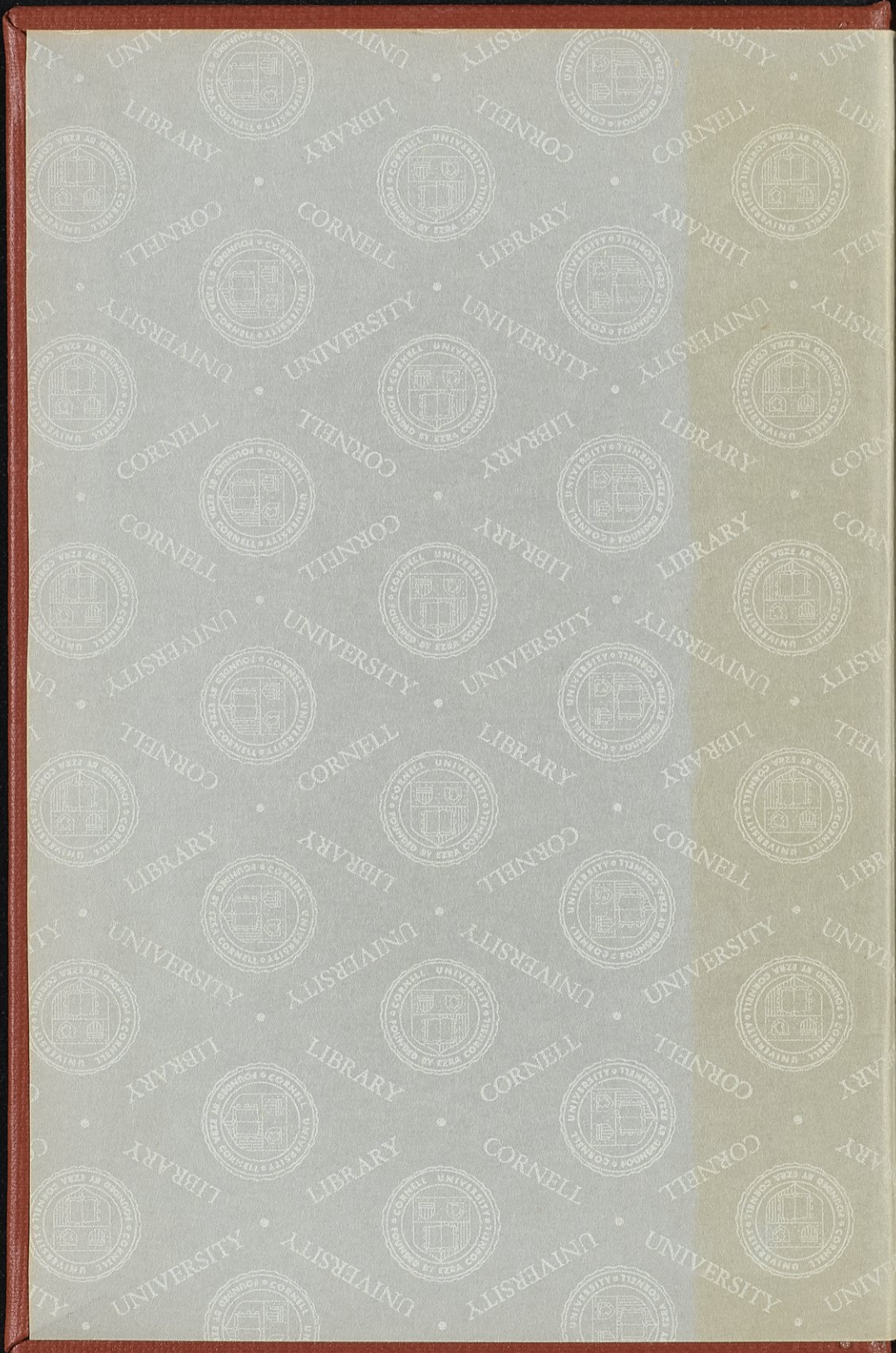
Cornell University Library
JC311 .H96

Muhadarat fi nushu al-fikra al-k



3 1924 030 437 770

olin



JC
311
H96